

كتاب اسرار العربية تاليف ابي البركات عبد الرحمن الانباري رحمة الله عليه

من ملك الفقير [illegible] محمد بن [illegible] عفي عنهم

قيمت پاره [illegible]

# كتاب اسرار العربية

تاليف ابي البركات عبد الرحمن الانباري رحمة الله عليه

كتاب اسرار العربية

تاليف ابي البركات عبد الرحمن الانباري رحمة الله عليه



هذا كتاب [illegible] اسرار العربية
وقال علي كرم الله وجهه [illegible]
[illegible] الكاتب [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم من كتاب اسرار العربية

## باب العلم ما الكلم

فان قال قايل ما الكلم قيل الكلم اسم
جنس واحدته كلمة كهو لكل نبقه ونبق ولبنه ولبن ونقمه ونقم وما اشبه ذلك
فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالًا بتاليفه على معنى يحسن السكوت
عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم
ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد خاصة
فان قيل فلم قلتم اقسام الكلام ثلاثه لا رابع لها قيل لانا وجدنا هذه الاقسام يعبر
بها عن جميع ما يخطر في النفس بالبال ونتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع
لبقي في النفس شي لا يمكن التعبير عنه باذاء ما سقط الاترى انه لو سقط
احد هذه الاقسام الثلاثه لبقي في النفس شي لا يمكن التعبير عنه باذاء ما سقط
فلما عبر بهذه الاقسام عن جميع الاشيا دل على انه ليس الا هذه الاقسام الثلاثه
فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى انه سمي اسما من وجهين احدهما انه سما على مسماه وعلى ما تحته من معناه فسمي
اسما والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثه لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به
ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قايم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد
ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل وما اشبه ذلك فلما كان
الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع والاصل فيه سمو الا انهم حذفوا الواو
من اخره وعوضوا الهمزة في اوله فصار اسما ووزنه افع لانه قد حذف منه
لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما لانه سمة على المسمى يعرف
بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم حذفوا الواو من اوله وعوضوا



مكانها

مكانها الهمزة فصار اسما ووزنه اعل لانه قد حذف الواو التي هي الواو في وسم والصحيح
ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة
المعنى الا انه فاسد من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الاول انك تقول
في تصغير سمي نحو حنو وحني وقنو وقني ولو كان ماخوذا من السمة لوجب
ان تقول وسيم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة فلما
قيل سمي دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه سميو الا انه لما
اجتمعت اليا والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو يا وجعلوهما يا مشددة
كما قالوا سيد وميت وهين والاصل سيود وهيون وميوت الا انه لما اجتمعت
اليا والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو يا وجعلوهما يا مشددة وقلبوا الواو
الى اليا ولم يقلبوا اليا الى الواو لان اليا اخف والواو اثقل فلما وجب قلب
احدهما الى الاخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى اليا التي هي اخف اولى
والوجه الثاني انك تقول في تكسيره اسما نحو حنو واحنا وقنو واقنا اسماء
ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قيل دل على انه
من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها وقبلها
الف زايدة قلبت همزة كما قالوا جذا وكسا والاصل جذاو وكساو الا انه لما
وقعت الواو طرفا وقبلها الف زايدة قلبت همزة وقيل انها لما كانت متحركة قلبت همزة
وقيل الالف فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف
لما كانت خفية زايدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدوا
بها فقلبوا الواو الفا فاجتمع الفان الف زايدة والف ساكنان لا يجتمعان
فقلبت المنقلبة همزة لالتقا الساكنين وكان قلبها الى الهمزة اولى لانها اقرب الحروف
اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو كان ماخوذا من السمة لوجب

ان تقول اوسمته فلما قيل اسميته دل انه من السمو لا من السمة وكان الاصل
فيه اسموت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء كما قالوا ادعيت واعزيت واشقيت
والاصل ادعوت واعزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء
وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعي ويعزي ويشقي والاصل يدعيو ويعزوا
ويشقيوا وانما قلبت ياء في المضارع للكسرة قبلها واما تغاذيت وترجيت وانما
قلبت الواو فيهما ياء ولم يقلب ياء في المضارع لان الاصل في تفاعلت وافعلت
وفي تفعلت فعلت وفاعلت وفعلت تجب قلب الواو فيهما ياء وكذلك تفاعلت
وتفعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة التعويض وهمزة التعويض انما يكون
فيما حذف منه لامه لا فاوه الا ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو
عوضوا الهمزة في اوله فقالوا ابن ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ولحو ذلك
لم يعوضوا الهمزة في اوله فلما عوضوا الهمزة هاهنا في اوله دل على ان الاصل فيه سمو
كما كان الاصل في ابن بنو الا انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في اوله
فقالوا اسم دل على انه مشتق من السمو لا من السمة ومما يؤيد انه مشتق من السمو لا
من السمة انه قد جاء في اسم على وزن هدى والاصل فيه سمو الا انه لما تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبوها الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين
بعدها فصار سمى وفي الاسم خمس لغات اسم واسم وسم وسم وسمى قال الشاعر
باسم الذي في كل سورة سمه ويروى سمه وقال الراجز
والله اسماك سما مباركا آثرك الله به ايثاركا وكسرة الهمزة في اسم لمحاكا
لكسرة سينه في سمو لانه الاصل وضمت الهمزة في اسم لمحاكاة لضمة سينه في سمو
لانه اصل ثان والذي يدل على ذلك اللغتان الاخريان وهما سم وسم فانهما

حذفت لامهما وبقيت فاوهما على حركتها في الاصل ووزن اسم بضم الهمزة افع ووزن
سم فع ووزن سم فع ووزن سمى فعل فان قيل ما حد الاسم قيل كل لفظة دلت
على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل وقيل ما دل على معنى وكان ذلك المعنى
شخصا او غير شخص وقيل ما استحق الاعراب في اول وضعه وقد ذكر النحويون
حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا فاخصرها ان تقول كل لفظ دل على معنى
مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير ان يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان
المحصل الذي فيه ذلك المعنى لهذا الحد اخصر وغيره اخصر منهم من قال لا حد له
ولهذا لم يحده سيبويه وانما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وفرس فان
قيل ما علامات الاسم قيل علامات الاسم كثيرة فمنها الالف واللام نحو الرجل والغلام
ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها حرف الجر نحو من زيد والى عمرو ومنها
التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع نحو الزيدون والعمرون ومنها
النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد
قرأ بعض السلف ونادوا يا مال ليقض علينا ربك ومنها التصغير نحو زييد وعمير
في تصغير زيد وعمرو ومنها النسب نحو زيدي وعمري في النسب الى زيد وعمرو
ومنها الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلا او مفعولا نحو ضرب
زيد عمرا ومنها ان يكون مضافا اليه نحو غلام زيد وثوب خز ومنها ان يكون
مخبرا عنه كما بيناه فهذه معظم علامات الاسماء فان قيل فما حد الفعل قيل حد
الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل وقيل ما اسند الى
شيء ولم يسند اليه شيء وقد حد النحويون ايضا بحدود كثيرة فان قيل فما علامات
الفعل قيل علاماته كثيرة فمنها قد والسين وسوف نحو قد قام وقد يقوم وسيقوم
وسوف يقوم ومنها تاء الضمير والفه وواوه نحو قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث

فان قيل لم سمي الفعل فعلا [illegible] الفعل الحقيقي [illegible] الاسم [illegible] وهو الفعل الحقيقي [illegible] سمي باسم [illegible]

الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها ان الخفيفة الشرطية نحو ان يفعل افعل ومنها ان الخفيفة
المصدرية نحو اريد ان تقوم ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبيس وعسى وليس وفعل التعجب
وحبذا وفيها كلها خلاف ولها كلها ابواب تذكرها فيها ان شاء الله تعالى فان قيل
لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه
فسمي حرفا لانه ياتي في طرف الكلام فان قيل ما حده قيل ما جا لمعنى في غيره — طرف
وقد حده النحويون ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل الى كم
تنقسم الحرف قيل الى قسمين معمل ومهمل والمعمل هو الحرف المختص كحروف الجر وحروف
الجزم وحروف النصب والمهمل غير المختص كحروف الاستفهام وحروف العطف
ثم الحروف المهملة والمعملة كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ والمعنى ومنها ما
يغير المعنى دون اللفظ ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير اللفظ والمعنى
ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لا لفظا
ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو ليت تقول ليت زيدا قايم فليت
قد غيرت اللفظ والمعنى اما تغيير اللفظ فلانها تنصب الاسم وترفع الخبر واما المعنى
فلانها ادخلت في الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى فنحو ان تقول
ان زيدا قايم فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت الخبر ولم تغير المعنى
لان معناها التاكيد وتاكيد الشي لا يغير معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو
هل تقول هل زيد قايم فهل قد غيرت المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل
الصدق والكذب الى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم تغير اللفظ لان
الاسم بعد دخولها مرفوعا بالابتدا كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
والمعنى ولا يغير الحكم فنحو اللام في قولهم لا ابا لزيد واللام هاهنا غيرت اللفظ لانها



الاسم وغير المعنى لادخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم لان الحكم حذف النون للاضافة
وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها فلم تغير الحكم لان الحكم حذف النون
للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها واما ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى
فنحو اللام في قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون واللام هاهنا ما غيرت
لا لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل واما ما
لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله تعالى فبما رحمة من الله
لنت لهم فما هاهنا لا غيرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما لان التقدير فبرحمة
من الله لنت لهم فان قيل وكيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب على كيف تبيع
الاحمرين دخول حرف الجر عليها فدل على انها اسم الا ان هذا الوجه ضعيف
لان دخول حرف الجر عليها انما جا شاذا والوجه الصحيح هو الوجه الثاني
وهو ما تقول لا تخلو كيف اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا بطل ان تكون حرفا
لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
فان قيل قد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في الندا نحو يا زيد قيل انما
جعلت الفايدة في الندا مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك يا زيد ادعو زيدا وانادي
زيدا فحصلت الفايدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل
ان يكون حرفا وبطل ان يكون فعلا لانه لا يخلو ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا
او امرا بطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الماضي لا تخلو اما ان يكون على فعل
كضرب او على فعل كمكث او فعل كسمع وعلم وكيف على وزن فعل فبطل ان
يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا لان الفعل المضارع ما كانت

في اوله احدي الزوايد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء وكيف ليست اوله
احدي هذه الزوايد فبطل ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانها
يفيد الاستفهام وفعل الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل
ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا فبطل ان يكون فعلا والذي يدل
ايضا علي انها ليست بفعل انها تدخل علي الفعل في قولك كيف تفعل كذا ولو كانت
فعلا لما دخلت علي الفعل لان الفعل لا يدخل علي الفعل فاذا بطل ان يكون
فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما **فان قيل** فعلامة الاسم لا تحسن فيه
كما لا تحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما قيل لان الاسم هو الاصل
والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله علي احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله علي
الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله علي ما هو فرع **فان قيل** قدم الاسم علي الفعل
والحرف قيل انما قدم الاسم عليه لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو قولك
زيد قايم وآخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه ولا يستغني عنه فلما كان الاسم هو
الاصل ومستغنيا عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه
وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم الواحد نحو قام زيد واخر
الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد فانك لو قلت بزيد او لزيد من غير ان
تعلق الحرف بشي لم يكن كلاما مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف
لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدما عليه فاعرفه

## باب الاعراب والبناء

ان قال القايل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل
اما الاعراب ففيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني
ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حاجته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين ويوضح **قال الشاعر**

وجدنا

**وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منا تقي ومعرب** فلما كان الاعراب يبين المعنى
سمي اعرابا **والوجه الآخر** ان يكون سمي اعرابا لانه تغير اواخر الكلم من قولهم
عربت معدة الفصيل اذا تغيرت **فان قيل** العرب في قولهم عربت معدة الفصيل
معناه الفساد وكيف الاعراب ماخوذا منه قيل معناه معنى قولك اعربت
الكلام اي ازلت عربه وهو فساده وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت
عجمته واشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين **قوله تعالى**
ان الساعة آتية اكاد اخفيها اي ازيل خفاها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
**والوجه الثالث** ان يكون سمي اعرابا لان المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع
باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها قال الله تعالى عربا
اترابا اي متحببات الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع
باعرابه سمي اعرابا **واما البناء** فنقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته
**فان قيل** فما حد الاعراب والبناء قيل الاعراب حده اما اختلاف اواخر الكلم باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا **واما البناء** فحده لزوم اواخر الكلم بحركة او سكون **فان
قيل** كم القاب الاعراب والبناء قيل ثمانية القاب اربعة للاعراب واربعة للبناء
فالقاب الاعراب رفع ونصب وجر وجزم والقاب البناء ضم وفتح وكسر
ووقف وهي وان كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة **فان قيل** فلم كانت
اربعة قيل لانه ليس الا حركة او سكون والحركة ثلاثة انواع الضم والفتح والكسر
فالضم من الشفتين والفتح من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والسكون هو الرابع
فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات البناء اصل
لحركات الاعراب **قيل** اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى ان حركات
الاعراب هي الاصل وان حركات البناء فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب

ان يكون للاسما وهي الاصل فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان يكون للافعال
والحروف وهي الفرع وكانت فرعا، وذهب اخرون الا ان حركات البناء هي الاصل
وان حركة الاعراب فرع عليها لان حركة البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات
الاعراب لها تزول وتتغير وما لا تتغير اولى بان يكون اصلا مما تتغير فان قيل
هل الاعراب والبناء عبارة عن هاذه الحركات او عن غيرها قيل الاعراب والبناء
ليس عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما
حظ الا ترى انك تقول في حد الاعراب هو اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل
وفي حد البناء لزوم اواخر الكلم بحركة او سكون والاختلاف والاختلاف واللزوم ليست
بلفظين وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ، والذي يدل على
ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفات الاختلاف لم يكن الاعراب واذا وجد
بغير صفة اللزوم لم يكن البنا فدل على ان الاعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم
والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات الى الاعراب والبنا فيقال حركات الاعراب
وحركات البناء، ولو كانت الحركات انفسها هي الاعراب والبناء لما جاز ان يضاف اليه
لان اضافة الشي الى نفسه لا يجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجز فلما جاز
ان يقال حركات الاعراب وحركات البنا دل على انهما غيرها فاعرفه،،

باب المعرب والمبني ان قال قايل ما المعرب والمبني قيل اما المعرب فهو
ما تغير اخره بتغير العوامل فيه لفظا او تقديرا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل
مضارع، فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت
في اوله احدى الزوايد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء، فان قيل فلم
زيدت هذه الاحرف دون غيرها قيل لان الاصل ان يزاد حروف المد واللين
وهي الواو والياء والالف الا ان الالف لما لم يكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون

الا ساكنة

الا ساكنة ولا يبتدا بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجهما لانهما هوايتان
يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا لما لم يكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام
العرب واو زيدت اولا ابدلوا منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا
تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتقور وتولج،، قال الشاعر
متخذا من عضوات تولجا وهو بيت الصايد والاصل وراث ووجاه ووخمة
ووهمة ووقور لانه من الوقار وولج لانه من الولوج فابدلوا التاء من الواو في
هذه المواضع كلها فكذلك هاهنا، واما الياء فزيدت لانها لم يعوض منها
ما يمنع من زيادتها كما عرض في الالف والواو فاما النون فانما زيدت لانها
تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدين والتحقيق في ترتيب
هذه الحروف ان يقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء، وذلك لان الهمزة للمتكلم
وحده والنون للمتكلم ولمن معه والتاء للمخاطب والياء للغايب والاصل
ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن من معه ثم المخاطب ثم الغايب وهذا هو
التحقيق في ترتيب هذه الاحرف في اول الفعل المضارع فان قيل
فالفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول
على الاسم في الاعراب وليس باصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسما
دون الافعال والحروف وذلك لان الاسما يتضمن معان مختلفة نحو الفاعلية
والمفعولية والاضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض
يدلك ذلك على انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن
زيد لكنت مستفهما فلو لم يعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي
والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس
واجب،، واما الافعال والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصيغتها فعدم

الاعراب لايخل بمعانيها ولا يورث لبسا فيها والاعراب زيادة والحكم لا يوجد لغير فايدة

فان قيل فاذا كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم

في الاعراب لانه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنه سمي

الضرع ضرعا لانه يشابه صاحبه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة

اوجه الوجه الاول ان يكون شايعا فيتخصص كما ان الاسم يكون شايعا فيتخصص

الا ترى انك تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين او سوف

اختص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فاذا دخلت عليه الالف

واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما ان الاسم اختص

بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه والوجه الثاني انه يدخل عليه لام الابتداء

كما يدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا ليقوم كما تقول ان زيدا لقايم ولام الا

بتداء يختص بالاسم فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على

ذلك ان فعل الامر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم يدخل هذه اللام عليهما

الا ترى انك لو قلت ان زيدا لاكرم زيدا يا عمرو وان زيدا لقام لكان خلفا من القول

والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء

المشتركة كالعين يطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء الى غير ذلك والوجه الرابع

ان يكون صفة كما يكون الاسم صفة كذلك تقول مررت برجل يضرب كما تقول مررت

برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس ان الفعل المضارع

يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته

وسكونه ولهذا اعمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل الاسم من هذه الوجوه

استحق جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم ولكل واحد من هذه الانواع

عامل يختص به اما عامل الرفع فاختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه

يرتفع

يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتداء وكما ان الابتداء

يوجب الرفع وكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل الماضي فانه

يقوم مقام الاسم ولا يرفع قيل انه لم يرفع لانه لم يثبت له استحقاق الاعراب

فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فانه يستحق

جملة الاعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل فبان الفرق بينهما واما الكوفيون

فاختلفوا فذهب الكسايي الى انه يرتفع بالزايد في اوله وذهب الفرا الى انه يرتفع

بسلامته من العوامل الناصبة والجازمة فاما قول الكسايي فظاهر الفساد

لانه لو كان الزايد في اوله هو الموجب للرفع لوجب الا يجوز نصب الفعل والجزم مع

وجوده لان عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول

النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على ان الزايد ليس هو العامل واما قول الفرا فلا

ينفك عن ضعف وذلك لانه يودي الى ان يكون النصب والجزم قبل الرفع لانه قال

لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة والرفع قبل النصب والجزم فلهذا كان

القول ضعيفا واما عوامل النصب فنحو ان ولن وكي واذن واما عوامل

الجزم فنحو لم ولما ولام الامر ولا في النهي ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها

فيه ان شا الله واما المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير اخره بتغير العوامل فيه

نحو كل الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع واما الاسم غير المتمكن فنحو من

وكم وقبل وبعد واين وامس وها ولا وانما بنيت هذه الاسما لانها اشبهت الحروف

ان تضمنت معناها فاما من فانها بنيت لانها لا تخلو من ان تكون استفهامية او شرطية

او اسما موصولا او نكرة موصوفة فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف

الاستفهام وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما

موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني وان كانت نكرة موصوفة

بيان بالزايد

بيان الجوازم

فقد تنزلت منزلة الموصولة. واما كم فانما بنيت لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية ميمية
او خبرية، فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، فان
كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشي على
ضده كما يحملونه على نظيره، وبنيت من وكم على السكون لانه الاصل في البنا، ولم
يعرض فيهما ما يوجب بناهما على حركة فبقيا على الاصل واما قبل وبعد فانما بنيا
لان الاصل فيهما ان يستعملا مضافين الى ما بعدهما فلما انقطعا عن الاضافة بنيا
لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة وينزلان منزلة بعض الكلمة وبعض
الكلمة مبني قال الله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد يريد قبل الاشيا ومن بعد الاشيا
فلما حذف المضاف اليه منهما بنيا وانما بنيا على حركة لان كل واحد منهما كان
له حالة اعراب قبل البنا فوجب ان تبنا على حركة تميزا لهما على ما بني وليس له
حالة اعراب نحو من وكم وقيل انما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين والقول
هو الاول فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف
اليه بني على اقوى الحركات وهو الضم تعويضا عن المحذوف وتقوية لهما والوجه
الثاني انما بنوهما على الضم لان النصب والجر يدخلهما نحو جيت قبلك ومن قبلك
واما الرفع فلا يدخلهما البتة فلو بنوهما على الفتح او الكسرة لالتبست حركة
الاعراب بحركة البنا فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة ليلا يلتبس حركة الاعراب
بحركة البنا، واما اين وكيف فانما بنيا لانهما تضمنا معنى حرف الاستفهام لان
اين سوال عن المكان وكيف سوال عن الحال فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب
ان يبنا وانما بنيا على حركة لالتقا الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف
الحركات واما امس فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لان الاصل في امس
الامس فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحروف فوجب ان يبنى وانما بنيت على حركة

لالتقا الساكنين

لالتقا الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في التحريك لالتقا الساكنين ومن
العرب من يجعل امس معدولة عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر
لقد رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي خمسا. فاما هولا فانما
بنيت لتضمنها معنى حرف الاشارة وان لم ينطق به لان الاصل في الاشارة ان
يكون بالحروف كالشرط والنفي والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما
لم يفعلوا ذلك ضمنوا هولا معنى الاشارة فبنوها، ونظيرها ولا ما التي في التعجب
وانما بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وان لم يكن له حرف ينطق به لان الاصل
في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعنى الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوها معنى حرف
التعجب فبنوها كما تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فلذلك هاهنا
واما الفعل الماضي فنحو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج واحرنجم واما
فعل الامر فنحو اذهب واستخرج واشرف واعلم واحرنجم وسنذكر لم بني الفعل
الماضي على الفتح ولم بني فعل الامر على الوقف وخلاف النحويين فيه في بابه ان شا الله
واما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شي لبقايها على اصلها في البنا فاعرفه

## باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قايل على كم ضربا الاسم المفرد
قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن اخره الفا
ولا ياء كسرة نحو رجل وفرس وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف
فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يسمى ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين
علامة للصرف دون غيره قيل لان اولى ما يزاد حروف المد واللين وهي الالف
والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الى التنوين لما لم يلزم من اعتلالها وانقلابها
الى ترى انهم لو جعلوا الواو علامة للمنصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها ولو

حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال وكان التنوين اولى من غيره لانه خفيف
يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الخيشوم لانه لا معتمد له في الحلق واشبه الالف
اذ كان حرفا هوائيا فان قيل ولماذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه الى انه علامة للاخف عليهم والامكن عندهم وذهب بعض النحويين
الى انه دخل فرقا بين الفعل والاسم وذهب اخرون الى انه دخل فرقا بين ما ينصرف
وما لا ينصرف واما غير المنصرف وما لم يدخله الجر مع التنوين وكان ثانيا من جهتين
نحو مررت باحمد وابراهيم وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسما الصرف
لانه يشبه الفعل فمنع من التنوين ومنع من الجر تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة
وذهب بعض النحويين انه منع الجر لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
فكذلك كل ما اشبهه وهذا الضرب يسمى المتمكن ولا يسمى امكن فكل امكن متمكن وليس كل
متمكن امكن فان قيل فلم دخله الجر مع الالف واللام والاضافة قيل لانه امن من
دخول التنوين مع الالف واللام او الاضافة وسترى هذا في موضعه ان شاء الله
تعالى والمعتل ما اخره الف او يا قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور
واما المنقوص فما كانت في اخره يا خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو قولك القاضي والداعي
فان قيل فلم سمي منقوصا قيل لانه نقص الرفع والجر تقول هذا داع يا فتى ومررت
بقاض والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استثقلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوهما فبقيت اليا ساكنة والتنوين ساكن فحذفوا اليا لالتقاء الساكنين وكان
حذف اليا اولى لوجهين احدهما ان اليا حذفت اذ بقي في اللفظ ما يدل عليها
وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه لو حذف لم يبق في اللفظ دلالة على حذفه اولى
والثاني ان التنوين دخل لمعنى وهو الصرف فاما اليا فليست كذلك فلما وجب
حذف احدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى اولى مما دخل لمعنى واما اذا كان منصوبا

فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة فان قيل الحركات كلها تستثقل على حرف العلة
بدليل قولهم باب وناب فالاصل فيهما بوب ونيب الا انهم استثقلوا
الفتحة على الواو والياء فقلبوا كل واحد منهما الفا قيل الفتحة في هذا النحو لانها
ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على يا قاض فانها عارضة وليست بلازمة
فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة في نحو باب وناب ولم يستثقلوها في نحو قاض
فان وقفت على الموضع المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان
اسقاط اليا واثباتها واختلف النحويون في الاجود منهما فذهب سيبويه
الى ان حذف اليا اجود اجراء للوقف على الوصل لان الوصل هو الاصل
وذهب يونس الى اثبات اليا اجود لان اليا انما حذفت لاجل التنوين ولا تنوين
في الوقف فوجب رد اليا وقد قرا بهما القراء قال الله تعالى ما عندكم
ينفد وما عند الله باق باليا وقرا بعضهم بغير يا فان كان منصوبا ابدلت من
تنوينه الفا كالاسما المنصرفة الصحيحة فتقول رايت في الوصل حكم ما ليس فيه
الف ولام في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان لك ايضا في الوقف في
حال الرفع والجر اثبات اليا وحذفها واثبات اليا اجود الوجهين لان التنوين
لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فاذا زالت علة اسقاط اليا وجب ان يثبت
وكان بعض العرب يقف بغير يا وذلك انه قدر حذف اليا في قاض ونحوه
ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي الحذف على حاله وهذا ضعيف جدا وقد قرا
بعض القرا قال الله تع اجيب دعوة الداع فان كان منصوبا لم يكن الوقف
عليه الا باليا قال الله تعالى كلا اذا بلغت التراقي وذلك لانه تنزل بالحركة منزلة
الحرف الصحيح فتحصن بها من الحذف واما المقصور فهو المختص بالف مفردة
في اخره نحو العصي والهوى والدنيا والاخرى وسمي مقصورا لان حركة الاعراب

قصرت عنه اي حبست والحبس والقصر ومنه يقال امراه مقصورة وقصور

قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام اي محبوسات وقال الشاعر

فانت التي احببت كل قصيرة ، اليَّ ولم تعلم بذاك القصاير

عنيت قصيرات الحجال ولم ارد ، قصار الخطى شر النساء البحاتر

ويروي قصورة والبهاتر القصار ويروي البحاتر وهما بمعنى واحد وهو على ضربين

منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين وذلك نحو رحى وعصى

ومررت برحى وعصى والاصل فيه رحى وعصو الا ان اليا والواو

لما تحركت وانفتح ما قبلهما قلبا الفين وحذفت الالف منهما لسكونها وسكون

التنوين وكان حذفها اولى لما ذكرنا في حذف اليا من نحو قاض فان وقفت على شي

من هذا الضرب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى ان

الوقف في حالة الرفع والجر على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي حالة النصب على الالف

المبدلة من التنوين حملا للمعتال على الصحيح وذهب ابو عثمان المازني الى ان الوقف

في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من التنوين لانهم انما خصوا الابدال بحال النصب

في الصحيح لانه يودي الى الالف التي هي اخف الحروف ولم يبدلوا في حال الرفع والجر لانه

يفضي الى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا يكون

الا مفتوحا فابدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يوجب لبسا وذهب ابو سعيد السيرافي

الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وذلك لان بعض

القراء يميلونها في قوله تعالى او اجد على النار هدى ولو كانت مبدلة من التنوين

لما جازت امالتها الا ترى انك لو املت الالف في نحو رايت عمرا لكان غير جايز

فلما جازت الامالة هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي لا من التنوين وغير

المنصرف ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حبلى وبشرى وتثبت فيهما الالف وصلا

بيان الفين

ووقفا



ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين فتحذف من اجله فان لقيها ساكن من كلمة اخرى حذفت

لالتقا الساكنين فان قيل فلم اعربت الاسماء الستة المعتلة المضافة بالحروف

وهي اسماء مفردة قيل انما اعربت بالحروف توطية لما ياتي من باب التثنية والجمع

فان قيل فلم كانت هذه الاسما اولى بالتوطية من غيرها قيل لان هاذه الاسما منها

ما يغلب عليها الاضافة ومنها ما يلزمه الاضافة فما تغلب عليه الاضافة ابوك واخوك

وحموك وهنوك وما تلزمه الاضافة فوك وذو مال والاضافة فرع على

الافراد كما ان التثنية والجمع فرع على المفرد فلما وجدت بينهما المشابهة من هذا الوجه

كانت اولى من غيرها فلما وجب ان يعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كل حرف

مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف علامة للنصب والياء علامة

للخفض وذهب الكوفيون الى ان الواو والضمة علامة للرفع والالف والفتحة قبلها

علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا

فساده في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان

هذه الاسما اذا كانت في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب

كان ما قبلها قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك

اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه ابوك فنقلت الضمة من الواو الى ما قبلها فكان

فيه نقل بلا قلب واذا قلت رايت اباك كان الاصل فيه ابوك فتحرك الواو وانفتح

ما قبلها فقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل واذا قلت مررت بابيك كان الاصل

فيه مررت بابوك فنقلت الكسرة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

فكان فيه نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الالف والواو

والياء نشات عن اشباع الحركات كقول الشاعر

الله يعلم انا في تلفتنا ، يوم الوداع الى اخواننا صور

وَانّي حَيْثُ مَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي ،، مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا اَدْنُوا فَاَنْظُورُ ،،
اراد فانظر فاشبع الضمة فنشات الواو ،، كما قال الاخر في اشباع الفتحة
وَانْتَ فِي الْغَوَايِلِ حِينَ تَرْمِي ،، وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ ،، اراد بمنتزح
فاشبع الفتحه فنشات الالف ،، وكما قال الاخر في اشباع الكسرة تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى
فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ ،، اراد الصيارف فاشبع الكسرة فنشات
الياء والشواهد على اشباع الضمه والفتحه والكسرة جدا وهذا القول ضعيف لان
اشباع الحركات انما تكون في ضرورة الشعر كهذه الابيات واما في حال الاختيار فلا يجوز
بالاجماع فلما جاز ههنا في حالة الاختيار ان تقول هذا ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
دل على هذه الحروف ما نشات عن اشباع الحركات ،، وقد يحكي عن بعض العرب انهم يقولون
هذا اباك ورايت اباك ومررت باباك بالالف في حال الرفع والنصب والجر ،، كقوله
اِنَّ اَبَاهَا وَاَبَا اَبَاهَا ،، قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا ،، والذي يعتمد عليه هو القول
الاول وقد بينا ذلك في كتابنا الموسوم بالاسمي في شرح الاسما ،،

## باب التثنية والجمع

ان قال قايل ما التثنيه قيل
التثنيه صيغة مبنية للدلالة على الاثنين واصل التثنيه العطف تقول قام الزيدان
وذهب العمران والاصل قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو الا انهم حذفوا
احدهما وزادوا على الاخر زيادة داله على التثنيه طلبا للايجاز والاختصار والذي
يدل على ان الاصل هو العطف انهم يذكرون التثنيه في حال الاضطرار ويعدلون
عنها الى التكرار وقال الاخر ،، كَاَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْخِلْفِ ،،
كُشَّةُ اَفْعَى فِي يَبِيسٍ قَفِّ ،، وقال اخر ،، لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالٍ ضَنْكِ ،،
اراد ليثان الا انه عدل الى التكرار في حالة الاضطرار لانه الاصل فان قيل
ما الجمع قيل صيغه مبنيه للدلالة على العدد الزايد على الاثنين والاصل

بدل يقلون ... فان بين ظلفها والظلف ... فاذة مشار ... نبات



فيه ايضا العطف كالتثنيه الا انهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار
كان ذلك في الجمع اولي فان قيل فلم كان اعراب التثنيه والجمع بالحروف دون الحركات
حركات قيل لان التثنيه والجمع فرع عن المفرد والاعراب بالحروف فرع على
الحركات فكما اعرب الاسم المفرد الذي هو الاصل بالحركات التي هي الاصل فلذلك
اعرب التثنيه والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع فاعطي الفرع الفرع
كما اعطى الاصل الاصل وكانت الالف والواو والياء اولي من غيرها لانها اشبه
الحروف فان قيل فلم خصوا التثنيه في حال الرفع بالالف والجمع السالم
بالواو ،، واشركوا بينهما في النصب والجر قيل انما خصوا التثنيه بالالف والجمع
بالواو لان التثنيه اكثر من الجمع لانها تدل على من يعقل وعلى من لا يعقل وعلى الحيوان
وغير الحيوان من الجمادات والنبات بخلاف الجمع السالم وانه في الاصل لاولى
العلم خاصة فلما كانت التثنيه اكثر والجمع اقل حملوا الاخف وهو الالف للاكثر
والاثقل وهو الواو للاقل ليعادلوا بين التثنيه والجمع ، وانما اشركوا بينهما في النصب
والجر لان التثنية والجمع لهما ستة احوال وليس الا ثلاثة احرف فوقعت الشركة
ضرورة فان قيل فهل النصب محمول على الجر او الجر محمول على النصب قيل
النصب محمول على الجر لان الياء على الجر اشبه من دلالتها على النصب لان الياء
من جنس الكسرة والكسرة في الاصل تدل على الجر وكذلك كل ما اشبهها فان قيل فلم
حمل النصب على الجر دون الرفع قيل لخمسة اوجه اولها ان الجر اخص بالاسماء
من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على احدهما كان حمله على الاخص اولى
من حمله على غيره والوجه الثاني انهما يقعان في الكلام فضلة الا ترى انك تقول
مررت فلا يفتقر الى ان تقول بزيد او نحوه كما انك تقول رايت فلا يفتقر الى
ان تقول زيدا او نحوه والوجه الثالث انهما يشتركان في الكناية نحو رايتك

واعراب التثنية بالحروف لا بالحركات

ومررت بك والوجه الرابع انهما يشتركان في المعنى تقول مررت بزيد فتكون
في معنى جزت زيدًا والوجه الخامس ان الجر اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على
احدهما كان الحمل على الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجهًا سادسًا وهو
ان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان النصب
الى الجر اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم من الشفتين فلما ارادوا
حمل النصب على اقرب احدهما كان حمله على الاقرب اولى من حمله على الابعد الجار
احق بصقبه والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب
على الجر في باب التثنية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل
فاحرف الاعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى ان الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس
المبرد ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب
وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب قطرب والفراء والزيادي
الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست
بحروف اعراب ففاسد لانه لا يخلو اما ان تدل على الاعراب في كلمة او في غيرها فان كانت
تدل على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقدير فيها فيرجع هذا القول الى القول الاول
وهو مذهب سيبويه وان كانت على اعراب في غير الكلمة فليس بصحيح لانه يؤدي الى
انه يكون التثنية والجمع مبنيتين وليس لمذهب لقائل هذا القول والى ان تكون اعراب
الكلمة تدل اعرابها وذلك محال واما من ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب فقد
ضعفه بعض النحويين لانه يؤدي الى ان تكون التثنية والجمع مبنيتين في حالة الرفع لانه
لم ينقلب عن غيره اذ اول احوال الاسم الرفع وليس بمذهب هذا القائل بناء التثنية
والجمع في حال من الاحوال واما من ذهب الى انها نفسها هي الاعراب فظاهر الفساد

تدل تقديريه

الي محـ

وذلك



وذلك لان الاعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة ولو اسقطنا هذه الاحرف لبطل معنى
التثنية والجمع فاختل معنى الكلمة فدل ذلك على انها ليست باعراب وانما هي حروف
اعراب على ما بينا فان قيل فلم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع قيل
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان التثنية اكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت
التثنية اكثر من الجمع والجمع اقل اعطوا الاكثر الحركة الخفيفة وهي الفتحة والاقل
الحركة الثقيلة وهي الكسرة والوجه الثاني ان حرف التثنية لما زيد على الواحد
للدلالة على التثنية اشبه تاء التانيث التي يزاد على الواحد للدلالة على التانيث
وتاء التانيث يفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها فكانت التثنية اولى بالفتح لهذا
المعنى من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث ان بعض علامات التثنية الالف
والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحًا ففتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف اذ لا علة ههنا
توجب المخالفة فان قيل فلم ادخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين وذهب بعض النحويين
الى انها تكون على ثلاثة اضرب فتارة يكون بدلا من الحركة والتنوين وتارة
تكون بدلا من الحركة دون التنوين وتارة يكون بدلا من التنوين دون الحركات
فكونها بدلا من الحركة والتنوين في نحو رجلان وفرسان وكونها بدلا من الحركة
دون التنوين ففي نحو الرجلان والفرسان وكونها بدلا من التنوين فقط نحو رحيان
وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين التثنية
والواحد المنصوب في نحو قولك رايت زيدًا فان قيل فلم كسروا نون التثنية
وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل فالحاجة الى الفرق بينهما
مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع
لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح الا ترى

انك تقول في جمع مصطفى رايت مصطفين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وانهم
عندنا لمن المصطفين الاخيار فلفظ مصطفين كلفظ زيدين ولو لم يكسروا نون التثنية
وتفتح نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية فان قيل فهلا عكسوا ففتحوا نون
التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول
ان التثنية تقع بعد الف وياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا فيها الكسرة واما نون
الجمع فانها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لادى الى
الاستثقال اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان
التثنية قبل الجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون التثنية بما وجب لها
في الاصل وفتحت نون الجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه الثالث ان الجمع اثقل
من التثنية والكسر اثقل من الفتح فاعطوا الاخف الاثقل والاثقل الاخف ليعادلوا
بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل تفضيلا لهم
لانهم المتقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله اياهم قال الله تعالى
ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم
على كثير ممن خلقنا تفضيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الاعداد من العشرين الى
التسعين قيل انما جاء هذا الجمع في الاعداد من العشرين الى التسعين لان العدد لما
كان يقع على من يعقل نحو عشرون رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين ثوبا وكذلك
الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب جانب المذكر على جانب
المونث في نحو اخوال هند وزيد وما اشبه ذلك فان قيل فمن اين جاء هذا
الجمع في قوله تعالى فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين قيل
لانه لما وصفها بالقول والقول من صفات من يعقل اجراهما مجرى من يعقل وعلى

هذا



هذا قوله سبحانه اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه لما
وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل اجراها مجرى من يعقل فلهذا اجتمعت
جمع من يعقل فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم ارض ارضون وفي جمع سنة
سنون قيل لان الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير اريضة وكان
القياس يقتضي ان يجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض جمعوه بالواو
والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشي لا يكون في سائر اخواته وكذلك
الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات او سنهة على قول بعضهم الا
انهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا من حذف اللام وتخصيصا له بشي
لا يكون في التام وهذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون
في جمع شمس شمسون ولا في جمع عبد عبدون ولهذا لما كان هذا الجمع في ارض
وسنة على خلاف الاصل ادخل فيه ضرب من التكسير ففتحة الراء من ارضون
وكسرة السين من سنون اشعارا بانه جمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه
ان شاء الله تعالى **باب جمع التانيث** ان قال قائل
لم زادوا في اخر هذا الجمع الفا وتاء نحو مسلمات وصالحات قيل لان اولى ما يزاد
حروف المد واللين وهي الالف والواو والياء وكانت الالف اولى من الياء والواو
لانها اخف منهما ولم يجز زيادة احدهما معها لانه كان يؤدي الى ان ينقلب عن اصله
لانه كان طرفا وقبله الف زائدة فينقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لانها تبدل
منها كثيرا نحو تراث وتجاه وتهمة وتخمة وتكلة وما اشبه ذلك والاصل
في مسلمات مسلمتات وصالحتات الا انهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي
تانيث في كلمة واحدة واذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم رجل بصري
وكوفي في النسب الى البصرة والكوفة والاصل كوفتي وبصرتي لئلا يقولوا

في المونث امرة بصريه وكوفيه فجمعوا بين علامتي تانيث فلان يحذفوها هاهنا
مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل فلم حذفت التا الاولى قيل
لانها تدل على التانيث زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الاولى اولى فان قيل
فلم لم يحذفوا الالف في جمع حبلى كما حذفوا التا فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل
لان الالف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة لانها قد صيغت عليها في اول احوالها
واما التا فليست كذلك لانها ما صيغت عليها الكلمة في اول احوالها وانما هي بمنزلة
اسم ضم الى اسم كحضرموت وبعلبك ومما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب
الالف قيل لانها لو لم تقلب لكان ذلك يودي الى حذفها لانها ساكنة والف
الجمع بعدها ساكنة وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقا الساكنين فان قيل
فلم قلبت الالف ياء فقيل حبليات ولم تقلب واوا قيل لوجهين احدهما ان اليا
تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدهما كان
قلبها الى اليا اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان اليا اخف من الواو والواو
اثقل فلما وجب قلبها الى احدهما كان قلبها الى الاخف اولى من قلبها الى الاثقل
فان قيل فلم قلبوا الهمزة واوا في جمع صحرا فقالوا صحراوات فقيل لوجهين
احدهما انهم لما ابدلوا من الهمزة واوا في نحو ثنت واخوه ابدلوا الهمزة هاهنا
واوا لعرب من التقاص والتعويض والوجه الثاني انهم انما ابدلوها واوا ولم
يبدلوها يا لان الواو ابعد من الالف واليا اقرب اليه منها فلو ابدلوها يا لادى
ذلك الى ان يقع يا بين الفين فكان اقرب الى اجتماع الامثال وهم انما قلبوا الهمزة
فرارا من اجتماع الامثال لانها تشبه الالف وقد وقعت بين الفين واذا كانت
الهمزة انما وجب قلبها فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا لانها ابعد من
التنائي اجتماع الامثال فان قيل لم حمل النصب على الجر في هذا الجمع قيل لانه

لما وجب



لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم الذي هو الاصل وجب ايضا حمل (حمل الفرع)
النصب على الجر في جمع المونث الذي هو الفرع على الاصل واذا كانوا قد حملوا اعد
وتعد ونعد على يعد في الاعتلال وان لم يكن فرعا عليه فلان يحملوا جمع المونث على
جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه ان شا الله تعالى

## باب جمع التكسير

ان قال قايل لم سمي جمع التكسير قيل انما
سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لان تكسيرها انما هو ازالة التيام اجزايها (نضد خ)
فلما ازيل نظم الواحد وفك نضده في هذا الجمع سمي جمع تكسير وهو على اربعة اصول
احدها ان يكون لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد
اكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون
مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال
ودرهم ودراهم واما ما لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وازار (الواحد)
وازر واما ما لفظ الجمع كلفظ الجمع في الحروف دون الحركات فنحو اسد واسد
ووثن ووثن واما ما لفظ الجمع مثل لفظ الواحد في الحروف والحركات فنحو
الفلك والفلك فانه يكون واحدا ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى
في الفلك المشحون واراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة واما كونه جمعا
فنحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وقال تعالى والفلك التي تجري
في البحر بما ينفع الناس واراد به الجمع لقوله وجرين بهم والتي تجري غير ان الضمة
فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان الضمة
فيه اذا كان واحدا كالضمة في قفل وقلب واذا كان جمعا كانت الضمة فيه كالضمة
في كتب وازر وكذلك قولهم هجان ودلاص يكون واحدا ويكون جمعا تقول
ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص فاذا كان واحدا كان

الكسرة فيه كالكسرة في كتاب، واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلام والهجان
الكريمة من الابل والدلاص الدرع البراقة ويقال دلاص ودلامص ودمالص
ودملص ودملص بمعنى واحد فاعرفه ان شاء الله

## باب المبتدا

ان قال قايل ما المبتدا قيل كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا
فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي والى عامل
معنوي، فاما اللفظي فنحو كان واخواتها وظننت واخواتها، وقولنا تقديرا احترازا
من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت وما اشبهه، واما المعنوي
فلم يات الا في موضعين عند سيبويه واكثر البصريين هذا احدهما وهو الابتداء والثاني
وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه
موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة
فذهب الى ان الاسم مرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف ولهذا موضع نذكره فيه ان شاء الله فان قيل بماذا يرتفع الاسم
المبتدا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين
الى انه يرتفع لتعريته من العوامل اللفظية وذهب بعض النحويين الى انه يرتفع
بما في النفس من معنى الاخبار عنه وقد ضعفه بعض النحويين وقال لو كان الامر
كما زعم لوجب الا ينتصب اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى
الاخبار عنه ولوجب ان لا يدخل مع بقايه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب
اليه واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انهما يترافعان وان كل
واحد منهما يرفع الاخر وقد بينا فساده في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين
فان قيل لم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل قيل لان العوامل





حقيقية وانما هي امارات
وعلامات واذا ثبت
ان العوامل

اللفظية ليست مؤثرة في المعمول في محل الاجماع انما هي امارات وعلامات والعلامة
تكون بعدم شي كما تكون بوجود شي الا ترى انه لو كان معك ثوبان واردت ان
تميز احدهما عن الاخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك صبغ الاخر فيكون عدم الصبغ
في احدهما كصبغ الاخر فتبين بهذا ان العلامة تكون بعدم شي كما تكون بوجود
شي، فاذا ثبت هذا جاز ان يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا فان
قيل فلم خص المبتدا بالرفع دون غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدا
وقع في اقوى احواله وهو الابتداء فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع والوجه
الثاني ان المبتدا اول والرفع اول فاعطي الاول الاول والوجه الثالث
ان المبتدا مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه
فان قيل فلم اذا لا يكون المبتدا في الامر العام الا معرفة قيل لان المبتدا مخبر
عنه والاخبار لا فايدة فيه عمن لا يعرف فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدا
عليه نحو قايم زيد قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه
جايز وذهب الكوفيون الى انه غير جايز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع
الفاعل بفعله وقالوا لو جوزنا تقديم خبر المبتدا عليه لادى ذلك الى تقديم ضمير الاسم
على ظاهره وذلك لا يجوز وهو الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف
من الفعل في العمل لانه فرع عليه ولا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب الا يعمل
وقولهم ان هذا يودي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدما
لفظا الا انه موخر تقديرا واذا كان مقدما في اللفظ موخرا في التقدير كان تقديمه
جايزا قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى فالهاء في نفسه ضمير موسى
وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير
في تقدير التاخير كان ذلك جايزا فكذلك هاهنا، والذي يدل على جواز ذلك الاجماع

على جواز ضرب غلامه زيد وهذا بين فلذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدما على
المبتدا نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متاخرا
وذهب الكوفيون الى ان المبتدا يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدا ووافقهم على
ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام كثير طويل بيناه
في المسايل الخلاف فلا يليق ذكره لهذا المختصر **باب خبر**
**المبتدا** ان قال قايل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدا قيل على ضربين مفرد وجملة
**فان قيل** على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير
صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك وعمرو غلامك
فزيد مبتدا واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدا وغلامك خبره وليس في شي من هذا النحو
ضمير يرجع الى المبتدا عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع
الى المبتدا وبه قال علي بن عيسى الرماني من البصريين **والاول** هو الصحيح
لان هذه اسما محضة والاسما المحضة لا تتضمن الضماير واما ما كان صفة فنحو زيد
ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا اختلاف بين النحويين في ان هذا النحو
يتحمل ضميرا يرجع الى المبتدا لانه يتنزل منزلة الفعل ويتضمن معناه **فان قيل**
على كم ضربا ينقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية واما الجملة الاسمية
فما كان الجز الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فزيد مبتدا اول
وابوه مبتدا ثاني ومنطلق خبر عن المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر عن
المبتدا الاول واما الجملة الفعلية فما كان الجز الاول منها فعلا وذلك نحو زيد
ذهب ابوه وعمرو ان يكرمه يكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف وحرف الجر
فاختلف النحويون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انهما يعدان
من الجمل لانهما يقدر معهما الفعل واذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير

زيدا مستقر



زيد استقر عندك وعمرو استقر في الدار وذهب بعض النحويين الى انهما يعدان
من المفردات لانه يقدر معهما مستقر وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع
الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا
الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسما الموصولة نحو الذي والتي ومن وما اشبه
ذلك نقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سايرها ومعلوم ان
الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما الاسما الموصولة دل ذلك على انهما
يعدان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقر دون مستقر لان استقر يصلح
ان يكون صلة لانه جملة ومستقر لا يصلح ان يكون جملة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو
اعني الجملة من ضمير يعود الى المبتدا بقول زيد ابوه منطلق فيكون العايد الى المبتدا
الها في ابوه واما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى المبتدا
والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو قلت زيد
انطلق عمرو لم يجز فلو اضفت الى ذلك اليه او معه صحت المسئلة لانه قد رجع من اليه
او معه ضمير الى المبتدا وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبرا للمبتدا وانما وجب
ذلك ليرتبط الكلام الاول بالثاني ولو لم يرجع منه ضمير الى الاول لم يكن اولى من
غيره فيبطل فايدة الخبر **فان قيل** فلم اذا كان المبتدا جثة جاز ان يقع في خبره
ظرف المكان دون ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان
دون ظرف الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فايدة وليس في وقوع
ظرف الزمان خبرا عنه فايدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك فيكون
مفيدا لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد يوم الجمعة لم يكن
مفيدا لانه لا يخلو عن يوم الجمعة وحكم الخبر ان يكون مفيدا **فان قيل** فكيف جاز
الاخبار عنه بظرف الزمان في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير

فيه الليلة حدوث الهلال او طلوع الهلال فحذف المضاف واقام المضاف اليه
مقامه والحدوث والطلوع حدث فجوز ان يكون خبر المبتدا ظرف زمان
اذا كان المبتدا حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك
لان في وقوعه خبرا عنه فايدة فان قيل ما العامل في خبر المبتدا قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدا على ما ذكرناه واما البصريون
فاختلفوا فذهب قوم الى ان الابتدا وحده هو العامل في الخبر لانه لما وجب ان يكون
عاملا في المبتدا وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على العوامل اللفظية التي تدخل
على المبتدا والخبر وذهب قوم الى ان الابتدا عمل في المبتدا والمبتدا عمل في الخبر وذهب سيبويه
وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتدا والمبتدا جميعا لان الابتدا لا ينفك عن المبتدا
ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان فيه والذي اختاره ان العامل
في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدا لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل فاذا ثبت
ان الابتدا له تاثير في العمل فاضافته ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له والتحقيق فيه
ان نقول ان الابتدا عمل في الخبر بواسطة المبتدا الا ان المبتدا مشارك له في العمل
وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر والله اعلم

## باب الفاعل

ان قال قايل ما الفاعل قيل كل
اسم ذكرته بعد فعل واسندت ذلك الفعل الى ذلك الاسم نحو قام زيد وذهب عمرو
فان قيل فلم كان اعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل
فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه الاول هو ان الفعل لا يكون
له فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه
ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشيا
وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال وليس له الا فاعل

واحد

واحد ولذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد
فاذا ثبت هذا فان الفاعل اقل من المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا
الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح
موازنا لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع
والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل الفاعل عليه
والوجه الثالث ان الفاعل اقوى من المفعول فاعطي الفاعل الذي هو اقوى
الاقوى وهو الرفع واعطي المفعول الذي هو الاضعف الاضعف وهو النصب
والوجه الرابع ان الفاعل اول والرفع اول والنصب اخر والمفعول اخر
فاعطي الاول الاول والاخر الاخر والخامس ان هذا السوال لا يلزم لانه لم يكن
الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل وبيان ان هذا السوال لا يلزم انا لو عكسنا
على ما اورده السايل نصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الاخر فهلا عكستم
فيودي الى ان ينقلب السوال والسوال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي
ان يكون متقدما من جهة النظر الى ترتيب الايراد فاما اخرناه لانه بعيد من التحقيق
فان قيل بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع باسناد الفعل اليه لا لانه احدث
فعلا على الحقيقة والذي يدل على ذلك انه يرتفع كما يرتفع في النفي في الايجاب تقول ما قام
زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب كما اوجبته له
نحو قام زيد وذهب عمرو وما اشبه ذلك فان قيل فلم لا يجوز تقديم الفاعل
على الفعل قيل لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل والدليل على ذلك من سبعة
اوجه احدها انهم يسكنون لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى
واذ واعدنا موسى اربعين ليلة لئلا يتوالى اربع متحركات لوازم في كلمة
واحدة اذ ليس في كلامهم توالي اربع متحركات لوازم في كلمة واحدة الا ان يحذف

من الكلمة للتخفيف نحو عَجْلد وعُكَلِط وعُلَيِّط وهُدَبِد فلولم يتنزل ضمير الفاعل
منزلة حرف من سنخ الفعل والا لما اسكنوا لامه الا ترى ان ضمير المفعول لا يسكن له
لام الفعل اذا اتصل به لانه في نية الانفصال قال الله تعالى واذ يقول المنافقون
والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فلم يسكن لام الفعل
اذا كان في نية الانفصال بخلاف قوله واذ وعدنا موسى لانه في نية الانفصال
والوجه الثاني انهم جعلوا النون في الخمسة الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة النصب
والجزم فلولا انهم جعلوا هذه الضماير التي هي الالف والواو والياء في تفعلان ويفعلان
وتفعلون ويفعلون وتفعلين بامراة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة والا لما جعلوا الاعراب
بعده والوجه الثالث انهم قالوا قامت هند فالحقوا التا بالفعل والفعل لا يونث وانما
التانيث للاسم فلولم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل والا لما جاز الحاق علامة التانيث
به والوجه الرابع انهم قالوا في النسب الى كنت كنتي قال الشاعر

فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا ... وشر خصال المرء كنت وعاجن

ويروى وشر الخصال الكنتي وعاجن فاثبتوا التاء ولم يتنزل منزلة حرف من سنخ
الكلمة والا لما جاز اثباتها والخامس انهم قالوا حبذا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوهما
بمنزلة اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس انهم
قالوا زيد ظننت قايم والغوها والالغاء انما يكون للمفردات لا للجمل فلولم يتنزل
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة والا لما جاز الالغاء والوجه السابع انهم قالوا
للواحد قفا على التثنية لان المعنى قف قف قال الله تعالى القيا في جهنم فثنى
وان كان الخطاب لملك واحد لان المراد به الق الق والتثنية ليست للافعال
وانما هي للاسما فلولم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل والا لما جاز تثنيته باعتباره
فاذا ثبت هذه الوجوه ان الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه

فان قيل

فان قيل لم زعمتم ان قول القايل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل
والا فصل بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد قيل لوجهين احدهما ان من شرط
الفاعل ان لا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم
زيد على الفعل بمنزلة تاخيره لاستحال قولك زيد قام ابوه وعمرو انطلق غلامه
ولما جاز ذلك دل على انه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني انه لو كان
الامر على ما زعمت لوجب ان لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي ان يقال الزيدان
قام والزيدون قام كما يقال قام الزيدان وقام الزيدون فلما لم يقل الا الزيدان
قاموا دل على انه مرتفع بالابتداء دون الفعل فان قيل فلم استتر ضمير الواحد
نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون
قاموا قيل لان الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمت
اسما مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يحتج الى اظهار ضميره لاحاطة العلم بانه لا يخلو
من فاعل واحد فاذا قدمت اسما مثنى على الفعل نحو الزيدان قاما ومجموعا نحو
الزيدون قاموا وجب اظهار ضمير التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك فلولم يظهر
ضميرهما لوقع الالتباس ولم يعلم ان الفعل لاثنين او جماعة فافهمه ان شاء الله

باب المفعول به

ان قال قايل ما المفعول به قيل كل اسم
تعدى اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب اكثر النحويين الى ان العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب
بعض النحويين الى ان العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الاول الصحيح
وهذا القول ليس بصحيح وذلك لان الفاعل اسم كما ان المفعول كذلك فاذا استويا
في الاسمية والاصل في الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من
الاخر فاذا ثبت هذا واجمعنا على ان الفعل له تاثير في العمل فاضافة ما لا تاثير له

قاما والزيدون قاموا

في العمل الى ماله تاثير لا تأثير له فدل على ان العامل هو الفعل فقط، وهو على ضربين
فعل متعدي بغيره وفعل متعدي بنفسه، فاما ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم
ويتعدى بثلاثة اشيا وهي الهمزة والتضعيف وحروف الجر، فالهمزة نحو خرج
زيد واخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرّجته وحروف الجر نحو خرج
زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد وافرحته وفرّحته وفرحت به وما اشبه
ذلك، واما المتعدي بنفسه ففعل ثلاثة اضرب ضرب يتعدى الى مفعول واحد
كقولك ضرب زيد عمرا واكرم عمرو بشرا، وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك اعطيت
زيدا درهما وظننت زيدا قايما، وضرب يتعدى الى ثلاثة مفعولين كقولك اعلم الله
زيدا عمرا خير الناس ونبا الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين ولا يجوز الا مقتصرا على احدهما لان كل واحد من هذه الاشياء
الثلاثة المتعدية التي هي الهمزة والتضعيف وحروف الجر كما انها تنقل الفعل اللازم
من اللزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل المتعدي فانها تزيد مفعولا
فان كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى الى مفعولين كذلك في ضرب زيد
عمرا اضربت زيدا عمرا وفي حفر زيد بيرا احفرت زيدا بيرا وما اشبه ذلك وان كان متعديا
الى مفعولين صار متعديا الى ثلاثة مفعولين ونحوه ما قدمناه فاعرفه، ان شا الله

## باب ما لم يسم فاعله

ان قال قايل لم لم يسم الفاعل قيل
لان العناية قد يكون بذكر المفعول كما يكون بذكر الفاعل وقد يكون للجهل
بالفاعل وقد يكون للايجاز والاختصار الى غير ذلك فان قيل ولم كان ما لم يسم
فاعله مرفوعا قيل لانهم لما حذفوا الفاعل اقاموا المفعول مقامه فارتفع باسناد
الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام
اسم اخر مقامه قيل لان الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث

عنه

عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم اخر مقامه ليكون الفاعل حديثا
عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى
قيل هذا غير غريب في الاستعمال فانه اذا جاز ان يقال مررت زيد ويسمى زيد فاعله
ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى ان يقوم المفعول هاهنا مقام الفاعل
وان كان مفعولا في المعنى، والذي يدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل ان
الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد لم يتعد الى مفعول البتة كقولك في ضرب
زيد عمرا واكرم بكر بشرا ضرب عمرو واكرم بشر، وان كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى
الى مفعول واحد في قولك اعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قايما اعطي زيد درهما
وظن عمرو قايما ولو قلت ظن قايم عمرا كان جايزا لزوال اللبس، ولو قلت في ظننت
زيدا اباك ظن ابوك زيدا لم يجز وذلك لان قولك ظننت زيدا اباك يوذن
بان زيدا معلوم والابوة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصار
الابوة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز ولذلك تقول اعطي زيد درهما واعطي
درهم زيدا فيكون جايزا لعدم الالتباس فلو قلت في اعطيت زيدا غلاما اعطي غلام
زيدا لم يجز لان كل واحد منهما يصح ان يكون هو الاخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل
لم يعلم الاخذ من الماخوذ فلهذا كان ممتنعا وكذلك ان كان الفعل يتعدى الى ثلاثة
مفعولين صار يتعدى الى مفعولين كقولك في اعلم الله زيدا عمرا خير الناس اعلم زيد
عمرا خير الناس لقيام المفعول الاول مقام الفاعل وكان هو الاولى لانه فاعل في المعنى
فدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل واذا كان الامر على هذا فبنا الفعل للمفعول
به نقيض نقله بالهمزة والتضعيف وحروف الجر الا ترى ان الفعل اذا كان يتعدى
الى مفعول صار يتعدى بها الى مفعولين وان كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى
الى ثلاثة مفعولين وذلك لان بنا الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والفعل

بالهمزة والتضعيف تجعل الفاعل مفعولا فاذا ثبت هذا فلا بد ان يبين بنقله بالهمزة
والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقص ببنائه للمفعول مفعولا **فان قيل** فلم
وجب تعيين الفاعل اذا بني للمفعول قيل لان المفعول يصح ان يكون هو
الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل في الحقيقة او قايم مقامه
**فان قيل** فلم ضموا الاول قيل ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل اذا
كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه
ارادوا ان يضعوه على بناء ما لا يشركه فيه شي من الابنية فبنوه على هذه الصيغة
فكسروا الثاني لانهم لو ضموه لكان على وزن طُنُب وجُمُد ولو فتحوا لكان على وزن
نُغَر وصُرَد ولو اسكنوه لكان على وزن قُلْب وقُفْل فلم يبق الا الكسر فحركوه
به **فان قيل** فلم ذا كسروا اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل
كان القياس يقتضي ان يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم
استثقلوا الحركة على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو لسكونها
وانكسار ما قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها موعاد
وموقات وموزان لانها من الوعد والوقت والوزن واما اليا فبقيت لانكسار
ما قبلها على ان من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو
الضم ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويقر الواو لانضمام ما قبلها
ويقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **كقول الشاعر**
**ليت وما ينفع ليت ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت اذا دبيع**
فقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر وموقن
**والاصل** ميسر وميقن من اليسر واليقين الا انه لما وقعت اليا ساكنة مضموما
ما قبلها قلبوها واوا وكذلك هاهنا **فان قيل** فهل يجوز ان يبنى الفعل اللازم

المفعول به



للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح
لانك لو بنيت الفعل للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مسند
الى شي وذلك محال وان اتصل به ظرف الزمان او ظرف المكان او المصدر او الجار
والمجرور جاز ان تبنيه عليه ولا يجوز ان تبنيه على الحال لانها لا تقع الا نكرة فلو
اقيمت مقام الفاعل لجاز اضمارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والحال لا تكون
الا نكرة **فان قيل** فلم اذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج من الظرفية ويجعل مفعولا
كزيد وعمرو وما اشبه ذلك قيل لانه يتضمن معنى حرف الجر فلو لم ينقل لعلقته
بالفعل مع تضمن حرف الجر والفاعل لا يتضمن حرف الجر فكذلك ما قام مقامه
**فان قيل** فالمصدر لا يتضمن حرف الجر فهل ينقل اولا قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب بعض النحويين الى انه لا ينقل لانه ليس بينه وبين الفعل واسطة
وذهب اخرون الى انه ينقل واستدلوا على ذلك من وجهين احدهما ان الفعل
لا بد له من الفاعل والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالا عليه بصيغته فصار وجوده
وعدمه سواء والفاعل لا بد منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي ان يجعل بمنزلة المفعول
الذي لا يستغني بالفعل عنه **الوجه الثاني** ان المصدر انما يذكر تاكيدا للفعل الا ترى
ان قولك سيرت سيرا بمنزلة سيرت سرت سرت وكما لا يجوز ان يقوم
الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز ان يقوم مقامه ما كان بمنزلته فلهذا وجب نقل
المصدر **فان قيل** فان اجتمع ظرف المكان وظرف الزمان والمصدر والجار والمجرور
فايهما يقام مقام الفاعل قيل انت مخير فيها كلها ايها شيت اقمته مقام الفاعل
وذهب بعض النحويين الى ان الاحسن ان يقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لانه لو لم
يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل غيره فاعرفه ان شا الله

**باب نعم وبيس** ان قال قايل هل نعم وبيس اسمان او فعلان

قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انهما فعلان ماضيان لا يتصرفا
واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه احدها ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله
بالافعال فانهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا **والوجه الثاني**
ان تا التانيث الساكنة التي لم ينقلها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما
تتصل بالافعال نحو نعمت المراة وبئست الجارية **والوجه الثالث** انهما مبنيان على
الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لم يبنيا على الفتح من غير علة ، وذهب
الكوفيون الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه **الوجه الاول**
انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليهما وحروف الجر تختص
بالاسماء **قال الشاعر** ،، **لست بنعم الجار يؤلف بيته** ،،
**أخا قلة او معدم المال مصرما** ،، وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولود فقيل
له نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها
سرقة ، وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على بئس العير فادخل عليهما
حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسما فدل على انهما اسمان **والوجه الثالث**
انهم قالوا الدليل على انهما ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان كسائر الافعال
الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا نعم الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران
الزمان بهما دل انهما ليسا بفعلين **والوجه الرابع** انهما لا يتصرفان ولو كانا فعلين
لكانا متصرفين لان التصرف من خصايص الافعال قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم
الرجل زيد وليس في امثلة الفعل شي على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه
والصحيح ما ذهب اليه البصريون ، واما ما استدل الكوفيون ففاسد اما قولهم
انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما قلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما دخل عليهما
على تقدير الحكاية فلا يدل على انهما اسمان لان حرف الجر انما دخل على تقدير الحكاية
قد

بدل الافعال

فلا يتصرفان دل على انهما ليسا بفعلين **والوجه الخامس** انهما ...

على ماهو



على ما هو فعل في الحقيقة **كقوله** ،، **والله ما ليلي بنام صاحبه** ،، ولا خلاف
ان نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال انه اسم لدخول حرف الجر عليه وكذلك هاهنا
ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله
**الست بنعم الجار يؤلف بيته** الست لجار مقول فيه نعم الجار ولذلك التقدير
في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي مولودة مقول فيها نعم المولودة
وكذلك التقدير في قول الاخر نعم السير على بئس العير نعم السير على عير مقول
فيه بئس العير ، وكذلك التقدير في قول الشاعر ، **والله ما ليلي بنام صاحبه**
اي والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه الا انهم حذفوا الموصوف واقاموا الصفة
مقامه كقوله سبحانه ان اعمل سابغات ، اي دروع سابغات فصار التقدير
الست بمقول فيه نعم الجار وما هي بمقول فيها نعم المولود ونعم السير على مقول فيه
بئس العير وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول واوقعوا
المحكي بها موقعها وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب واشعارهم اكثر
من ان يحصى فدخل حرف الجر على هذه الافعال في اللفظ الا انه داخل على غيرها
في التقدير فلا يكون دليلا على الاسمية ، وما قولهم ان العرب تقول يا نعم المولى
ويا نعم النصير والندا من خصايص الاسما فنقول المقصود بالندا محذوف للعلم به
والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير انت ، واما قولهم انه لا يحسن اقتران
الزمان بهما ولا يجوز تصرفهما فنقول انما امتنعا من اقتران الزمان والماضي
والمستقبل بهما وسلبا التصرف لان نعم موضوعة لغاية المدح وبئس موضوعة
لغاية الذم فجعلت دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن لانك انما تمدح او تذم ما هو
موجود في الممدوح او المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون في المستقبل ، واما قولهم
انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها

نطرب وضن ولين صحت فليس فيها حجة لان هذه اليا نشات عن اشباع الكسرة
لان الاصل في نعم نَعِمَ بفتح النون وكسر العين فاشبعت الكسرة فنشات اليا وهذا كثير
في كلامهم فانه كلما كان على وزن فَعِل من الاسما والافعال وثانيه حرف من حروف
الحلق ففيها اربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقوله نَحِرٌ وقد ضَحِكَ والثاني
اسكان عينه تخفيفا كقولك نَحْرٌ وقد ضَحْكَ والرابع كسر فايه واسكان عينه ونقل كسرها
الى الفاء نحو قولك نِحْرٌ وقد ضِحْكَ ولذلك نعم فيها اربع لغات نعم بفتح النون وكسر
العين وهو الاصل ونعم بفتح النون وسكون العين ونعم بكسر النون والعين ونعم
بكسر النون وسكون العين واما نعي بالياء فانما نشات فيه الياء عن اشباع الكسرة
كما قال الشاعر ، كاني بفتخا الجناحين لقوة ، على عجل مني اطاطي شمالي ،
وكما قال الآخر ، لا عهد لي بنيضال ، اصبحت كالشن البالي ،
وكما قال الآخر ، الم ياتيك والانبا تنمي ، بما لاقت لبون بني زياد ،
وهذا اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسايل الخلافية فلا نعيده هاهنا
فان قيل فلم وجب ان يكون فاعل نعم وبيس اسم جنس قيل في ذلك وجهان
احدهما ان نعم وضعت للمدح العام وبيس للذم العام فخص فاعلها باللفظ العام
والوجه الاخر انما وجب ان يكون اسم جنس ليدل على ان الممدوح او المذموم مستحق
للمدح او الذم في ذلك الجنس فان قيل فلم جاز الاضمار في نعم وبيس قبل الذكر قيل
انما جاز الاضمار فيهما قبل الذكر لان المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لانه لا يعلم الى اي
شي يعود حتى يفسر ونعم وبيس لا يكون فاعلها معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلها
جاز الاضمار فيهما فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف
لانهم ابدا يتوخون الايجاز والاختصار في كلامهم فان قيل وكيف يحصل التخفيف
والاضمار على شريطة التفسير قيل لان التفسير انما يكون بنكرة منصوبة نحو نعم

دجلةً

دجلةً زيدٌ والنكرة اخف من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصبت النكرة
قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد قيل في ذلك وجهان
احدهما ان يكون مرفوعا على الابتداء ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على الابتداء
والتقدير فيه زيد نعم الرجل الا انه قُدِّمَ عليه كقولهم مررتُ به المسكينِ والتقدير
فيه المسكين مررتُ به فان قيل فاين العايد هاهنا من الخبر الى المبتدا قيل
لان الرجل لما كان شايعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العايد الذي
يعود اليه منه وصار هذا كقول الشاعر ، فاما القتال لا قتال لديكم ،
ولكن سيرا في عراض المواكب ، فان القتال مبتدا وقوله لا قتال لديكم خبره
وليس فيه عايد لان قوله لا قتال لديكم نفي عام لان لا ينفي الجنس فاشتمل على جميع
القتال فصار بمنزلة العايد اليه وكذلك قول الاخر ، فاما الصدور لا صدور لجعفر
ولكن اعجازا شديدا صريرها والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانه خبر مبتدا
محذوف كانه لما قيل نعم الرجل قيل من هذا الممدوح قيل زيد وحذف المبتدا كثير
في كلامهم

## باب حبذا

ان قال قايل ما الاصل في حبذا
قيل الاصل فيها حَبُبَ ذا الا انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا
اجتماعهما متحركين فحذفوا حركة الحرف الاول وادغموه في الثاني فصار حَبَّ وركبوه
مع ذا فصارا بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب الممدوح من القلب
فان قيل فلم قلتم ان الاصل حَبُبَ على فَعُلَ دون فَعَلَ وفَعِلَ قيل لوجهين
احدهما ان اسم الفاعل منه حبيب على فعيل وفعيل اكثر ما يجي فيما فعله فَعُلَ نحو شرف
فهو شريف وظرُفَ فهو ظريف ولطُفَ فهو لطيف وما اشبه ذلك والوجه
الثاني انه حكي عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء الى الحاء كما قال ، وحُبَّ بها
مقتولة حين تقتل ، فدل على ان اصله فَعُلَ فان قيل فلم ذا جعلوهما بمنزلة

كالكلمة الواحدة قيل انما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبًا للتخفيف على ما جرت به عادتهم
في كلامهم **فان قيل** فلم ركبوه مع المفرد المذكر دون المونث والمثنى والمجموع قيل
لان المفرد المذكر هو الاصل والتانيث والجمع كلها فرع عليه وهي اثقل منه فارادوا
التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من تركيبه مع الفرع الذي
هو اثقل **فان قيل** فلم كانت حبذا في التثنية والجمع والتانيث على لفظ واحد
قيل انما كانت في التثنية والجمع والتانيث على لفظ واحد نحو حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال
لا تتغير بل تلزم شيا واحدا وطريقة واحدة **فان قيل** فما المغلب على حبذا
الاسمية او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى
ان الاغلب عليها الاسمية اكثر وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما
مع الآخر كان التغليب للقوي الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل وذهب
بعض النحويين الى ان التغليب عليه الفعلية لان الجزء الاول منها فعل فغلب عليها
الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها لا يغلب عليها الاسمية والا الفعلية
بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو فاعل ولا يغلب احدهما على الآخر
**فان قيل** فلم ذا يرتفع المعرفة بعد نحو حبذا زيد قيل لخمسة اوجه **الوجه الاول**
ان يجعل حبذا مبتدا وزيد خبره **والوجه الثاني** ان يجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع
الفاعل بفعله ويجعل زيد بدلا منه **والوجه الثالث** ان يجعل زيدا خبر مبتدا
محذوف فكانه لما قيل له من هو قلت زيد **والوجه الرابع** ان يجعل زيدا مبتدا
وحبذا خبره **والوجه الخامس** ان يكون ذا زايدة فيرتفع زيد بحب لانه فاعل وهو
اضعف الوجوه **فان قيل** فعلى ماذا تنصب النكرة بعده قيل تنتصب النكرة
بعده على التمييز الا ترى انك اذا قلت حبذا زيد رجلا وحبذا عمرو راكبا لحسن

فيه



فيه تقديرين كانك قلت من رجل ومن راكب ** **قال الشاعر** **
**يا حبذا جبل الريان من جبل ** وحبذا ساكن الريان من كانا** **
وذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبذا زيد رجلا كان
منصوبا على التمييز وان كان مشتقا نحو حبذا عمرو راكبا كان منصوبا على الحال
فاعرفه تجد **باب التعجب ان قال قائل** لم زيدت ما للتعجب
نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان ما في غاية الابهام والشيء اذا كان مبهما
كان اعظم في النفوس لاحتماله امورا كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجب اولى
من غيرها **فان قيل** فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره والتقدير
شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين الى انها بمعنى الذي
وهو في موضع رفع بالابتدا واحسن صلة وخبره محذوف والتقدير الذي احسن
زيدا شيء والذي ذهب اليه سيبويه والاكثرون اولى لان الكلام على قولهم مستقل
بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر يفتقر الى تقدير شيء واذا كان
الكلام مستقلا بنفسه مستغنيا عن تقدير كان اولى مما يفتقر الى تقدير
**فان قيل** هل احسن زيدا فعل او اسم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى انه فعل ماض واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه **الوجه الاول**
انهم قالوا الدليل على انه فعل لانه اذا اوصل بياء الضمير فان نون الوقاية تصحبه
نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه النون انما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصة
لتقيه من الكسر الا ترى انك تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت
في نحو غلامي وصاحبي غلامني وصاحبني لم يجز فلما دخلت ها هنا النون عليه
دل على انه فعل **والوجه الثاني** انهم قالوا الدليل على انه فعل انه ينصب المعارف

بدل البصريين

يو

بيان النحويين

والنكرات وافعل اذا كان اسمًا انما ينصب النكرات خاصة على التمييز نحو هاذا
اكثر منك سنًا واكثر منك علمًا وما اشبه ذلك، فلما نصب هاهنا المعارف دل
على انه فعل والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه فعل ماض انه مفتوح
الاخر ولو لم يكن فعلا لما كان لبنائه على الفتح اذ لو كان اسما لكان يجب ان يكون
مرفوعًا لوقوعه خبرًا لما بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحًا دل على انه ماض
وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول
انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف ولو كان فعلا لكان يجب ان يكون متصرفًا
لان التصرف من خصايص الافعال فلما لم يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب
ان يلحق بالاسما والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير
والتصغير من خصايص الاسما قال الشاعر يا ما اميلح غزلانًا شدن لنا
من هاؤليائكن الضال والسمر، والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه
اسم انه يصح نحو ما اقومه وما ابيعه كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وابيع
منك ولو انه فعل لوجب ان يعتل كالفعل نحو اقام وابلع في قولهم ابلع الشي
اذا عرضته للبيع فلما لم يعتل وصح كالاسما مع ما دخله من الجمود والتصغير دل علي
انه اسم، والصحيح ما ذهب اليه البصريون، واما ما استدل به الكوفيون ففاسد
اما قولهم انه لا يتصرف فلا حجة فيه لانا اجمعنا على ان ليس وعسى فعلان
ومع هذا لا يتصرفان فكذلك هاهنا وانما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين
احدهما انهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
لتكون دالة على المعنى الذي ارادوا وانه يتضمن معنى ليس في اصله،
والوجه الثاني انما لم يتصرف لان الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال
والتعجب انما يكون مما هو موجود في الحال او كان فيما مضى ولا يكون التعجب
فيما


فيما لا يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة
يحتمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه، واما قولهم يدخله التصغير وهو
من خصايص الاسما قلنا الجواب عنه من ثلاثة اوجه الوجه الاول
ان التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لان هذا
الفعل متى منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يوكد بذكر المصدر
فلما ارادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لانه يقوم مقامه ويدل
عليه والتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني ان التصغير
انما حسن في فعل التعجب لانه لما لزم طريقة واحدة اشبه الاسما فدخله بعض
احكامها والشي اذا اشبه الشي من وجه لا يخرج بذلك عن اصله كما ان اسم الفاعل
محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما، والفعل محمول على الاسم في الاعرا ب
ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا وكذلك هاهنا والوجه الثالث انه انما دخله التصغير
حملا على باب افعل الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك الا ترى
انك لا تقول ما احسن زيدًا الا لمن بلغ الغاية في الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم
الا لمن كان افضلهم في الحسن فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما اميلح
غزلانا كما تقول غزلانك اميلح الغزلان وما اشبه ذلك، والذي يدل على اعتبار
هذه المشابهة بينهما انهم حملوا افعل منك وهو افعل القوم على قولهم ما افعله فجاز
فيهما ما جاز فيه وامتنع فيهما ما امتنع فيه ولم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح منك عورًا واقبح القوم عورًا وكذلك لم يقولوا
هو احسن منك حسنًا فيوكدوا كما لم يقولوا ما احسن زيد حسنًا فلما كانت بينهما
هذه المشابهة دخله التصغير حملا على افعل الذي هو للتفضيل والمبالغة، واما
قولهم انه يصح كما يصح الاسم قلنا التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير وذلك

لحمله على باب افعل الذي للمفاضلة ولانه اشبه الاسما، لانه الزم طريقة واحدة فلما
اشبه الاسم من هذين الوجهين وجب ان يصحح كما يصحح الاسم وشبهه للاسم من هذين
الوجهين لا يخرجه عن كونه فعلا كما لا يخرج ما اشبه الفعل من وجهين ولا يخرجه عن كونه
اسما ولذلك هاهنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلا على
ان تصحيحه غير مستنكر فان كثيرا من الافعال المتصرفة قد جاءت مصححة كقولهم
اغيلت المراة ولا تستنوق الجمل واستتيست الشاه واستحوذ عليهم قال الله تعالى
استحوذ عليهم الشيطان وهذا كثير في كلامهم والذي يدل على ان تصحيحه لا يدل
على كونه اسما ان افعل به في التعجب جاء مصححا مع كونه فعلا نحو اقوم به وابيع به
فكما ان التصحيح في افعل به لا يخرجه عن كونه فعلا فكذلك التصحيح في ما افعله
لا يخرجه عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسلة مستوفاه في المسايل الخلافيه

فان قيل فلم كان فعل التعجب منقولا عن الثلاثي دون غيره قيل لوجهين
احدهما ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
تنقله من اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس باصل والوجه الثاني ان الثلاثي
اخف من غيره فلما كان اخف من غيره احتمل زيادة الهمزة واما ما زاد على الثلاثي
فهو ثقيل ولم يحتمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة قيل
لان الاصل في الزيادة حروف المد واللين وهي اليا والواو والالف فاقاموا
الهمزة مقام الالف لانها قريب من الالف وانما اقاموها مقام الالف لان الالف
لا يتصور الابتداء بها لانها لا يكون الا ساكنة والابتداء بالساكن محال وكان تقدير
زيادة الالف هاهنا اولى لانها من حروف العلة وقد كثرت زيادتها في هذا النحو
نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل بماذا ينتصب الاسم في قولهم ما احسن
زيدا قيل ينتصب لانه مفعول احسن لان احسن لما نقل بالهمزة صار متعديا

ان ماح

اصل ولم يجز نقل الرباعي الى الخماسي لانه لكان تنقلا من اصل الى غير اصل صح





بعد ان كان لازما فتعدى الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه

فان قيل فلم لا يشتق فعل التعجب من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما
ان الاصل في افعالها ان تستعمل على اكثر من ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف
لا يبنى منه فعل التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشيا لما كانت ثابتة في الشخص
لا تكاد تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه
ذلك فكما لا يجوز ما ايداه ولا ما ارجله من اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان يقال
ما احمره ولا ما اسوده فان كان المراد بقوله ما ايداه من اليد بمعنى النعمة وما ارجله
من الرجلة جاز وكذلك ان كان المراد بقوله ما احمره من صفة البلادة وما اسوده
من سودد كان جايزا وانما جاز في هذه الاشيا لانها ليست بالوان ولا خلق

فان قيل لم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبه ذلك
قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل ما الدليل على انه
ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انه يكون على صيغة واحدة في جميع الاحوال
تقول يا رجل احسن بزيد يا فلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا
هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا هندات احسن بزيد
فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمونث على صيغة واحدة لانه لا ضمير
فيه ولو كان امرا لكان ينبغي ان يختلف فيقول في التثنية احسنا وفي الجمع
المذكر احسنوا وفي المونث احسني وفي جمع المونث احسن فتاتي
بضمير الاثنين والجماعة والمونث فلما كان على صيغة واحدة دل على ان
لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع الجار والمجرور في قولهم
احسن بزيد قيل موضعه الرفع لانه فاعل احسن لانه لما كان احسن فعلا
والفعل لا بد له من فاعل جعل الجار والمجرور في موضع رفع بانه فاعل كقوله

ل

والباء

تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله شهيدا اي كفى بالله شهيدا وكفى الله وليا والباء زايدة
فكذلك ههنا زايدة لان الاصل في احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن
ثم نقل الى لفظ الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء قيل لوجهين
احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر زادوا الباء فرقا بين لفظ
الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني انه
لما كان معنى الكلام يا حسن اثبت بزيد ادخلوا الباء لان اثبت يتعدى بحرف
الجر فلذلك ادخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الجار والمجرور في موضع
نصب لانه يقدر في الفعل ضميرا هو الفاعل في احسن كما يقدر في ما احسن زيدا
واذا قدر في الفعل ضمير هو الفاعل وقع الجار والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع
نصب والذي عليه اكثر النحويين هو الاول وكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا
كان مستقلا بنفسه من غير اضمار كان اولى مما يفتقر الى اضمار ثم حمل احسن
بزيد على ما احسن زيدا في تقدير الاضمار لا يستقيم لان احسن انما اضمر فيه
لتقدم ما عليه لان ما مبتدا واحسن خبره ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبتدا
بخلاف احسن بزيد فانه لم يتقدمه ما يوجب تقدير الضمير فبان الفرق
بينهما فاعرفه

## باب عسى

ان قال قايل ما عسى
من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة ولا يتصرف وحكي عن ابن السراج
انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل عليه
انه يتصل به تا الضمير والفه وواوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى وواوه بدل
فهل عسيتم فلما دخلته هذه الضماير كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما
وقاموا وقمتم دل على انه فعل وكذلك ايضا يلحقه تا التانيث الساكنة التي
تختص بالفعل نحو عست المراة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل

وان قيل

فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه
لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فماذا تعمل عسى قيل
ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان الا ان خبرها لا يكون الا الفعل المستقبل مع ان
نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت ان في خبرها قيل لان عسى
وضعت لمقاربة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال
فلما كانت عسى موضوعة لمقاربة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال
الزموا الفعل الذي وضع لمقاربة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال
فان قيل وما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى
عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم عسى الغوير
ابؤسا وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يباس الا انهم رجعوا الى المتروك
فقالوا عسى الغوير ابؤسا فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكانه
قيل قارب الغوير ابؤسا وهو جمع باس او بؤس فان قيل فلم حذفوا ان
من خبرها في بعض اشعارهم قيل انما حذفوها في بعض الاشعار لاجل
الاضطرار تشبيها لها بكاد فان كاد من افعال المقاربة كما ان عسى من افعال
المقاربة فلهذا التشبيه بينهما جاز ان تحمل عليها في حذف ان من خبرها
في قوله عسى الغم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كما ان عسى تشبه بكاد في حذف ان معها كذلك كاد مشبهة بعسى في اثباتها
معها قال الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فاثبت ان مع كاد وان كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجه
المشابهة بينهما فان قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف ان وهي كعسى
في المقاربة قيل لانها وان كان اشتركا في الدلالة على المقاربة الا ان كاد ابلغ

فی تقریب الشی من الحال وعسی اذهب فی الاستقبال الا تری انک لو قلت کاد
زید یذهب بعد عام لم یجز لان کاد یوجب ان یکون الفعل شدید القرب
من الحال ولو قلت عسی الله ان یدخلنی الجنة برحمته لکان جایزا وان لم یکن شدیدا
لقرب من الحال فلما کانت کاد ابلغ فی تقریب الشی من الحال حذف معها ان التی
هی علم الاستقبال ولما کانت عسی اذهب فی الاستقبال اتی معها بان التی هی
علم الاستقبال **فان قیل** فما موضع ان مع صلتها فی نحو عسی ان یخرج زید **قیل**
موضعه مع صلته الرفع بانه فاعل کما کان زید مرفوعا بانه فاعل فی نحو عسی زید ان
یخرج **فان قیل** فهل یجوز ان تحذف ان اذا کانت مع صلتها فی موضع رفع
قیل لا یجوز ذلک لانه من شرط الفاعل ان یکون اسما لفظا او معنی فاذا قلت
عسی یخرج زید فقد جعلت الفعل فاعلا والفعل لا یکون فاعلا لان الفعل
مخبر عنه والاخبار انما یکون عن الاسم لا عن الفعل بلی ان جعل زید فی نحو عسی
ان یخرج زید فاعل عسی وجعل یخرج فی موضع الخبر جازت المسئلة لان المفعول
لا یبلغ فی اقتضاء الاسمیة مبلغ الفاعل الا تری انه قد یقوم مقام المفعول
ما لیس باسم نحو ظننت زیدا قام ابوه فقام ابوه جملة فعلیة وقد قامت مقام المفعول
الثانی لظننت واما الفاعل فلا یجوز ان تقع قط الا اسما لفظا او معنی لما بیناه
فاعرفه

## **باب کان واخواتها**

**ان قال قایل** ای شی کان واخواتها من الکلم قیل افعال وذهب بعض النحویین الی
انها حروف ولیست افعالا لانها لا تدل علی المصدر فلو کانت افعالا لکان
ینبغی ان تدل علی المصدر فلما لم تدل علی المصدر دل علی انها لیست افعالا **ما ما**
والصحیح انها افعال وهو مذهب الاکثرین والدلیل علی ذلک من ثلاثة اوجه
**الوجه الاول** انها تلحقها تاء الضمیر والفه وواوه نحو کنت وکانا وکانوا کما تلحق





ثبت وقاما وقاموا وما اشبه ذلک **والوجه الثانی** انها تلحقها تاء التانیث
الساکنة نحو کانت المراة کما تقول قامت المراة وهذه التا تختص بالافعال **والوجه
الثالث** انها تتصرف نحو کان یکون وصار یصیر واصبح یصبح وامسی یمسی
ولذلک سایرها ما عدا لیس وانما لم یدخلها التصرف لانها اشبهت ما لانها
تنفی الحال کما ان ما تنفی الحال ولهذا تجری مجری لیس فی لغة اهل الحجاز فلما
اشبهت ما وهی حرف لا تتصرف وجب ان لا تتصرف واما قولهم انها لا تدل
علی المصدر ولو کانت افعالا لدلت علی المصدر **قلنا** هذا انما یکون فی الافعال
الحقیقیة وهذه افعال غیر حقیقیة ولهذا تسمی افعال العبارة فما ذکرتها یدل علی
انها افعال وما ذکرتموه یدل علی انها افعال غیر حقیقیة فقد عملنا بمقتضی
الدلیلین علی انهم قد جبروا هذا الکسر والزموها الخبر عوضا عن دلالتها عن
المصدر فاذا وجد الخبر عوضا عن المصدر کان فی حکم الموجود الثابت **فان
قیل** فعلی کم تنقسم کان واخواتها قیل اما کان فتنقسم علی خمسة اوجه
**الوجه الاول** انها تکون ناقصة فتدل علی الزمان المجرد عن الحدث نحو کان
زید قایما ویلزمها الخبر لما ذکرناه **والوجه الثانی** انها تکون تامة فتدل علی
الزمان والحدث کغیرها من الافعال الحقیقیة فلا تفتقر الی خبر نحو کان زید
وهی بمعنی حدث ووقع **قال الله تع** وان کان ذو عسرة فنظرة الی میسرة
ای حدث ووقع **وقال الله تع** الا ان یکون تجارة حاضرة **وقال الله** وان
حسنة فی قراءة من قرا بالرفع **وقال الله تعالی** کیف نکلم من کان فی المهد
صبیا ای وجد وحدث وصبیا منصوب علی الحال **ما** ولا یجوز ان یکون کان
ههنا الناقصة لانه لا اختصاص لعیسی فی ذلک لان کلا قد کان فی المهد صبیا ولا
عجب فی تکلم من کان فیما مضی فی حال الصبی وانما العجب فی تکلیم من هو موجود فی المهد

في حال الصبي فدل على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت
صديقك اي وجدت قال الشاعر، فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي،
اذا كان يوم ذو كواكب اشهبا، اي حدث يوم، وقال الاخر،
اذا كان الشتاء فادفئوني، فان الشيخ يهدمه الشتاء، اي حدث الشتاء
والوجه الثالث ان تجعل فيها ضمير الشان والحديث فيكون الجمل خبرها نحو
كان زيد قايم اي كان الشان والحديث زيد قايم قال الشاعر،
اذا مت كان الناس صنفان شامت، واخر مثن بالذي كنت اصنع،
اي اذا كان الشان والحديث الناس صنفان والوجه الرابع ان يكون
زايدة غير عاملة نحو زيد كان قايم اي زيد قايم قال الشاعر،
سراة بني ابي بكر تسامى، على كان المسومة العراب اي على المسومة
وقال الاخر، فكيف اذا مررت بدار قوم، وجيران لنا كانوا كرام،
اي جيران كرام والخامس ان يكون بمعنى صار قال الشاعر، وكان من الكافرين
وكان من المغرقين اي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي صار وقال الشاعر، بتيهاء قفر والمطي كانها قطا،
الحزن قد كانت فراخا بيوضها، اي صارت فراخا بيوضها واما صار فتستعمل
ناقصة وتامة، فاما الناقصة فتدل ايضا على الزمان المجرد عن الحدث وتفتقر
الى الخبر نحو صار زيد عالما مثل كان اذا كانت ناقصة فاما التامة فتدل على
الزمان والحدث ولا تفتقر الى خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت
تامة وكذلك ساير اخواتها تستعمل ناقصة وتامة الا ظل وليس ومازال
ومافتي ومابرح فانها لا تستعمل الا ناقصة فان قيل فلم عملت هذه الافعال
في شيئين قيل لانها عبارة عن الجمل دون المفردات فلما اقتضت شيئين

وجب



وجب ان تعمل فيهما فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيها لها
بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيها له
بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها قيل نعم يجوز تقديم اخبارها
عليها بها، وانما جاز ذلك لانها لما كانت اخبارها مشبهة بالمفعول واسماؤها
مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل وكذلك ما كان مشبها به
فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها انفسها قيل يجوز ذلك فيما لم يكن في
اوله ما نحو قايما كان زيد وانما جاز لانه لما كان مشبها بالمفعول والعامل فيه متصرف
جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد فان قيل فلم لم يجز تقديم اسمايها
عليها انفسها كما يجوز تقديم اخبارها عليها قيل انما لم يجز تقديم اسمايها عليها
لان اسماءها مشبهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان
مشابها له وجاز تقديم اخبارها عليها لانها مشبهة بالمفعول والمفعول يجوز
تقديمه على الفعل كما بيناه فان قيل فلم لم يجز تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل
لان ما في اوله ما، ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما
ان الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو عمرا اضرب زيد وكذلك النفي لا يعمل
ما بعده فيما قبله نحو قايما ما زال عمرو وقد ذهب بعض النحويين الى انه يجوز تقديم
خبر مازال عليها وذلك لان ما للنفي وزال فيها معنى النفي والنفي اذا دخل على
النفي صار ايجابا واذا صار ايجابا صار قولك مازال زيد قايما بمنزلة كان قايما،
واذا جاز ان تقول قايما كان زيد وكذلك يجوز ان تقول قايما مازال زيد،
واجمعوا على انه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لان ما فيها مع الفعل
بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر
ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيين الى انه لا يجوز

تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم خبرها عليها نفسها والاختيار عندي ما ذهب
اليه الكوفيون لان ليس فعل لا يتصرف والفعل انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا
في نفسه فاذا لم يكن متصرفا في نفسه لم يتصرف عمله واما قولهم انه كما جاز تقدم خبرها
على اسمها جاز تقدم خبرها عليها ففاسد لان تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن
كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعده ان يعمل فيما قبله
ثم نقول انما جاز تقدم خبرها على اسمها لانها اضعف من كان لان كان تتصرف
ويجوز تقديم خبرها على اسمها فجعلت لها منزلة بين منزلتين فلم يجز تقديم خبرها
عليها نفسها لينحط عن درجة كان وجوزوا تقدم خبرها على اسمها لترتفع
عن درجة ما **فان قيل** لم جاز ما كان زيد الا قايما ولم يجز ما زال زيد الا قايما
قيل لان الا اذا دخلت في الكلام لبطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا
قايما صار التقدير كان زيد قايما واذا قلت ما زال زيد الا قايما صار التقدير زال
زيد قايما وزال لا يستعمل الا بحرف النفي فلما كان ادخال حرف الاستثنا يوجب
ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف النفي وزال لا يجوز استعمالها
الا بحرف النفي جاز ما كان زيد الا قايما ولم يجز ما زال زيد الا قايما **واما قول الشاعر**
**حراجيج لا تنفك الا مناخة ، على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا** والخبر
قوله على الخسف وتقديره ما تنفك على الخسف الا ان تناخ او نرمي بها بلدا قفرا
فاعرفه **باب ما ان قال قايل** لم عملت ما في لغة اهل
الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر قيل لان ما اشبهت ليس ووجه الشبه
بينهما من وجهين احدهما ان ما تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال **والوجه الثاني**
ان ما يدخل على المبتدا والخبر كما ان ليس تدخل المبتدا والخبر ويقوي هذه
المشابهة بينهما دخول البا في خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت انها قد

اشبهت

اشبهت ليس وجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القران
**قال الله تع** ما هذا بشرا وذهب الكوفيون الى ان الخبر منصوب بحذف حرف
الجر وهذا فاسد لان حذف حرف الجر لا يوجب النصب لانه لو كان حذف حرف
الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا
من الاسما يحذف حرف الجر منها ولا ينتصب بحذفه **كقوله تعالى** وكفى بالله
وليا وكفى بالله شهيدا ولو حذف حرف الجر لكان وكفى الله وليا وكفى الله
شهيدا بالرفع **قال الشاعر** **عميرة ودع ان تجهزت غاديا ،**
**كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ،** ولذلك قولهم بحسبك زيد وما جاني
من احد لو حذفت حرف الجر لقلت حسبك زيد وما جاني احد بالرفع يدل
على ان حذف حرف الجر لا يوجب النصب **فان قيل** فلم لم تعمل على لغة بني
تميم قيل لان الحرف انما يعمل اذا كان مختصا بالاسم كحروف الجر او بالفعل كحروف
الجزم واذا كان يدخل على الاسم والفعل لم تعمل كحروف العطف وما يدخل
على الاسم والفعل الا ترى انك تقول ما زيد قايم وما يقوم زيد فتدخل عليهما
فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة **فان قيل** فلم دخلت
البا في خبرها نحو ما زيد بقايم قيل لوجهين احدهما انها دخلت توكيدا للنفي
**والثاني** ان يقدر انها جواب لمن قال ان زيدا القايم فادخلت البا في خبرها
ليكون بازا اللام في خبر ان **فان قيل** لم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا
فصلت بين اسمها وخبرها بالا قيل انما بطل عملها لان ما انما عملت لانها اشبهت
ليس من جهة المعنى وهو النفي والا يبطل معنى النفي فتزول المشابهة فاذا زالت المشابهة
وجب الا تعمل **فان قيل** فلم اذا بطل عملها اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
بان الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل لانها انما عملت لانها اشبهت فعلا

بدل الكوفيون

لا يتصرف شبهها ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفًا بطل عملها مع الفصل
ولهذا المعنى يبطل عملها ايضًا اذا تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد لضعفها
في العمل فالزمت طريقة واحدة **واما قول الشاعر**
**فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ، اذهم قريش واذ ما مثلهم احد** فمن النحويين
من قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيه واذ ما بشر مثلهم فلما قدم مثلهم
الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لان صفة النكرة اذا تقدمت انتصب
على الحال **كقول الشاعر** **لمية موحشًا طلل يلوح** والتقدير
طلل موحش **وكقول الاخر** فالصالحات عليها مغلقا باب
والتقدير باب مغلق الا انه لما قدم صفة النكرة نصبها على الحال ومنهم من قال
هو منصوب على الظرف لان قولهم ما مثلهم بشر في معنى فوقهم ومنهم من حمله
على الغلط فان البيت للفرزدق وكان تميميا وليس من لغته اعمال
ما سواء تقدم الخبر او تاخر فلما استعمل لغة غيره غلط نظن انها تعمل مع
تقدم الخبر كما تعمل مع تاخيره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال لغة لبعض
العرب وهي قليلة لا يعتد بها فاعرفه **باب ان واخواتها**
**ان قال قايل** لم اعملت هذه الحروف قيل لانها اشبهت الفعل ووجه الشبه
بينهما من خمسة اوجه **الاول** انها مبنية على الفتح كما ان الفعل مبني على الفتح
**والوجه الثاني** انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف **والوجه**
**الثالث** انها تلزم الاسم كما ان الفعل يلزم الاسماء **والوجه الرابع** انها تدخل
عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انني وكانني وليتني ولعلني
**والوجه الخامس** ان فيها معنى الفعال فمعنى انّ وانّ حققت ومعنى كانّ
شبهت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما

صح منا

بلغ

معاني صح

اشبه



اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الخمسة الاوجه وجب ان تعمل عمله وانما
عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيناه فكان **فان قيل**
فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها لما اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب
شبهت به ونصبت الاسم ورفعت الخبر تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها
بالفاعل **فان قيل** فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما
ان الحروف تشبه الفعل لفظًا ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم
هل هي حروف او افعال **فان قيل** الافعال تتصرف والحروف لا تتصرف قيل
هذه التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد توجد افعال لا تتصرف وهي
كنعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلما كان ذلك يودي الي
الالتباس بالافعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس
**والوجه الثاني** ان هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حملت
عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع
فالزموا الفرع الفرع وتخرج على هذا فانها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانما
اشبهت من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا وفي تعاليله
خلاف بخلاف هاذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ
والمعنى من الخمسة الاوجه التي ذكرناها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون
الى انّ انّ واخواتها في العمل انما تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما يرفع بما كان
يرتفع قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل ولا تعمل عمله لان الفرع
ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا يعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه
فرعا على الفعل لا يوجب ان لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل
ويعمل عمله على انا قد علمنا بمقتضى كونه فرعا فانما الزمناه طريقة واحدة واوجبنا

فعال

ن

تقديم المنصوب على المرفوع ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لئلا يجري
مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بان ضعف هذه
الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع والاصل
ثم لو كان الامر كما زعموا انه باق على رفعه لكان الاسم المبتدا اولى بذلك فلما وجب
نصب الاسم المبتدا بها وجب رفع الخبر لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء
النصب ولا يعمل الرفع فما ذهبوا اليه يودي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير
فايدة وذلك لا يجوز **فان قيل** فلم جاز العطف على موضع انّ ولكنّ دون
ساير اخواتها قيل لانهما لم يغيّرا معنى الابتدا بخلاف ساير الحروف لانها غيرت
معنى الابتداء لانّ كانّ افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التمني ولعل
افادت معنى الترجي **فان قيل** فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك
على الاطلاق وذلك انك اذا قلت انك وزيد قايمان وجب ان يكون زيد
مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد ويكون انّ عاملة في خبر
الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائي
الى انه يجوز ذلك على الاطلاق وسوا تبيّن فيه عمل انّ او لم يتبين نحو انّ زيدا
وعمرو قايمان وانك وبكر منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لم
يتبين فيه عمل انّ واستدلوا على ذلك **بقوله تعالى** ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابون والنصارى فعطف الصابين على موضع انّ قبل تمام
الخبر وهو **قوله** من امن بالله واليوم الاخر وبما حكي عن بعض العرب انه
قال انك وزيد ذاهبان وقد ذكر سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه
البصريون وما استدلت به الكوفيون لا حجة فيه فاما قوله تعالى من امن بالله واليوم

ان الذين امنوا والذين هادوا والصابون والنصارى [illegible] فيها تقديم وتاخير [illegible] ان الذين امنوا والذين هادوا [illegible] الاخر

(والنصارى)

الاخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابون والنصارى كذلك **والوجه الثاني**
ان يجعل **قوله تعالى** من امن بالله واليوم الاخر خبرا للصابين والنصارى
وتضمر للذين امنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي اظهرت للصابين والنصارى
الا ترى انك تقول زيد وعمرو قايم فتجعل قايما خبرا وتضمر لزيد خبرا اخر مثل
الذي اظهرت لعمرو وان شيت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا اخر
**قال الشاعر** **والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق**
وان شيت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان
شيت جعلت خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا واما قول بعض
العرب انك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه انه غلط من بعض العرب
وجعله بمنزلة **قول الشاعر** **بدا لي اني لست مدرك ما مضى**
**ولا سابق شيا اذا كان جاييا** فقال سابق بالجر على العطف وان كان
المعطوف عليه منصوبا لتوهم حرف الجر فيه **وكذلك قول الاخر**
**مشاييم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها** فقال
ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لانه توهم ان البا في مصلحين موجودة ثم عطف
عليه مجرورا وان كان منصوبا ولا خلاف ان هذا نادر لا يقاس عليه فكذلك
ها هنا

## باب ظننت واخواتها

**ان قال قايل** على كم
ضربا تستعمل هذه الافعال قيل اما ظننت فيستعمل على ثلاثة اوجه احدها
بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين على الاخر **والثاني** بمعنى اليقين **قال
الله تعالى** وظنوا انهم مواقعوها **قال الشاعر**
**فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرد** وهاذان يتعديان
الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين

فى قراة من قرا بالظاء اي بمتهم وهذه يتعدي الى مفعول واحد، واما خلت وحسبت فيستعملان بمعنى الظن ولما زعمت فتستعمل في القول عن غير صحة قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن، واما علمت فيستعمل على اصلها فتتعدى الى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت فيتعدى الى مفعول واحد قال الله تع لا تعلمهم واما رايت فيكون من روية القلب فيتعدى الى مفعولين نحو رايت الله غالبا ويكون من روية البصر فيتعدى الى مفعول واحد نحو رايت زيدا اي بصرت زيدا، واما وجدت فيكون بمعنى علمت فيتعدى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما ويكون بمعنى اصبت فيتعدى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالة وجدانا وقد تكون لازمة نحو قولهم وجدت من الحزن وجدا ووجدت في المال وجدا، ووجدت في الغضب موجدة وحكى عن بعضهم وجدانا قال الشاعر كلانا رد صاحبه بغيظ، على حنق ووجدان شديد،،

فان قيل لم عملت هذه الافعال وليست موثرة فى المفعول قيل هذه الافعال وان لم تكن موثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان قولك ظننت يدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك ساير هاتم ليس التاثير شرطا فى عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سوا كان موثرا او غير موثر فيه الا انه لما كان به تعلق عمل لان ذكرت يدل على الذكر والذكر لا بد له من مذكور يتعدى اليه ولذلك ههنا فان قيل لم تعدت الى مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدا والخبر بعد استغنايها بالفاعل وكل واحد من المبتدا والخبر لا بد له من الاخر وجب ان يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيهما على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى انه يجوز واستدلوا على ذلك بالمثل السائر وهو قولهم

الا ترى انك لو قلت ذكرت زيدا فتعدى لما ذكرت زيدا وان لم يكن موثرا





من يسمع يخل فاقتصر على يخل، وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الا انه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تع وظنوا ما لهم من محيص فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه ولذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انا نعلم ان الفاعل لا يخلو من علم او ظن او شك فاذا قلت ظننت او علمت او حسبت لم يكن فيه فايدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكان المبتدا لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدا فكذلك لا بد لاحد المفعولين من الاخر فان قيل فلم وجب اعمال هذه الافعال اذا تقدمت وجاز الغاؤها اذا توسطت او تاخرت قيل انما وجب اعمالها لوجهين احدهما انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى مراتبها فوجب اعمالها ولم يجز الغاؤها والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها والغاؤها يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك لم يحسن الغاؤها مع التقديم لان الشي لا يكون معنيا به مطرحا واما اذا توسطت او تاخرت فانما جاز الغاؤها لان هذه الافعال لما كانت ضعيفة في العمل وقد مرضت والكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد منطلق ظننت فكانه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل منزلته واما من اعملها اذا تاخرت فقدرها متقدمة فى التقدير وان كانت متاخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير ان الاعمال مع التوسط احسن من الاعمال مع التاخير وذلك لانها اذا توسطت كانت متقدمة من وجه متاخرة من وجه لانها متاخرة عن احد الجزئين متقدمة على الاخر ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه

[illegible]

فكانت متقومة من وجه متاخرة من وجه فحسن اعمالها كاحسن الغاوها
واذا تاخرت عن الخبر كانت متاخرة من كل وجه فكان الغاوها احسن
من اعمالها لتاخرها وضعف عملها

## باب الاغرا

ان قال قايل لم اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف
لان الاسما والحروف اخف من الافعال فاستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف
فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قيل لان الفعل انما يضمر اذا
كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك ولما كانت على للاستعلا والمستعلي
يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن يحضرك تشاهده ودون للقرب ومن يقرب
تشاهده صارت بمنزلة مشاهدة حال يدل عليه فلهذا اقيمت مقام الفعل
فان قيل فلم خص به المخاطب دون الغايب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع
له الامر بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغايب
والمتكلم فلا يقع الامر لهما الا بلام نحو ليقم زيد ولاقم معه فيفتقر الى لام الامر فلما
اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغايب والمتكلم لانها تصير قايمة
مقام شيين اللام والفعل ولم يكن هو كذلك في المخاطب لانها تقوم مقام شي واحد
وهو الفعل واما قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع الباة فعليه الصوم
فانه له وجا فانما جاز لان من كان بحضرته يستدل بامره للغايب على انه داخل
في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه لانه كالمثل
فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها قيل اختلف النحويون في
ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها فرع على الفعل
في العمل فينبغي الا يتصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معمولها
عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كتاب الله عليكم فنصب كتاب الله بعليكم واستدلوا

على ذلك



على ذلك ايضا بقول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا
اني رايت الناس يحمدونكا يثنون خيرا ويمجدونكا والتقدير دونك
دلوي فدلوي في موضع دونك فدل على جواز تقديم معمولها والصحيح ما ذهب
اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لان قوله تعالى
كتاب الله عليكم ليس منصوبا بعليكم وانما هو منصوب على المصدر بفعل
مقدر وانما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله حرمت
عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم لان ذلك دلالة على ان ذلك مكتوب عليهم
فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى وترى الجبال تحسبها جامدة وهي
تمر مر السحاب صنع الله فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه
ما قبله ونحو ذلك قول الشاعر كايت الى ان يثبت الظل بعد ما تقاصر حتى
كاد في الال يمصح وجيف المطايا ثم قلت لصحبتي ولم ينزلوا ابردتم فتروحوا
فنصب وجيف بفعل مضمر دل عليه ما تقدم واما البيت الذي انشدوه
فلا حجة فيه من وجهين احدهما ان قوله دلوي دونكا في موضع رفع بانه خبر مبتدا
مقدر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني انه يسلم انه في موضع نصب
ولكن باضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك
الفعل المقدر فاعرفه

## باب التحذير

ان قال قايل
ما وجه النصب في [illegible] والتحذير في نحو قولهم الاسد الاسد قيل ارادوا ان
يجعلوا احد الاسمين قايما مقام الفعل الذي هو احذر ولهذا اذا كرروا لم يجز اظهار
الفعل واذا حذفوا احد الاسمين جاز اظهار الفعل فدل على ان احد الاسمين
قام مقام الفعل فان قيل فاي الاسمين اولى بان يقوم مقام الفعل قيل
الثاني لانه مفعول فكذلك الاسم لان الفعل يجب ان يكون مقدما على الاسم

الذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون متقدما فان قيل فلم انتصب قولهم اياك
والشر قيل لان التقدير فيه اياك احذر من الشر موضع الجار والمجرور النصب فلما
حذفوا حرف الجر صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد اياك ولم
يقدروه قبله قيل لان اياك ضمير المنصوب المنفصل فلا يجوز ان يقع الفعل
قبله لانك لو اتيت به قبله لم يجز ان تاتي به بلفظه لانك تقدر على الضمير المتصل للقبل
وهو الكاف الا ترى انك لو قلت ضربت اياك لم يجز لانك تقدر على ان تقول ضربتك
فاما قول الشاعر، اليك حتى بلغت اياك ، فشاذ لا يقاس عليه فان قيل
فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع اياك كما استعملوه مع غيره قيل انما خصت اياك بهذا
لانها لا تكون الا في موضع نصب لانها ضمير المنصوب المنفصل فصارت بنيتها في
لفظها تدل على كونه مفعولا فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسما
فانه لا يجوز ان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا ليس في بنيته لفظه ما يدل
على كونه مفعولا بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز ان يقع مرفوعا ومنصوبا
فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه ؛؛

## باب المصدر

ان قال قايل لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع الفعل عليه وهو المفعول
المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من
المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه الاول انه يسمى مصدرا
والمصدر هو الموضع الذي يصدر عنه الابل فلما سمي مصدرا دل على انه قد صدر
عنه الفعل والوجه الثاني ان المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل
على زمان معين وكما ان المطلق اصل للمقيد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه
الثالث ان الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل على شي واحد وكما ان الواحد

بيان للمقيد

قبل



قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع ان
المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم وما يكون مفتقرا
الى غيره والوجه الخامس ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يدل
على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت اسما الفاعلين والمفعولين
على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على انه
ليس مشتقا من الفعل والوجه السادس ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب
ان يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم يختلف اسما الفاعلين والمفعولين فلما
اختلف المصدر اختلاف ساير الاجناس دل على ان الفعل مشتق منه والوجه
السابع ان الفعل يتضمن المصدر والمصدر لا يتضمن الفعل الا ترى ان ضرب يدل
على ما يدل عليه الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا كان كذلك
دل على ان المصدر اصل والفعل فرع وصار هذا كما تقول في الاواني المصوغة
من الفضة فانها فرع عليها وماخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة لان
الاواني المصوغة فضة وليست الفضة باواني فدل على ان الفعل ماخوذ من
المصدر كما كانت الاواني ماخوذة من الفضة ، واما الكوفيون فذهبوا الى
ان المصدر ماخوذ من الفعل واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول
ان المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح بصحته تقول قمت قياما فيعتل المصدر
لاعتلال الفعل وتقول قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على انه فرع
عليه والوجه الثاني ان الفعل يعمل في المصدر ولا شك ان رتبة العامل قبل
رتبة المعمول والوجه الثالث ان المصدر يذكر توكيدا للفعل ولا شك ان رتبة
المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على ان المصدر ماخوذ من الفعل والصحيح
ما ذهب اليه البصريون وما استدل به الكوفيون فاسد اما قولهم انه يصح لصحته

العامل

ويعلل له علة العلة فيقول انما يصح بصحة الفعل ويعتل له علة العلة طلبًا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلا يختلف طريق تصاريف الكلمة وهذا الا يدل على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل فيه يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا اعد وتعد ونعد فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة حملًا على يعد لئلا تختلف طريق تصاريف الكلمة وكذلك قالوا اكرم والاصل فيه أأكرم الا انهم حذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ثم قالوا اكرم وتكرم ويكرم فحذفوا الهمزة وان لم تجتمع همزتان حملًا على اكرم ليجري الباب على سنن واحد وكذلك هاهنا واما قولهم ان الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل على انه اصل له فانا اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال وكذلك هاهنا واما قولهم ان المصدر يذكر تاكيدا للفعل فنقول هذا لا يدل على انه فرع عليه الا ترى انك تقول جاني زيد زيد ورايت زيدا زيدا ولا يدل على ان زيدا الثاني فرع على الاول فكذلك هاهنا وقد بينا هذا مستوفيا في المسايل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت اشد السير منصوبا على المصدر قيل لان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب قولهم قعد القرفصا ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله لان القرفصا لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي هو قعد يتعدى الى جنس القعود والذي يشتمل على القرفصا وغيرها تعدى الى القرفصا التي هي نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذا كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر بن السراج الى انه صفة لموصوف محذوف والتقدير فيه قعد القعدة القرفصا الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج

تكرم

ومررت بزيد زيد

يفتقر



يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير اولى مما يفتقر الى تقدير فاعرفه

## باب المفعول فيه

ان قال قايل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسما الزمان او المكان يراد فيه معنى في وذلك نحو صمت اليوم وقمت الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للافعال سمي ظرفا تشبيها بالاواني التي تحل الاشياء فيها ولهذا سمى الكوفيون الظروف محالا لحلول الافعال فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف لتضمنها معنى الحروف قيل لان الظروف وان بانت عن الحروف الا انها لم تتضمن معناها والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهارها مع لفظها ولو كانت متضمنة للحروف لم يجز اظهارها الا ترى ان متى واين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهاره هاهنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف الزمان بصيغته كما يدل على جميع ظروف المصادر وكما ان الفعل يتعدى الى جميع ظروف المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى انك اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان كما كان فيه دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى الى ظروف المكان فان قيل فلم تعدى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة الا ترى انك اذا قلت

خلف زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على ما يقابل ظهره الى ان
ينقطع الارض وكذلك اذا قلت امام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا
اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل وجهه الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت
قام دل على كل زمان ماض من اول خلق الله تعالى الدنيا الى اول حديثك فاذا
قلت يقوم دل على كل زمان مستقبل **والوجه الثاني** ان هذه الظروف
لا تتصور على وجه واحد لان فوقا يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما ان الفعل
المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى
الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان **فان قيل** فكيف قالوا زيد مني
معقد الازار ومقعد القابلة ومناط الثريا وهما خطان جانبتي انفها يعني
الخطين اللذين يكتنفان انف الظبية وهي كلها محفوظة قيل الاصل فيها
كلها ان يستعمل بحروف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعا

**كقول الشاعر** ... فلا يغنيكم فتى وعواضا ... ولا قبلن الخيل لابة ضرغد
**وكقول الآخر** ... لدن بهز الكف يعسل متنه ... فيه كما عسل الطريق الثعلب

اراد في الطريق ومن حقها ان تحفظ ولا يقاس عليها واما قولهم دخلت البيت
فذهب ابو عمر الجرمي الى ان دخلت فعل متعد يتعدى الى البيت ونصب كقولك
بنيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى ان دخلت فعل لازم وكان
الاصل فيه ان يستعمل معه حرف الجر الا انه حذف حرف الجر اتساعا على ما بينا
وهذا هو الصحيح والدليل عليه ان دخلت فعل لازم من وجهين احدهما
ان مصدره يجي على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا
وجلس جلوسا وما اشبه ذلك **والثاني** ان نظيره فعل لازم وهو غرت
ونقيضه فعل لازم وهو خرجت وينبغي ان يكون لازما حملا على نظيره

بدل مخصوصة

ونقيضه



ونقيضه **باب المفعول معه ان قال قائل**

ما العامل للنصب في المفعول معه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى ان العامل فيه هو الفعل وذلك لان الاصل في نحو قولهم
استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة الا انهم اقاموا الواو مقام مع توسعا
في كلامهم فقوي الفعل بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك
اخرجت زيدا ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثنا بالفعل المتقدم بتقوية
الا نحو قام القوم الا زيدا فكذلك هاهنا المفعول منصوب بالفعل المتقدم
بتقوية الواو وذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف
وذلك لانه اذا قال استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير
الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف
وذهب ابو اسحاق الزجاج الى انه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه
استوى الماء ولابس الخشبة وزعم ان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو
والصحيح هو الاول واما قول الكوفيين انه منصوب على الخلاف لانه
لا يحسن تكرير الفعل **قلنا** هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة وان الفعل هو
العامل بتقويته لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال
ان زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه مفعولا بالفعل وذلك محال
لان كونه مفعولا يوجب ان يكون ضربت هو العامل فيه النصب وكذلك هاهنا
واما قول الزجاج انه ينتصب بتقدير عامل لان الفعل لا يعمل في المفعول
وبينهما الواو فليس بصحيح ايضا لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي
يتصل به المفعول فان كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدى الى المفعول بنفسه

بدل الكوفيين

وان كان تفتقر الى تقويه كحروف الجر وغيره عمل بتوسطه الا ترى انك تقول اكرمت زيدا وعمرا فينصب عمرا باكرمت كما ينتصب به فلم تمنع الواو من وقوع اكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا **فان قيل** فلم حذفت مع واقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع واقيمت الواو مقامها توسعا في كلامهم طلبا للتخفيف والاختصار **فان قيل** فلم كانت الواو اولى من غيرها قيل انما كانت اولى من غيرها لان الواو في معنى مع ومعنى مع للمصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في معنى مع كانت اولى من غيرها **فان قيل** فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لان حكم الواو ان لا يتقدم على ما قبلها وهذا الباب من النحويين من يجري فيه القياس ومنهم من يقتصر على السماع والاكثرون على القول الاول فاعرفه

**باب المفعول له**

**ان قال قايل** ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جيتك طمعا في برك وقصدتك ابتغاء مرضاتك وكان معروفك الاصل فيه جيتك لطمع في برك وقصدتك لابتغا المعروف الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه **فان قيل** فلم يتعدى اليه الفعل اللازم كالمتعدي قيل لان العامل لما كان لا يفعل شيا الا لعلة وهو علة للفعل وعذر لوقوعه وكان في الفعل دلالة عليه فلما كان فيه دلالة عليه تعدى اليه **فان قيل** فهل يجوز ان يكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم فابتغاء مرضات الله معرفة بالاضافة وتثبيتا نكرة **قال الشاعر**

**واغفر عوراء الكريم ادخاره ... واعرض عن شتم اللئيم تكرما**

فادخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الاخر يركب كل عاقر جمهور



مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة ويقدر الاضافة في هذه المواضع في نية الانفصال فلا يكتسي من المضاف اليه التعريف كقولهم مررت برجل ضارب زيد غدا قال الله تعالى هذا عارض ممطرنا **قال الشاعر**

**سل الهموم بكل معطي راسه ... ناج مخالط صهبة متعيس**

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول وما ادعاه الجرمي من كون الاضافة في نية الانفصال يفتقر الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر **والهول من تهول الهبور** وما اشبه ذلك **فان قيل** فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل يجوز ذلك لان العامل فيه متصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه فكان جاريا على الاصل وهذا الباب انما يترجمه البصريون واما الكوفيون فلا يترجمون له من باب المصدر فلا يفردون له بابا

**باب الحال**

**ان قال قايل** ما الحال قيل الحال هيئة الفاعل او المفعول الا ترى انك اذا قلت جاني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجي منه واذا قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئته عند وقوع الضرب له **فان قيل** فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك والدليل على ذلك **قول الشاعر**

**تعلقت ليلى وهي ذات مصير ... ولم يبد للاتراب من ثديها حجم**
**صغيرين نرعى البهم يا ليت اننا ... الى اليوم لم نكبر ولم يكبر البهم**

فنصب صغيرين على الحال من التاء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلى وهي مفعولة **وقال الاخر**

**متى ما تلقني فردين ترجف روادف اليتها** ونستطارا فنصب فردين


بدل

على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقنى وهذا كثير في كلامهم **فان قيل** وما العامل
في الحال النصب قيل ما قبلها من العامل وهي على ضربين فعل ومعنى فعل فان
كان فعلا نحو جاء زيد راكبا جاز ان يتقدم عليه نحو راكبا جاء زيد لان العامل
لما كان متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه، وان كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قايما لم يجز تقديم الحال عليه فلو قلت قايما هذا زيد لم يجز لان
معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجز تقديم معموله عليه، وذهب الفراء الى انه
لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سوا كان العامل فيه فعلا او معنى وذلك
يودي الى ان يتقدم المضمر على الظاهر فانه اذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب
ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم المضمر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشي لان راكبا
وان كان متقدما في اللفظ الا انه موخر في التقدير واذا كان موخرا في التقدير
جاز التقديم **قال الله تع** فاوجس في نفسه خيفة موسى فالهاء في نفسه عايدة
الى موسى الا انه لما كان في التقدير التقديم والهاء في تقدير التاخير جاز التقديم
وهذا كثير في كلامهم وكذلك هاهنا **فان قيل** فلم عمل الفعل اللازم في الحال
قيل لان الفاعل لما كان لا يفعل الفعل الا في حاله كان في الفعل دلالة على الحال
فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان لما كان في الفعل دلالة عليه **فان قيل**
فلم وجب ان يكون الحال نكرة ان تكون الحال نكرة قيل لان الحال تجري
مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر
الذي يدل الفعل عليه وان لم يذكر الا ترى ان جا يدل على مجي واذا قلت
جاء راكبا دل على مجي موصوف بركوب فاذا كانت الحال تجري مجرى الصفة
للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب ان يكون نكرة، فاما قولهم ارسلها العراك
وطلبته جهدك وطاقتك ورجع عوده على بديه فهي مصادر اقيمت مقام الحال

لان التقدير



لان التقدير ارسلها تعترك وطلبته تجتهد وتعترك وتجتهد حال من الفعل والفاعل
في موضع الحال كانك قلت ارسلها معتركة وطلبته مجتهدا الا انه اضمر وجعل
المصدر دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم، وذهب بعض النحويين الى ان قولهم
رجع عوده على بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون متعديا كما يكون
لازما **قال الله تع** فان رجعك الله الى طايفة منهم فلعل رجع في الكاف
التي للخطاب فقال رجعك فدل على انه يكون متعديا، ومما يدل على ان الحال
لا يجوز ان يكون معرفة انها لا تجوز ان تقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله لان
الفاعل قد يضمر فيكون معرفة ولو جاز ان يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم
يمتنع في ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور والمصدر على ما بيناه فاعلم ذلك
**باب التمييز** **ان قال قايل** ما التمييز قيل تبيين النكرة
المفسرة المبهمة **فان قيل** فما العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل
فاما كان العامل فيه فعلا فنحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقا الكبش شحما
نعرقا وشحما كل واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله **فان قيل** هل يجوز
تقديم هذا النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لان المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى الا ترى انك اذا قلت تصبب زيد عرقا كان الفعل للعرق وفي المعنى
لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا، وذهب
ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن تابعهما الى انه يجوز تقديمه على العامل
فيه واستدلوا على ذلك **بقول الشاعر** **اتهجر سلمى للفراق حبيبها**
**وما كان نفسا بالفراق تطيب** ولان هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم
معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لانه فعل متصرف

فكذلك هاهنا، والصحيح ما ذهب اليه سيبويه، واما ما استدل به المازني
والمبرد من البيت فان الرواية الصحيحة فيه وما كان نفسي بالفراق تطيب
وذلك لا حجة فيه ولئن صحت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدر
كأنه قال اعني نفسا، واما قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال
قلنا هذا العامل وان كان فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى
فلا يجوز تقديمه على ما بينا، واما تقديم الحال على العامل فيها فانما جاز ذلك لانك اذا
قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى فاذا استوفى الفعل فاعله
تنزل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد
بخلاف التمييز فانك اذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى
وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه
لان الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما يجوز تقديم الفاعل
واما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وما اشبه ذلك
والعامل فيه هو العدد لانه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد
واما اشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما ان العدد يوصف به كما يوصف بالصفة
المشبهة باسم الفاعل فان كان في العدد نون نحو عشرون او تنوين مقدر نحو
خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الاضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول
من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول، وكذلك حكم ما كان منصوبا على
التمييز مما كان قبله حايل نحو لي مثله غلاما ولله دره رجلا فان الهاء منعت
الاسم بعدها ان ينجر بالاضافة ما قبلها اليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من
الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فان قيل فلم وجب ان يكون التمييز
نكرة قيل لانه يبين ما قبلها فلما اشبه الحال وجب ان يكون نكرة كما ان

الحال

الحال نكرة قال الشاعر، ولقد اغتدي وما صقع الديك، على ادهم اجش الصهيلا، وقال الآخر، اجش الظهر ليس له سنام
بنصب الصهيل والظهر، والصحيح انه منصوب على التشبيه بالمفعول
كالضارب الرجل فاعرفه

## باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل اخراج بعض من كل بالا او بمعنى الا فان قيل ما العامل
في المستثنى من الموجب النصب نحو جاءني القوم الا زيدا قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو الفعل بتوسط
الا وذلك لان هذا الفعل وان كان لازما في الاصل الا انه قوي بالا فتعدى
الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ونظيره به نصبهم الاسم في
باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان الاسم منصوب بالفعل
المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا، وذهب بعض النحويين الى ان
العامل هو الا بمعنى استثني وهو قول الزجاج من البصريين وذهب الفراء
الكوفيين الى ان الا مركبة من انّ ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام فتنصب
في الايجاب اعتبارا بان وترفع في النفي اعتبارا بلا، والصحيح قول
البصريين، واما قول بعض النحويين والزجاج ان العامل هو الا بمعنى استثني
ففاسد من خمسة اوجه الوجه الاول انه لو كان الامر كما زعم لوجب
ان لا يجوز في المستثنى الا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على
البدل نحو ما جاءني احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد والوجه الثاني
ان هذا يؤدي الى اعمال معاني الحروف واعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى
انك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيد قائما على معنى نفيت زيدا قائما لم يجز
فكذلك هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم جاءني القوم غير زيد فان

غيرا غير منصوب فلا يجوز اما ان يكون منصوبا بتقدير الا واما ان يكون
بنفسه واما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله، بطل ان يقال انه
منصوب بتقدير الا لانا لو قدرنا الا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام
القوم الا غير زيد وهذا فاسد وبطل ان يقال انه يعمل في نفسه لان الشي
لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم وانما
جاز ان يعمل فيه وان كان لازما لان غير موضوعه على الابهام الا ترى
انك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت
غير فلما كان فيه هذا الابهام المفرط اشبه الظروف المبهمة نحو خلف وامام
ووراء وقدام وما اشبه ذلك، وكما ان الفعل يتعدى الى هذه الظروف من غير
واسطة فكذلك هاهنا **والوجه الرابع** انا نقول لما اذا قدرتم استثني زيدا وهلا
قدرتم امتنع زيد كما حكي عن ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في ذا
الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بما ينتصب فقال له ابو علي ينتصب
لان التقدير فيه استثني زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرت امتنع
زيد فرفعته فقال له ابو علي هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني
واذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح ان شاء الله **والوجه الخامس**
انا اذا اعملنا معنى الا كان الكلام جملتين واذا اعملنا الفعل بتقوية الا كان
الكلام جملة واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين
واما قول الفراء ان الا مركبة من ان ولا فدعوى يفتقر الى دليل ولو
قدرنا ذلك فنقول الحروف اذا ركبت مع حرف اخر تغير عما كان عليه في الاصل
قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يمتنع له الشي لامتناع غيره واذا ركبت
مع ما تغير ذلك المعنى وصار بمعنى هلا زيد ومعناها التحضيض وتصير ايضا

حرفا



حرفا يمتنع به كلام العرب دون غيرها، وكذلك ايضا اذا ركبت مع لا كقولك
لولا الكمي المقنعا واما اشبه ذلك فكذلك هاهنا **فان قيل** فبماذا يرتفع المستثنى
في النفي قيل يرتفع على البدل ويجوز على اصل الباب **فان قيل** فلم كان البدل النصب
اولى قيل لوجهين احدهما موافقة اللفظ فاذا كان المعنى واحدا يكون اللفظ
موافقا اولى، لان خلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى فاذا اتفقا كان موا نقة
اللفظ اولى **والوجه الثاني** ان البدل يجري في تعلق العامل به مجراه
لو ولي العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان البدل
اقوى في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بيناه **فان قيل** فلم
جاز البدل في النفي ولم يجز في الايجاب قيل لان البدل في الايجاب يؤدي
الى محال وذلك لان المبدل منه يجوز ان يقدر كانه ليس في كلام فاذا قدر هذا
في الايجاب كان محالا لانه يصير التقدير جاءني الا زيد ويصير المعنى ان جميع الناس
جاؤني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الايجاب لانه يجوز ان لا يجيئه
احد سوى زيد فبان الفرق بينهما فاعرفه **باب**



**ما تجر به في الاستثناء، فان قال قايل** فلم اعربت غيرا اعراب الاسم
الواقع بعد الا دون سوى وسواء قيل لان غيرا لما اقيمت هاهنا مقام الا
وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة ولا بد لها في نفسها من اعراب اعربت اعراب
الاسم الواقع بعد الا لتدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد الا من
الاعراب ويبقى حكم الاستثناء واما سوى وسواء فلزمهما النصب لانهما لا يكونان
الا ظرفين ولم يجز نقل الاعراب اليهما كما جاز في غير لان ذلك يؤدي الى تمكنهما
وهما لا يكونان متمكنين فلذلك لم يجز ان يعربا اعراب الاسم الواقع بعد الا واما
حاشى فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه

حرف جر وليس بفعل والدليل على ذلك انه لو كان فعلا لجاز ان تدخل عليه ما كما
يجوز ان يدخل على الافعال فيقال ما حاشى زيدًا كما يقال ما خلا زيدًا فلما لم يقل
دل على انه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيون الى انه فعل
ووافقهم ابو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه
الوجه الاول انه يتصرف والتصرف من خصايص الافعال قال النابغة
ولا اري فاعلًا في الناس يشبهه ، وما احاشي من الاقوام من احد ،،
فاذا قلت انه متصرف وجب ان يكون فعلًا والوجه الثاني انه يدخله الحذف
والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى انهم قالوا في حاشى لله حاشَ لله
ولهذا قرا ابن كثير حاش لله باسقاط الالف والوجه الثالث ان لام الجر يتعلق
به في قولهم حاشى لله وحرف الجر انما يتعلق بالفعل لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق
بالحرف ، والصحيح ما ذهب اليه البصريون ، واما قول الكوفيين انه يتصرف
بدليل قوله ، وما احاشي فليس فيه حجة لان قوله احاشي ماخوذ من لفظ حاشى
وليس متصرفا كما تقول بسمل وحمدل وهلل وسبحل وحولق اذا قال
بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا اله الا الله وسبحان الله والحمد لله ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وان كانت هذه الاشيا لا يتصرف فكذلك هاهنا
وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم ، بل الحذف
قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رُبَّ رُبَ وقد قرا بهما قال الشيخ
رُبما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين فرب بالتشديد والتخفيف وفي رب
اربع لغات بضم الرا وتشديد البا وتخفيفها وبفتح الرا وتشديد البا وتخفيفها
وكذلك حكيتم عن العرب انهم قالوا في سوف افعل سو افعل وهو حرف وزعمتم
ان الاصل في سافعل سوف افعل فحذف الواو والفا معا فدل على ان الحذف

يدخل

يدخل الحرف واما قولهم ان لام الجر يتعلق به قلنا لا نسلم فان اللام في قولهم
حاش لله زايدة لا يتعلق بشي كقوله تعالى عسى ان يكون ردف لكم اي ردفكم وكقوله
تعالى والذين هم لربهم يرهبون وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لما كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس بفعل وانه حرف واما ما خلا
فانها تكون فعلا وحرفا فاذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا ويتضمن ضمير
الفاعل واذا كان حرفا كان ما بعدها مجرورا لانها حرف جر فان دخل عليها
ما كانت فعلا ولم يجز ان يكون حرفا لانها مع ما بمنزلة المصدر واذا كانت فعلا
كان ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر ، الا كل شي ما خلا الله باطل ،
وكل نعيم لا محالة زايل وسنذكرها في باب ما ينصب به في الاستثناء ،

باب ما ينصب به في الاستثناء ، ان قال قايل ،

لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب قيل لانها افعال اما ما عدا
وما خلا فانما فعلان لان ما اذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر واذا كانا
معها بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفية ووجب لهما الفعلية وكان فيهما
ضمير الفاعل وكان ما بعدها منصوبا وحكي عن بعض العرب انه يجر بعدا
اذا لم يكن معها ما فيجريها مجرى خلا فتارة يكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا
وتارة يكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا واما سيبويه فلم يذكر بعد عدا
الا النصب لا غير واما ليس ولا يكون فانما وجب ان يكون ما بعدها منصوبا
لانها خبر لهما لان التقدير في قولك جاني القوم ليس زيدًا ولا يكون عمرًا ليس
بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم عمرًا فبعضهم الاسم وما بعده الخبر وخبر ليس
ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في الاستثنا فان قيل فلم لزما لفظا واحدا
في التثنية والجمع والتانيث قيل لانهما استعملا في الاستثنا قاما مقام الا والا

لا يخبر لفظه وكذلك كل ما قام مقامه لبل لو اعلى انه قايم مقامه فان قيل فلم لا يجوز
ان يعطف عليهما بالواو ولا يقال ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا واكرمت
القوم لا يكون زيدا ولا عمرا قيل لان العطف بالواو ولا لا يكون الا بعد النفي
فلما اقيما ها هنا مقام الا غيرا عن اصلهما في النفي فلم يجز العطف عليهما بالواو فاعرفه

باب كم ان قال قايل لم بنيت كم على السكون قيل
انما بنيت لانها لا تخلو اما ان يكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيض رب لان رب
للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشي على نقيضه كما يحملونه على نظيره فبنيت كم
حملا على رب وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البنا فان قيل لم وجب ان
يقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت خبرية فهي نقيض رب معناها التقليل
والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل فلم كان ما
بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق بينهما فجعلت في
الاستفهام بمنزلة عدد تنصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده وانما جعلت
في الاستفهام بمنزلة عدد القليل والكثير لان المستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا واما في الخبر
فلا يكون الا نكرة فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده فلهذا كان ما بعدها
مجرورا في الخبر وقيل انما كان ما بعدها في الخبر مجرورا لانها نقيض رب ورب
يجر ما بعدها فكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع الفصل
في الخبر قيل انما جاز النصب عدلا عن الفصل بين الجار والمجرور لان الجار
والمجرور بمنزلة شي واحد وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشي الواحد على ان

بعض



بعض العرب تنصب بها في الخبر من غير فصل وتجر بها في الاستفهام حملا لاحداهما
على الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم يبين الا بالمفرد النكرة
نحو احد عشر رجلا وتسع وتسعون امراة فلذلك لم يجز ان يبين الا بالمفرد النكرة
واذا كانت خبرية جاز ان يبين بالمفرد والجمع قيل لانها اذا كانت استفهامية
حملت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبين الا بالمفرد نحو احد عشر رجلا
وتسعون امراة فلذلك لم يجز ان يتبين الا بالمفرد النكرة واذا كانت خبرية
حملت على عدد يجر ما بعده والعدد الذي يجر ما بعده يجوز ان يبين بالمفرد
والجمع كثلاثة ابواب واما اختصاصهما بالنكرة فيهما جميعا فلان كم لما
كانت للتكثير فالتكثير والتقليل لا يصح الا في النكرة لا في المعرفة لان المعرفة
تدل على شي مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا كانت رب
تختص بالنكرة لا في المعرفة كما بينا في كم فاعرفه

باب العدد ان قال قايل لم ادخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكر
نحو خمسة رجال ولم تدخل في المونث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك
للفرق بينهما فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لاربعة
اوجه الوجه الاول ان الاصل في العدد ان يكون مونثا والاصل في
المونث ان يكون بالهاء والاصل هو المذكر فاخذ الاصل فبقي المونث بغيرها
والوجه الثاني ان المذكر اخف من المونث فلما كان المذكر اخف من المونث
احتمل الزيادة والمونث لما كان اثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث ان
الها زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة والمذكر افضل من المونث
فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال
في المذكر بالهاء نحو غراب واغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المونث

بغير هاء نحو عقاب واعقب حملوا العدد على الجمع فادخلوا الهاء في المذكر واسقطوها
من المونث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة فانها تتغير لانها تكون في
حال التركيب في المذكر بغير هاء وفي المونث بالهاء لانهم لما ركبوا الاحاد مع العشرة
وصيرت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا الهاء في العشرة لئلا يصير بمنزلة
الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد **فان قيل** فلم بني ما زاد على
العشرة من احد عشر الى تسعة عشر قيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر
فلما حذفت واو العطف تضمنا معنى حرف العطف فلما تضمنا معنى الحرف
وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وكان الفتح
اولى لانه اخف الحركات وكذلك سايرها **فان قيل** فلم لم يبنوا اثني عشر
قيل لوجهين احدهما ان التثنية فيه علم الاعراب فلو نزعوا منه الاعراب
لسقط معنى التثنية **والثاني** ان اعرابه في وسطه وفي حالة التركيب لم يخرج
عن ذلك فوجب ان يبقى على ما كان عليه وبني عشر لوجهين احدهما ان يكون
يبنى على قياس اخواته لتضمنه معنى حرف العطف **والثاني** ان يكون بني لانه
قايم مقام النون من اثنين فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كا
المضاف اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
اثني عشر الا ترى انك تقول ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب واقعا بعشرة
واثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب
واقعا بالغلام دون زيد فلهذا قلنا ان العشرة قام مقام النون وخالف
المضاف اليه **فان قيل** فلم حذفوا الواو من احدى عشر الى تسعة عشر
وجعل الاسمان واحدا قيل انما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من
الاحاد لقربها منها ليكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف

والذي



والذي يدل على ذلك انهم اذا بلغوا الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل
وانما ردوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد **فان قيل** فهلا اشتقوا
الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلاثين والاربعين قيل لانهم
لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناها الا بزيادة واو ونون او ياء ونون
فكان يودي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الاحاد شي يشتق
منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين
فقالوا عشرون **فان قيل** فلم كسروا العين من العشرين قيل لانه لما كان الاصل
ان يشتق من لفظ الاثنين واول الاثنين مكسور كسروا اول العشرين ليدلوا بالكسر
على الاصل **فان قيل** فلم وجب ان يكون واحدا نكرة لان المقصود من ذلك النوع
تبيين المعدود من اي نوع هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة
اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم
في العدد المضاف الى ما بعده لانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء مما يبينه كما يلزم في المضاف
فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان تكون منصوبا لانه من احد عشر
الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء فكانه موجود في اللفظ لانه لم يقم
مقامه شي يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم فمنع من الاضافة واما العشرون الى التسعين
ففيه النون موجودة فمنعت من الاضافة فانتصب على التمييز على ما بيناه **فان
قيل** فلم اذا بلغت الى المائة اضفت الى الواحد قيل لان المائة حملت على العشرة
من وجه لانها عقد مثلها وحملت على التسعين لانها تليها فالزمت الاضافة تشبيها
بالعشرة وبنيت بالواحد تشبيها بالتسعين **فان قيل** فلم قالوا ثلاث مائة ولم
يقولوا ثلاث مئين قيل كان القياس ان يقال ثلاث مئين الا انهم اكتفوا بلفظ
الواحد المائة لانها تدل على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى

ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدا لكن منصوبا قيل انما كان

يحو جالم طفله اي اطفاله وقال الشاعر، كلوا في بعض بطنكم تعفوا،
فان زمانكم زمن خميص، اي في بعض بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة
فان قيل فلم اجري الالف مجري المايه في الاضافه الى الواحد قيل لان الالف عقد
كما ان المايه عقد فان قيل فلم يجمع الالف اذا دخل على الاحاد ولم يفرد مع الاحاد
كالمايه قيل لان الالف طرف كما ان الواحد طرف لان الواحد اول والالف آخرهم
بتكرر الاعداد فلذلك اجري مجري ما يضاف الى الاحاد فاعرفه، والله اعلم،
باب النداء، ان قيل لم بني المنادي المفرد المعرفه
قيل لوجهين احدهما انه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلاثة اوجه الخطاب
والتعريف والافراد لان كل واحد منهما يتصف بهذه الصفه الثلاثه فلما
اشبه كاف الخطاب من هذه الاوجه بني كما ان كاف الخطاب مبنية والوجه
الثاني انه اشبه الاصوات لانه صار غاية ينقطع بها الاصوات والاصوات
مبنيه فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركه قيل لان له حالة تمكن قبل
النداء فبني على حركه تفضيلا له على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت
الحركه ضمة قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس
بما لا ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس، واذا بطل بناؤه
على الفتح والكسر تعين الضم والوجه الثاني انه بني على الضم فرقا بينه وبين
المضاف مضافا الى النفس كان مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان منصوبا لانه ان كان المضاف مح
فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث
انه بني على الضم لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبل وبعد
فبني على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف
والظريف قيل جاز الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع والاختيار

عندي



عندي هو النصب لان الاصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ
فان قيل فلم جاز هاهنا الحمل على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة
ضمة اعراب قيل لان الضم لما اطرد في كل اسم منادى مفرد اشبه الرفع للفاعل
لاطراده فيه فلما اشبه الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها
عن كونها ضمة بناء وان الاسم مبني ولهذا كان الاقيس هو النصب ويجوز الرفع
عندي على تقدير مبتدا محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب
على تقدير فعل والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدا
والنصب له بتقدير الفعل ان المنادي اشبه الاسم المضمر والاسم المضمر لا توصف
فان قيل فلم جاز في العطف الرفع والنصب نحو يا زيد والحرث قيل انما جاز
الرفع والنصب في العطف لما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة
على الموضع قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب فمن قرا
بالرفع حمله على اللفظ ومن قرا بالنصب حمله على الموضع فان قيل فلم كان
المضاف والنكرة منصوبين قيل لان الاصل في كل منادي ان يكون منصوبا
لانه مفعول الا انه عوض في المفرد المعرفه ما يوجب بناه فبقي ما سواه على الاصل
فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
بعض النحويين الى ان العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعوا
زيدا او انادي زيدا وذهب اخرون الى انه منصوب بيا لانها نابت عن ادعوا
وانادي والذي يدل على ذلك انه يجوز فيه الامالة نحو يا زيد والامالة لا تجوز
في الحروف الا انه لما قام مقام الفعل جاز فيه الامالة فان قيل اليس المضاف
والنكرة مخاطبين فهلا بنيا لوقوعهما موقع اسم الخطاب كما بني المفرد قيل
لوجهين احدهما ان المفرد وقع بنفسه موقع اسم الخطاب واما المضاف

فيتعرف بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسما الخطاب كالمعرف واما النكرة فبعيدة النسبة
من اسماء الخطاب فلم يجز بناؤها والوجه الثاني انا لو سلمنا ان المضاف
والنكرة وقعا موقع اسما الخطاب الا انه لا يلزم بناؤها لانه عرض فيهما ما يمنع
البنا اما المضاف فوجود المضاف اليه لاجل انه حل محل التنوين ووجود
التنوين يمنع البنا فكذلك ما يقوم مقامه واما النكرة فنصب ليفصل بينها وبين
النكرة التي تقصد قصدها وكانت النكرة التي تقصد قصدها اولى بالتغير لانها
المخرجة عن اصلها فكانت اولا بالتغير فان قيل فهل يجوز حذف حرف
النداء قيل يجوز حذف حرف الندا الا مع النكرة والمبهم لان الاصل فيهما الندا
باي نحو يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل فلما اطرحوا ايًّا والالف واللام لم يطرحوا
حذف النداء لئلا يؤدي الى الاجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف
اي هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريفُ والظريفَ قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب جمهور النحويين الى انه لا يجوز فيه الا الرفع لان الرجل
هاهنا هو المنادي في الحقيقة الا انهم ادخلوا ايًّا توصلا الى ندا ما فيه الالف واللام
فلما كان هو المنادي في الحقيقة لم يجز فيه الا الرفع مع كونه صفة ايذانا بانه المقصود
بالنداء وذهب ابو عثمان المازني الى انه يجوز فيه النصب نحو يا ايها الرجلَ كما
يجوز يا زيد الظريفَ وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال فان قيل
فلم لم يجمعوا بين يا وبين الالف واللام قيل لان يا تفيد التعريف والالف
واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي تعريف في كلمة واحدة فان قيل
قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء او بالعلمية قيل في ذلك وجهان احدهما
انا نقول ان تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف الندا والقصد
فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انا نسلم ان تعريف الندا والعلمية اجتمعا

فيه



فيه ولكن جاز ذلك لانا انما منعنا من الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية
كيا مع الالف واللام والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما
فان قيل اليس قد قال الشاعر فديتك يا التي تيمت قلبي وقال الآخر
فيا الغلامان اللذان فرا فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل اما
قوله فديتك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني فانما جمع
بين يا والالف واللام لان الالف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف لانه
انما يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما كانتا فيه زايدين لغير التعريف جاز
ان يجمع بين يا وبينهما واما قول الآخر فيا الغلامان فعلى حذف الموصوف واقام
الصفة مقامه لضرورة الشعر وما جاء للضرورة لا يورد نقضا فان قيل فقد
قالوا يا الله فجمعوا بين يا واللام قيل انما جاز ان يجمعوا بينهما لوجهين احدهما ان
الالف واللام عوض عن حرف سقط عن نفس الاسم فان اصله اله فاسقطوا
الهمزة من اوله وجعلوا الالف واللام عوضا منها والذي يدل على ذلك انهم جوزوا
قطع الهمزة ليدلوا على انها قد صارت عوضا عن همزة قطع فلما كانت عوضا عن
همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنع ان يجمعوا بينهما والوجه الثاني
انما جاز في هذا الاسم خاصة لانه كثر في استعمالهم فخف على السنتهم فجوزوا فيه ما لا
يجوز في غيره فان قيل فلم الحقت الميم المشددة في اخر هذا الاسم نحو اللهم قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انها عوض من يا التي للتنبيه
والهاء مضمومة لانه ندا ولهذا لا يجوز ان يجمعوا بينهما فلا يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا
بين العوض والمعوض عنه وذهب الكوفيون الى انها ليست عوضا من يا
وانما الاصل فيه يا الله امنا بخير الا انه لما كثر في كلامهم وجرى على السنتهم حذفوا
بعض الكلمة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه اي شيء وقالوا ويلمه والاصل فيه

ويل امه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي يدل على انها ليست عوضا
عنه انهم يجمعون بينهما قال الشاعر، اني اذا ما حدث الما، اقول يا اللهم يا اللهما
وقال الاخر، وما عليك ان تقول كلما، صليت او سبحت يا اللهما،
اردد علينا شيخنا مسلما، فجمع بين الميم ويا، ولو كانت عوضا عنها لم يجمع البصريون
واما قول الكوفيون ان اصله يا الله امنا بخير، فهو فاسد لانه لو كان الامر على
ما ذهبوا اليه لما جاز ان يستعمل هذا اللفظ الا فيما يودي عن هذا المعنى ولا شك
انه يجوز ان يقال اللهم العنه اللهم اخزه اللهم اهلكه وما اشبه ذلك قال الله
تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق الا انه ولو كان الامر على ما ذهبوا
اليه لكان التقدير امنا بخير ان كان هذا هو الحق من عندك ولا شك ان هذا
التقدير ظاهر الفساد اذ لا يكون امنهم بالخير ان يمطر عليهم حجارة من السما
او يوتوا بعذاب اليم، وقولهم انه يجوز ان يجمع بين الميم ويا بدليل ما انشدوه فلا
حجة فيه لانه انما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم يقع الكلام في حال الضرورة وانما
سهل الجمع بينهما لضرورة ان العوض في اخر الكلمة، الجمع بين العوض والمعوض
جايز في ضرورة الشعر كما قال الشاعر، هما نفثا في في من فمويهما،
فجمع بين الميم والواو، وهي عوض منها فكذلك هاهنا، فاعرفه، والله اعلم،

باب الترخيم، ان قال قايل، ما الترخيم قيل حذف
اخر الاسم في النداء فان قيل فلم خص الترخيم بالنداء قيل لكثرة دوره في الكلام
فحذف طلبا للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى انه عوض فيه حذف الاعراب
والتنوين فلما كان باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى انه لا يجوز ترخيمه وذلك لان الترخيم انما دخل في الكلام لاجل التخفيف وما
كان
على ثلاثة

على ثلاثة احرف فهو في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف لان الحذف منه يودي الى
الاجحاف به وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحركا وذلك
نحو قولك في عنق يا عن وكتف يا كت وما اشبه ذلك وذلك لان في الاسما ما على ثلاثة
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل في يد يدي وفي غد غدو وفي دم دمو
بدليل قولهم دموان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد
ودم فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف في هذه الاسما
قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر لانها كلمة
يسيرة معدودة واما بعده عن القياس فلان القياس يقتضي ان حرف العلة
اذا تحرك وانفتح ما قبله ان يقلب الفا لا الحذف فلما حذف هاهنا من دمو
دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا اليا والواو من يد
وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو
اما في باب الترخيم فانما يقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي
كثرت حروفه ولم يوجد هاهنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف
فان قيل فلم جاز ترخيم ما فيه علامة التانيث نحو قولك في ثبة يا ثب وما اشبه
ذلك قيل لان التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست من بنا الاسم فجاز حذفها كما
يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول في ترخيم حضرموت يا حضر وفي بعلبك
يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز المضاف اليه قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما
يكون فيما يوثر النداء فيه والمضاف اليه النداء فيه بناء فلذلك لم يجز
ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير بن ابي
سلمى خذوا حظكم يا ال عكرم واحفظوا، اواصرنا والرحم بالغيب يذكر،

يا آل
اراد عكرمة فحذف التا للترخيم وهو عكرمة بن حصفة بن قيس واحتجوا بقول
الشاعر ، ابلغ ولا تعد فكل ابن حرة ، سيدعوه داعي ميتة فيجيب ،
اراد يا عروة الا انه حذف التا للترخيم، واحتجوا ايضا بقول الاخر
اما ترين اليوم ام حمز ، فاربت بين عنقي وجمزي ، اراد ام حمزة فحذف
التا للترخيم ، فدل على جوازه وما انشدوه لا حجة فيه لانه رخمه للضرورة
وترخيم المضاف يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة
الشعر قال الشاعر ، الا اضحت حبالكم رماما ، واضحت منك شاسعة اماما ،
يريد امامه وقال الاخر ، ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته
او امتدحه فان الناس قد علموا ، يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم
فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل اخر حرف ساكن بحذف
اخره مع الحرف الساكن نحو ان تقول في سبطر يا سب اوله قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك لانه كما بقيت حركة
الاسم المرخم بعد حذف الترخيم كما كانت قبل الترخيم فكذلك السكون لانه
موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحركة وكما بقيت الحركة في المتحرك
فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى ان ترخيمه بحذف الحرف
الاخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف سقط من
هذا النحو يبقى اخره ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لادى ذلك الى ان يشابه الادوات
وما اشبهها من الاسما وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لانه لو كان هذا معتبرا
لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلا يؤدي ان يشابه المضاف
الى المتكلم ولا قايل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى
المرخم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته وسكونه قيل لانه

قدر



قدر بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شي فبنوه على الضم نحو يا حار
ويا مال كما لو لم يحذف منه شي فاعرفه

## باب الندبة

ان قال قايل ما الندبة قيل تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب
واكثر ما يلحق ذلك النسا لضعفهن عن تحمل المصايب فان قيل
فما علامة الندبة قيل وا او يا في اوله والف وها في اخره فانما زيدت وا
او يا في اوله والف في اخره لتمد بها صوته ليكون المندوب بين صوتين
مديدين وزيدت الها بعد الالف لان الالف خفية والوقف عليها يزيدها
خفا فزيدت الها عليها في الوقف ليظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف
فان قيل فلم وجب ان لا يندب الا باعرف اسمايه واشهرها قيل
ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه في التفجع
واذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة
اخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم يلحق اخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه
قيل لان الف الندبة انما يلحق ما يلحقه تنبيه الندا والمضاف والمضاف
اليه بمنزلة شي واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف الا بذكر المضاف اليه
ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انك لو قلت في غلام زيد وثوب
خز غلام وثوب لم يتم الا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف
اليه بمنزلة الشي الواحد جاز ان يلحق الف الندبة اخر المضاف اليه واما
الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شي واحد وهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف
بل انت مخير في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها الا ترى
انك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها
وان شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انهما ليسا كشي واحد

وإذا لم يكونا شيئاً واحداً وجب ألا يلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه
وقد ذهب الكوفيون ويونس بن حبيب البصري إلى جواز لحاقها الصفة حملاً على
المضاف إليه وقد بينا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب أنه قال واجمجمتي
الشاميتيناه وهو شاذ لا يقاس عليه فإن قيل فلم جاز ندبة المضاف إلى المخاطب
نحو واغلامكاه ولم يجز نداؤه قيل لأن المندوب لا ينادى ليجيب إنما ينادى
ليشهر النادب مصيبته ولأنه قد وقع في أمر عظيم وخطب جسيم ويظهر
تفجعه كيف لا يكون في حالة من إذا دعي أجاب وأما المنادى فهو مخاطب
فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز
فاعرفه باب لا إن قال قائل لم بنيت النكرة مع لا
على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل إنما بنيت النكرة أولاً لأن التقدير في قولك
لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لأنه جواب لقائل قال هل من رجل في
الدار فلما حذفت من من اللفظ وركبت النكرة مع لا تضمن الاسم معنى الحرف
فوجب أن يبنى وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء وإنما كانت
الحركة فتحة لأنها أخف الحركات وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة
حركة إعراب لا حركة بناء لأن لا تعمل النصب بإجماع لأنها نقيضة إن
لا للنفي وإن للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره إلا
أن لا لما كانت فرعاً على إن في العمل وإن تنصب مع التنوين نصبت بغير
تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل لأن الفرع أبداً ينحط عن درجات
الأصول وهذا عندي لأنه لو كان معرباً لوجب أن لا يحذف منه التنوين
لأن التنوين ليس من عمل إن وإنما هو شيء يستحقه الاسم في أصله وإذا لم يكن من عمل
إن فلا معنى لحذفه مع لا لينحط الفرع عن درجة الأصل لأن الفرع إنما ينحط عن

عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل وإذا لم يكن التنوين من عمل الأصل
وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة إن قد ظهر في أربعة أشياء الأول
أن إن تعمل في المعرفة والنكرة ولا تعمل لا في النكرة خاصة والثاني أن إن
لا تركب مع اسمها لقوتها ولا تركب إن مع اسمها لضعفها والثالث أن إن
تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل
بينهما والرابع أن إن تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم
دون الخبر عند كثير من المحققين فانحطت درجة لا التي هي الفرع عن درجة
~~لا التي هي الفرع عن درجة~~ إن التي هي الأصل فإن قيل فلم إذا عطفت
على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع والعطف
على لفظ المبني لا يجوز قيل لأنه لما اطرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع لا
أشبهت النصب للمفعول به لاطراده فيه فأشبهت حركة المعرب فجاز أن
يعطف عليها بالنصب فإن قيل فلم جاز أن يبنى صفة النكرة معها على الفتح
كما جاز أن تنصب حملاً على اللفظ وترفع حملاً على الموضع قيل لأن بناء الاسم
مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف فلما جاز أن يبنى الاسم مع الحرف جاز أيضاً
أن يبنى مع الصفة لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل
أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك يا أيها الرجل
ثم هما في المعنى شيء واحد فجاز أن يبنى كل واحد منهما مع صاحبه ولا يجوز هاهنا
أن تركب لا مع النكرة إذا ركبت مع صفتها لأنه يؤدي إلى أن يجعل ثلاث
كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم فإن قيل فلم جاز الرفع
إذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة قيل لأنك إذا كررت كان جواباً
لمن قال أرجل في الدار أو امرأة فيقول لا رجل في الدار ولا امرأة فيكون

الجواب على حسب السوال فان قيل فلم بنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل
لان النكرة تقع من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا
وقعت بعد من في السوال جاز تقدير من في الجواب فاذا حذفت من من الجواب
تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب ان يبنى واما المعرفة فلا تقع بعد من في الاستفهام
الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار فاذا لم تقع بعد من في السوال لم يجز
تقدير من في الجواب واذا لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز تقدير من في
الجواب لم يتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب ان تبقى على اصلها في الاعراب
فاما قول الشاعر لا هيثم الليلة في المطي فانما جاز على حذف
المضاف لان التقدير لا مثل هيثم فصار في حكم النكرة فجاز ان يبنى مع لا وعلى
هذا قولهم ولا اباحسن اي لا مثل اباحسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع
مع التكرير نحو لا زيد عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير مع المعرفة
قيل لانه جاء مبنيا على السوال كانه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
عندي ولا عمرو والدليل على السوال في التقدير التكرير ان المفرد لا يفتقر
الى ذكره في الجواب الا ترى انك اذا قيل ازيد عندك كان الجواب ان تقول لا
من غير ان تذكره كانك قلت لا اصل لزيد فاما قولهم لا نولك ان تفعل كذا
فانما لم يكرر لانه صار معموله لا ينبغي لك واجروها مجراها حيث كان في معناها
كما اجروا ايذر مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى فان قيل فلم لم يبن لا مع المضاف
قيل انما لم يجز ان يبنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
شي واحد فلو بنيا مع لا لكان يؤدي الى ان يجعل ثلاث كلمات بمنزلة
كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبه بالمضاف في امتناعه من التركيب
حكمه حكم المضاف فاعرفه

## باب حروف الجر

ان قال



ان قال قايل لم عملت هذه الحروف الجر قيل انما عملت لانها اختصت بالاسماء
والحروف متى كان مختصا وجب ان يكون عاملا وانما وجب ان يعمل الجر
لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجر فلما سبق الابتداء الى الرفع في المبتدا
والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى النصب في المفعول لم يبق الا الجر فلهذا
وجب ان يعمل الجر واجود من هذا ان تقول انما عملت لانها تقع وسطا
بين الاسم والفعل والجر يقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الاوسط الاوسط
ثم ان هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الجر فيه والثاني لا يلزم الجر فيه
فاما ما يلزم الجر فمن والى وفي واللام والبا ورب واما ما لا يلزم الجر فالواو
والبا في القسم وحتى ولها مواضع نذكرها فيها ان شا الله فاما ما يلزم الجر
فيه فعن وعلى والكاف وحاشى وخلا ومذ ومنذ فاما عن فتكون
اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر
فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا ومهوى النجم من عن شمالك
ولقول الاخر فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
ولقول الاخر الاجرت عليه كل ريح سيهوج من عن يمين الخط او سماهيج
ولقول الاخر من عن يمين الحبيا نظرة قبل واذا كانت حرفا كان ما بعدها
مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك واما على فتكون
اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر فكانت
بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وكقول الاخر
اتت من عليه تنقض الطل بعدما رات حاجب الشمس استوى فترفعا

وكقول الآخر هي تنوش الحوض نوشا من علا ** نوشا به تقطع اجواز الفلا
واذا كانت فعلا كانت فعلا مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص نحو
علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سلا يسلو سلوا فهو سال وما اشبه
ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على زيد دين وما اشبه ذلك
فاما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما قد تقديرها تقدير مثل
وجاز ان يدخل عليها حرف الجر وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
وصاليات ككما يؤثفين فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم لانه لا يجوز
ان يدخل حرف جر على حرف جر ولقول الآخر يضحكن عن كالبرد المنهم ** المنطم
ويكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن اي القتل
يهلك فيه الزيت والفتل فالكاف هاهنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع
باسناد الفعل اليها واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاني الذي
كزيد وما اشبه ذلك واما حاشى وخلا فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما
قبل واما مذ ومنذ فلهما باب نذكرهما فيه فيما بعد ان شاء الله ثم ان
معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه
الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والوجه
الثاني ان تكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما والوجه الثالث
ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فمن
هنا دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان يكون للتبعيض
لانه ليس المامور به اجتناب بعض الاوثان دون البعض وانما المقصود
اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون زايدة في النفي كقوله تعالى
ما لكم من اله غيره والتقدير ما لكم اله غيره ومن زايدة كقول الشاعر





وما بالربع من احد اي من احد ما وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون
زايدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى ويكفر عنكم من سياتكم اي سياتكم ومن
زايدة وبقوله تعالى قل للمومنين يغضوا من ابصارهم اي ابصارهم ومن زايدة
وما استدل به لا حجة فيه لان من ليست زايدة فاما قوله تعالى ويكفر عنكم
من سياتكم فمن فيه للتبعيض لا زايدة لان من الذنوب ما لا يكفر بابدا
الصدقات او اخفائها او ايتائها الفقرا وهي مظالم العباد واما قوله تعالى يغضوا
من ابصارهم فمن ايضا فيه للتبعيض لانهم انما امروا ان يغضوا ابصارهم عما حرم الله
عليهم لا عما احل لهم فدل على انها للتبعيض وليست زايدة واما الى فتكون
على وجهين احدهما ان يكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
برؤسكم وارجلكم الى الكعبين اي مع الكعبين ومع المرافق واما في فمعناها
الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم واما اللام
فمعناها التخصيص والملك كقولك المال لزيد اي يختص به ويملكه واما الباء
فمعناها الالصاق كقولك كتبت بالقلم اي الصقت كتابتي بالقلم واما رب
فمعناها التقليل وهي تخالف حروف الجر لانها تقع في صدر الكلام والوجه الثاني
انها لا تعمل الا في النكرات وحروف الجر تعمل في المعارف والنكرات والوجه الثالث
انها تلزم مجرورها الصفة وحروف الجر لا تلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع
انها يلزم معها حذف الفعل الذي اوصلته الى ما بعدها وهذه لا تلزم الحروف
واختصاصها بهذه الاشيا لمعان اختصت بها فاما كونها في صدر الكلام
فانها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشي يقارب نفيه اشبهت حروف
النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في نكرة فلانها لما كانت تدل

من الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام وحروف الجر

على التقليل والنكره تدل على التكثير وجب ان تختص بالنكرة التي تدل على
التكثير ليصح فيها التقليل **واما كونها** تلزم الصفه مجرورها فجعلوا ذلك عوضًا
عن حذف الفعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر **واما حذفها**
الفعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل يفهم كان التقدير فيه
رب رجل يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف
في قوله تعالى وادخل يدك في جيبك الى قوله الى فرعون وقومه ولم يذكر
مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا **واما عن** فمعناها المجاوزة **واما على**
فمعناها الاستعلا **واما الكاف** فمعناها التشبيه وقد يكون زايدة كقوله
تعالى ليس كمثله شيء والتقدير ليس مثله شي، **وكقول الشاعر**،
**لواحق الاقراب فيها كالمقق** وتقديره فيها المقق وهو الطول،،
**باب حتى**، **ان قال قايل** على كم وجها يستعمل حتى
قيل على ثلاثه اوجه **الوجه الاول** ان يكون حرف جر كالى نحو قوله
تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين فوله
الا في شاذ لا يعتج عليه وهو ما قد حكي عن بعضهم انه قال انه مجرور بتقدير
الى بعد حتى وهو قول ظاهر الفساد **والوجه الثاني** ان يكون عاطفة
حملا على الواو نحو جاني القوم حتى زيد ورايت القوم حتى زيدًا ومررت بالقوم
حتى زيد **فان قيل** فلم حملت حتى على الواو قيل لانها اشبهتها ووجه الشبه
بينهما ان اصل حتى ان يكون غاية فاذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم
ما قبلها الا ترى انك اذا قلت جاني القوم حتى زيد كان زيد داخلا في
المجي كما لو قلت جاني القوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان
يحمل عليها **فان قيل** فلم اذا كانت عاطفه وجب ان يكون ما بعدها



من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لانها لما كانت للغاية والدلالة
على احد طرفي الشي فلا نتصور ان يكون طرف الشي من غيره فلو قلت جاء
الرجال حتى النسا لجعلت النساء غاية للرجال ومنقطعًا لهم وذلك محال **والوجه**
**الثالث** ان يكون حرف ابتداء نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهبوا
حتى عمرو ذاهب **قال الشاعر**، **فما زالت القتلى تمج دماها**،
**بدجلة حتى ماء دجلة اشكل**، **وقال الاخر**، **مطوت بهم حتى تكل مطيهم**،
**وحتى الجياد ما يقدن بارسان**، **فان قيل** فهل يكون للجملة بعدها
موضع من الاعراب اولا قيل لا يكون للجملة بعدها موضع من الاعراب
لان الجملة انما يحكم لها بموضع من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد لحوان
تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جاني زيد يضحك او خبر مبتدا
نحو زيد يذهب واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من
الاعراب فهذه الاوجه الثالثه التي في حتى وقد يجتمع كلها في مسلة واحدة
نحو قولهم اكلت السمكة حتى راسها وراسها وراسها بالجر والنصب والرفع
فالجر على ان يجعل حتى حرف جر والنصب على ان يجعلها حرف عطف فتعطفه
على السمكه والرفع ان يجعلها حرف ابتدا فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره
محذوف، وتقديره حتى راسها ماكول وانما حذف الخبر لدلالة الحال عليه
وعلى هذه الاوجه ينشد **قول الشاعر**، **القى الصحيفة كي يخفف رحله**
**والزاد حتى نعله القاها**، بالجر والنصب والرفع فالجر بحتى والنصب
على العطف والرفع على الابتداء والقاها الخبر **باب**
**مذ ومنذ**، **ان قال قايل** لم قلتم ان الاغلب على مذ الاسمية وعلى منذ
الحرفية وكل واحد منهما يكون اسما وحرفا جارًا قيل انما قلت الاغلب على منذ

الاسمية لانه دخلها الحذف **والاصل** فيهما منذ لانك لو صغرتها او كسرتها لرددت
النون اليها فقلت في تصغيرها منيذ وفي تكسيرها امناذ لان التصغير والتكسير
يردان الاشيا الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ **فان قيل** فلم اذا
كانا اسمين كان الاسم بعدهما مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر ابتدا لان مذ
ومنذ هما مبتدا وما بعدهما هو الخبر والتقدير في قولك ما رايته مذ يومان ومنذ
ليلتان امد ذلك يومان وامد ذلك ليلتان **فان قيل** فلم بنيت مذ ومنذ
قيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا لان الحروف كلها مبنية واذا كانا اسمين
بنيا لتضمنهما معنى الحرف لانك اذا قلت ما رايته مذ يومان ومذ ليلتان
كان المعنى فيه ما رايته من اول اليومين الى اخرهما ومن اول الليلتين الى اخرهما
فلما تضمنا معنى الحرف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل
في البنا ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لما
وجب تحريك الذال لالتقا الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمة الميم كما قالوا
في منتن منتن فضموا التا اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن منتن فكسر
الميم اتباعا لكسرة التا ونظير هذين الوجهين قراة من قرا الحمدُ لُله فضم اللام
اتباعا لضمة الدال وقراة من قرا الحمدِ لِله فكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
فلهذا كانت مُذ ومُنذُ مبنيتين وهما تختصان بابتدا الغاية في الزمان
كما ان من تختص بابتدا الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان
من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك لقوله
تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه فادخل من
على اول يوم وهو ظرف زمان واستدلوا ايضا بقول زهير لمن الديار
يعنه الحجر اقوين من حجج ومن دهر وما استدلوا به لا حجة لهم فيه اما

فيما رايته مذ يومان ومذ ليلتان فقال لان كان الاسم بعدهما مرفوعا





قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم والتقدير فيه من تاسيس اول يوم فحذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه كقوله تعالى واسال القرية التي كنا فيها
والتقدير فيه اهل القرية واهل العير وهذا كثير واما قول زهير من حجج
ومن دهر فالرواية فيه مذ حجج ومذ دهر فان صح ما رووه فالتقدير فيه
من مر حجج ومن مر دهر كما تقول مرت عليه السنون ومرت عليه الدهور
فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه على ما قلنا فاعرفه والله اعلم

## باب القسم

ان قال قايل لم حذف فعل القسم قيل انما
حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال **فان قيل** فلم قلتم ان الاصل في حروف
القسم البا دون الواو والتا قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم
الا ترى ان التقدير في قولك بالله لافعلن احلف بالله لافعلن والحرف
المعدي من هذه الحروف هو البا لانه الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان
البا دون غيرها من الحروف المعدية لان البا معناها الالصاق فكانت اولى
من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته والذي يدل على انها الاصل
انها تدخل على المظهر دون المضمر والتا تختص باسم الله دون غيره فلما
دخلت البا على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتا باسم الله
تعالى دل على ان البا هي الاصل **فان قيل** فلم جعلوا الواو دون غيرها
بدلا من البا قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان البا تقتضي
الالصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها **والثاني** ان الواو مخرجها
من الشفتين كما ان البا مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى
من غيرها **فان قيل** فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها
لما كانت فرعا على البا والبا تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة

والواو تدخل على المظهر

اقسم بالله لافعلن

صل

الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابدا ينحط
عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو
قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه وتخمة وتهمة
وتيقور والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة ووَيقور لانه
ماخوذ من الوقار الا انهم ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل
فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت فرعا
للواو التي هي فرع الباء والواو يدخل على المظهر دون المضمر لانها فرع انحطت
عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاختصت باسم الله تعالى فان قيل فلم
جعل جواب القسم باللام وان وما ولا قيل لان القسم وجوابه لما كانا
جملتين والجملة تقوم بنفسها وانما تتعلق احدى الجملتين بالاخرى
برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا تخلوا اما ان يكون موجبا او منفيا
جعلوا الرابط بينهما باربعة احرف حرفين للايجاب وهما اللام وان وحرفين فالواو
للنفي وهما ما ولا فان قيل فلم جاز حذف لا في نحو قوله تعالى تالله تفتؤا
تذكر يوسف قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان ايجابا لم يخل من النون
او اللام فلما خلا منهما دل على انه نفي ولهذا حذفها فاعرفه

## باب الاضافة

فان قال قايل على كم ضربا الاضافه
قيل على ضربين اضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد واضافه
بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين
من المضاف وجر المضاف اليه قيل انما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال
والاضافه يدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يوذن
بانقطاع الاسم وتمامه والاضافه يدل على الاتصال وكون الشي متصلا منفصلا

في حالة

في حالة واحدة محال فاما جر المضاف اليه فلان الاضافه لما كانت على ضربين
بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر وقام المضاف مقامه يعمل في المضاف
اليه الجر كما يعمل حرف الجر فان قيل وجه زيد وزيد عمرو هل هذه الاضافة
بمعنى اللام او بمعنى من قيل لا بل بمعنى اللام لان الاضافه التي بمعنى من يجوز ان
يكون الثاني وصفا للاول الا ترى يجوز ان تقول في نحو قولك ثوب خز
فترفع خزا لانه وصف للثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافه بمعنى اللام
فلا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام
زيد فلا يجوز ان تجعل زيدا الغلام صفة لزيد كما جاز ان تجعل خزا صفة للثوب
فلما وجدنا في قولهم وجه زيد لا يصلح ان يكون الثاني وصفا للاول علمنا
انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافة اسم الفاعل واضافة
افعل الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع كلها
قيل اما اسم الفاعل فانما كانت اضافته غير محضة لان الاصل في قولك مررت
برجل حسن الوجه مررت برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا
مقدرا كانت اضافته غير محضة واما افعل الذي هو مضاف الى ما هو بعض
له فانما كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم
فلما كانت هاهنا من مقدرة كانت اضافته غير محضة واما اضافة الاسم
الى الصفة فانما كانت غير محضة لان التقدير في قولك صلاة الاولى صلاة
الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا كانت الاضافه غير محضه
فاذا كانت غير محضه لم يفد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة كقولهم
مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وانما لم يتعرف بالاضافه لانها لا تختص
شيا بعينه فلهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه

## باب التوكيد

[illegible] الصفة المشبهة باسم

بدل الفاعل

اي افضل من القوم صح

ان قال قايل ما الفايدة في التوكيد قيل الفايدة في التوكيد التحقيق وازالة
المتجوز في الكلام لان من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم
يريدون المرور بمنزله ومحله وجاني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله
تعالى فنادته الملايكة وهو قايم يصلي في المحراب فقال الملايكة وانما كان
جبريل وحده فاذا قلت مررت بزيد نفسه زال المجاز وكذلك اذا قلت
جاني القوم كلهم زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون
فزال المجاز ايضا الذي كان في قوله فنادته الملايكة وهو قايم يصلي في المح
لوجود التوكيد فان قيل على كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد
بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو قولك جاني
زيد زيد وجاني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير اللفظ فيكون
بتسعة الفاظ وهي نفسه وعينه وكله واجمع واجمعون وجمعاء وجمع وكلا
وكلتا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلهم واجمعون قيل
لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشي وكلهم واجمعون يدلان على
الاحاطة والعموم والاحاطة لا بد ان تقتضي محاطا به فكان فيهما معنى التبع
والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمهما اولى وقدم كلهم
على اجمعين لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منه في كلهم لان اجمعين
مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له فاما ما بعد اجمعين فيتبع لاجمعين
وانما كان كذلك لانهم كرهوا اعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين
تبعا لها لانه لا معنى لها سوى التبع فلهذا وجب ان يكون بعد اجمعين
فان قيل اجمع وجمعاء وجمع معارف او نكرات قيل لا بل معارف والذي
يدل على ذلك انها تكون تاكيدا للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورايت القبيلة

جمعا

جمعا ومررت بهن جمع فلما كانت تاكيدا للمعارف دل على انها معارف
فان قيل فلم كانت غير مصروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما
جمعا فلالف التانيث نحو صحرا واما جمع فللتعريف والعدل عن جمع جمعا
وقياسه جُمُع كحُمُر فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل والتعريف فلذلك
لم ينصرف بوزن الحمار وقيل للتعريف والعدل عن جُمُع كحُمُر فعدل بوزن
صحرا وقيل للتعريف والعدل عن جمع لحرك فاجتمع فيه العدل والتعريف
فلذلك لم ينصرف والذي عليه الاكثرون هو الاول فاما كلا وكلتا ففيهما
افراد لفظي وتثنية معنوية والذي يدل على ذلك انهما تارة يرد الضمير
اليهما بالافراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى قال الله تعالى
كلتا الجنتين اتت اكلها فرد الى اللفظ فافرد ثم قال الشاعر
كلا اخوينا ذو رجال كانهم اسود الشرى من كل اغلب ضيغم
وقال الاخر كلاهما يوم جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي
فرد الى اللفظ والمعنى فقال اقلعا اعتبارا بالمعنى وقال رابي ولم يقل رابيان
اعتبارا باللفظ والمعنى والذي يدل على ان الالف فيهما ليست للتثنية
انها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجر اذا اضيفا الى المظهر لان
الاصل هو المظهر تقول رايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورايت
كلتا المراتين ومررت بكلتا المراتين ولو كانت للتثنية لوجب ان تقلب
مع المظهر فلما لم تقلب دل على انها الالف المقصورة وليست للتثنية
وذهب الكوفيون الى انه مثنى فان الالف فيهما للتثنية واستدلوا على
على ذلك قال الشاعر في كلت رجليها سلامى واحده
كلتاهما مقرونة بزايدة وافراد في قوله كلت تدل على ان كلتا مثنى واستدلوا

صدقا وعصيانا

وافقه في قوله كلت تدل على ان كلتا مثنى واستدلوا على ذلك ايضا بان الالف
فيهما تنقلب الى اليا في حالة النصب والجر اذا اضيفتا الى المضمر تقول رايت الرجلين
كليهما وكذلك تقول رايت المراتين كلتيهما ومررت بهما كلتيهما ولو كانت
الالف المقصورة لم تنقلب كما لم تنقلب الف عصى وما ذهب اليه الكوفيون
ليس بصحيح واما استدلالهم بقول الشاعر في كلت رجليها سلامى واحده
فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم انها تنقلب
في حالة النصب والجر اذا اضيفت الى المضمر قلنا انما قلبت مع المضمر لانها
اشبهت الى وعلى ولدى فلما شابهتها قلبت الفها مع المضمر يا كما قلبت الف
الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين
الكلم ان هذه الكلمة يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما ان هذه الكلمة
يلزم دخولها على الاسم وانما قلبت في حالة الجر والنصب دون الرفع لان هذه
الكلم لها حال النصب والجر وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد
النكرة قيل ان كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة
نحو جاني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في
ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحد من هذه الالفاظ
التي تؤكد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان يجري
عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب . يا ليت عدة حول كله رجب
فجر كلا على التوكيد لحول وهو نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القعود كر فيها حفدا . يوما جديدا كله مطردا
فاكد يوما وهو نكرة بكله واستدلوا ايضا بقول الاخر

قد



قد صرت البكرة يوما اجمعا وما استدلوا به من هذه الابيات لا حجة فيه
اما قول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب فالرواية يا ليت
عدة حولي كله رجب بالاضافة وهو معرفة لا نكرة واما قول الاخر
يوما جديدا كله مطردا فيحتمل ان يكون تاكيدا للمضمر في جديد والمضمرات
لا تكون الا معارف فكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
الانشاد بالرفع واما قول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا فلا يعرف
قايله فلا يكون فيه حجة ثم لو صحت هذه الابيات على ما رووه فلا يجوز الاحتجاج
بها لقلتها وشذوذها في بابها والشاذ لا يحتج به باب
الوصف ان قال قايل ما الغرض في الوصف للتخصيص لان الاشتراك
يقع فيها الاسما لان المسميين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاني زيد لم يعلم ايهم
يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب او ما اشبهه فقد خصه
من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل الا ترى انك
اذا قالت جاني رجل لم يعلم اي رجل هو واذا قلت رجل عاقل فقد فضلته
على من ليس له هذا الوصف ولم تخصه لانا نعني بالتخصيص شيا بعينه ولم
يوجد هاهنا فان قيل فيم كم تتبع الصفة بالموصوف قيل في عشرة
اشيا التعريف والتنكير والتانيث والتذكير والافراد والتثنية والجمع والرفع
والنصب والجر فان قيل فلم لم توصف المعرفة بالنكرة او النكرة بالمعرفة
ولذلك سايرها قيل لان المعرفة ما خص واحدا من جنسه والنكرة ما كان
شايعا في جنسه والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل ان يكون الشي الواحد
شايعا مخصوصا واذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة
كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالواحد وبالجمع اشد استحالة ولذلك

في الجديد

قيل هو

والتفصيل وان كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص

والتقليل

سايرها **فان قيل** فالعامل في الصفة قيل العامل في الموصوف فاذا قال جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني واذا قال رايت زيدا الظريف كان العامل فيه رايت واذا قال مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع والى ان كونه صفة لمنصوب اوجب له النصب والى ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجر والذي عليه الاكثرون هو الاول وهو مذهب سيبويه

## **باب عطف البيان**

**ان قال قايل** ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون الاسم يزيد على الاخر في كون الشخص معروفا به شخصا يخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد فقد خصصت ولدا واحدا من اولادك فان لم يكن الا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه بالبدل انه اسم جامد كما ان البدل الاول اسم جامد ووجه شبهه بالوصف ان العامل فيه هو العامل في الاسم الاول والدليل على ذلك انك تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع **قال الشاعر** **اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا** وخبر كان المجرور ويتعلق المجرور فاستقرار محذوف ويجوز ان يكون نصر الثالث منصوبا على المصدر كانه قال انصر نصرا وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون

## **باب البدل**

**ان قال قايل** في البدل قيل الغرض

في البدل

في البدل الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع والمجاز **فان قيل** فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فكقولك جاني زيد اخوك ورايت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك **قال الله تعلي** اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وبدل البعض من الكل كقولك جاني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه **قال الله تع** وارزق اهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الاخر **واما قوله تعلي** ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه واعجبني عمرو عقله ولا بد ايضا فيه من ضمير يعلقه بالمبدل منه **قال الله تع** يسلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقوله بدل من الشهر والضمير فيه عايد الى الشهر **واما قول الشاعر** **لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسام سايم** والتقدير فيه ثواء ثويته فيه فحذف للعلم به واما بدل الغلط فلا يكون في قران ولا في كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشي فيسبق لسانه الى غيره فيقول لقيت زيدا عمرا فعمرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط فاتى بالذي يقصده وابدله من المغلوط به والاجود في مثل هذا ان يستعمل بل فيقول بل عمرا **فان قيل** فالعامل في البدل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة من النحويين الى ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وهما جملتان ويحكى عن بعض العرب انه قيل له كيف يكون البدل ايضاحا للمبدل وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في البدل وانما دل عليه العامل في المبدل واتصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل على ان العامل

في البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى ولولا ان يكون الناس امة واحدة
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة فظهور اللام في بيوتهم وهي
بدل من يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وكذلك قوله
تعـ قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم فظهور اللام مع من
وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على ان العامل في البدل غير العامل
في المبدل، وذهب قوم الى ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على الاول،

## باب العطف

، ان قال قايل كم حروف العطف
قيل تسعة الواو والفا وثم واو ولا وبل ولكن وام وحتى فان قيل
لم كان اصل حروف العطف الواو قيل لان الواو لا يدل على اكثر من الاشتراك
فقط واما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زايد على ما سنبين
فاذا كانت تدل هذه الحروف يدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو
بمنزلة الشي المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب فان قيل
فما الدليل على ان الواو يقتضي الجمع دون الترتيب قلنا الدليل على ذلك
قوله تعالى حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما
جاز ان يتقدم في احدى الايتين ما يتاخر في الاخرى وقال لبيد
اغلي السباء بكل ادكن عاتق، او جونة قدحت وفض ختامها
والتقدير فض ختامها وقدحت لانه يريد بالجونة ها هنا القدر وقدحت
اي غرفت بالمغرفة يقال لها المقدحة وفض ختامها اي كشف غطاؤها
والغرف انما يكون بعد الكشف والذي يدل ايضا للجمع دون الترتيب
قولهم المال بين زيد وعمرو وحال بينهما، وتقول اختصم زيد وعمرو،

وقولوا حطة وقال في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا

انما

ولو

ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يقع ها هنا لان هذا الفعل لا يقع
الا من اثنين ولا يجوز الاقتصار على احدهما فدل على انها تفيد الجمع دون الترتيب
فاما الفاء فانها تفيد الترتيب والتعقيب وثم تفيد الترتيب والتراخي واو تفيد
الشك والتخيير والاباحة ولا تفيد النفي، وبل تفيد الانتقال من قصة الى قصة
اخرى، ولكن تفيد الاشتراك وانما يعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل
فانها تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان يستعمل بل بعد
النفي كلكن ولم يجز ان يستعمل لكن بعد الاثبات كبل قيل لان بل انما يستعمل
في الايجاب لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما يقع في الكلام نادرا
فاقتصروا على حرف واحد واما استعمال لكن فانما يكون بعد النفي فجاز ان
يشترك معها فيه لان الكلامين صواب ولا يكون تكرير ما يقتضي الصواب
فلذلك افترق الحكم فيهما، واما ام فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فاما
المتصلة فتكون بمعنى اي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك، واما
المنقطعة فتكون بمعنى بل والهمزة كقولهم انها لابل ام شاء والتقدير بل اهي
شاء كانه راى اشخاصا فغلب على ظنه انها ابل فاخبر بحسب ما غلب على
ظنه ثم ادركه الشك فرجع الى السؤال والاستثبات كانه قال بل اهي شاء، ولا
يجوز ان يقدر بل وحدها والذي يدل عليه قوله تعالى ام له البنات ولكم
البنون وهذا كفر فدل على انها بمنزلة بل والهمزة، فاما اما فليست حرف
عطف ومعناها كمعنى او الا انها فصل في باب الشك من او لان او يمضي صدر
الكلام معها على اليقين ثم يطرا الشك فيسري الشك من اخر الكلام الى اوله
واما اما فيبنى كلامه معها من اوله على الشك وانما قلنا انها ليست حرف عطف
لان حروف العطف لا يخلو اما ان يعطف مفردا على مفرد او جملة على جملة فاذا
قلت

فلو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون

قام زيد واما عمرو قام اما زيد واما عمرو ولم تعطف مفرداً على مفرد ولا جملة على جملة
ثم لو كانت حرف عطف لما جاز ان يتقدم على الاسم لان حرف العطف لا يتقدم
على المعطوف عليه ثم لو كانت حروف عطف لما جاز ان يجمع بينها وبين الواو فلما
جمع بينهما دل على انها ليست حرف عطف لان حروف العطف لا تدخل على مثلها

## باب ما لا ينصرف

ان قال قايل كم العلل التي تمنع
الصرف قيل تسع وهي وزن الفعل والوصف والتانيث والالف والنون
الزايدتان والتعريف والعجمة والعدل والجمع والتركيب وقد جمعها بيتان من الشعر

جمع ووصف وتانيث ومعرفة ... وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زايدة من قبلها الف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

فان قيل ومن اين كانت هذه العلل فروعاً قيل لان وزن الفعل فرع على
وزن الاسم والوصف فرع على الموصوف والتانيث فرع على التذكير والالف والنون
الزايدتان فرع لانهما تجريان مجرى علامة التانيث في امتناع دخول علامة التانيث
عليهما الا ترى انه لا يقال عطشانة وسكرانة كما لا يقال حمراءة وصفراءة والتعريف
فرع على التنكير والعجمة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه
يتعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعاً
فان قيل فلم وجب ان يكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانها لما كانت
فروعاً على ما بينا فقد اشبهت الفعل والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم
لكونه فرعاً واذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل وجب ان يمنع من الصرف
لشبهه بالفعل فان قيل لم لم يمنع الصرف بعلة واحدة قيل لان الاصل في
الاسماء الصرف فلا يمنع الصرف بعلة واحدة لانها لا تقوى على نقله من اصله الا ان
تكون العلة تقوم مقام علتين فحينئذ يمنع من الصرف بعلة واحدة لقيام علة

مقام

مقام علتين فان قيل فلم منع ما لا ينصرف التنوين والجر قيل لوجهين
احدهما انه لما منع من التنوين لانه علامة الصرف فلما وجدنا ما يوجب الصرف
وجب ان يحذف ومنع الجر تبعاً له والثاني انه لما منع الجر اصلاً لا تبعاً له لانه
انما منع الصرف لانه اشبه الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين وكذلك ايضاً
ما اشبهه فان قيل فلم حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف قيل لان بين الجر
والنصب مشابهة ولهذا حمل النصب على الجر في التثنية وجمع المذكر والمونث
السالم فلما حمل النصب على الجر في تلك المواضع فكذلك حمل الجر على النصب هاهنا
فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا خمسة
انواع اذا كان افعل نعتاً نحو ازهر وما كان اخره الف التانيث نحو حبلى وحمراء
وما كان فعلان مونثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعاً بعد الفه حرفان
او ثلاثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولاً عن العدد نحو مثنى
وثلاث وما اشبه ذلك قيل اما افعل فانما لم ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا
كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع
فيه الوصف ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سمي به ثم نكر
انصرف لانه زال عنه الوصف فاذا نكر بقي وزن الفعل وحده فوجب ان
ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا نكر رجع الى الاصل وهو الوصف
فيجتمع فيه وزن الفعل والوصف وكما انهم صرفوا قولهم مررت بنسوة اربع
وان كان على وزن الفعل وهو صفة لان الاصل ان يكون اسماً لا صفة مراعاة
للاصل وكذلك هاهنا يراعى اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان
اخره الف التانيث فانما لم ينصرف البتة لانه مونث وتانيثه لازم فكانه
انث مرتين فلهذا لم ينصرف لان العلة فيه قامت مقام علتين واما ما كان

على فعلان مونثه فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون اشبهتا الفى
التانيث نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثانى
بناء مذكره مخالف لبناء مونثه فان لم يكن له فعلى نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع، واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلاثة
اوسطها ساكن فانما منع من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرتها الثنا
الوجه الاول انما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية وكانه قد جمع مرتين
والوجه الثانى انه جمع لا نظير له فى الاحاد فعدم النظير فيقوم مقام علة ثانية
والوجه الثالث انه جمع ولا يمكن ان يكسر مرة ثانيه فاشبه الفعل لان الفعل
لا يدخله التكسير والوجه الرابع انه جمع لا نظير له فى الاسماء العربيه فجرى مجرى
الاسم الاعجمى لان الاعجمى يكون على غير وزن العربى والوجهان الاخران يرجعان
الى الاولين واما ما كان معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فانما منع الصرف
فى النكرة، وذلك للعدل والوصف وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى
فاما عدله فى اللفظ فظاهر واما عدله فى المعنى فلان العدد يراد به الدلالة
قبل العدل على قدر المعدود الا ترى انك اذا قلت جاءنى اثنان وثلاثة اردت
قدر ما جاءك واذا قلت جاءنى مثنى وثلاث لم يجز حتى تقدم قبله جمعا ليدل بذكره
المعدود على الترتيب فتقول جاءنى القوم مثنى مثنى وثلاث ثلاث اى اثنين
اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على انه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف
فى النكرة فان قيل لم دخل جر ما لا ينصرف الجر مع الالف واللام او الاضافة
قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انه امن فيه التنوين لان الالف واللام
والاضافة لا يكون مع التنوين فلما وجدنا امن فيه من التنوين فدخله الجر
فى موضع الجر والوجه الثانى ان الالف واللام قامت مقام التنوين ولو كان



التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك ما قام مقامه والوجه الثالث انه بالالف واللام
والاضافة بعد عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر فى موضع الجر
لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة فلهذا المعنى دخله الجر مع الالف واللام والاضافة

## باب اعراب الافعال وبنائها ؞ ان قال قائل

ما لم كانت الافعال ثلاثة ماض وحال ومستقبل قيل لان الازمنة لما كانت
ثلاثة وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل فان قيل
فلم بنى الفعل الماضى على حركة ولم كانت الحركة فتحة قيل انما بنى الفعل اولا لان
الاصل فى الافعال البناء وبنى الفعل على حركة تفضيلا له على فعل الامر الذى
لان الفعل الماضى اشبه الاسماء فى الصفة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول
مررت برجل ضارب واشبه ايضا ما اشبه الاسماء فى الشرط والجزاء انك تقول
ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضى مقام المستقبل
والمستقبل قد اشبه الاسماء فقد اشبه ما اشبه الاسماء فلما اشبه ما اشبه
الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا له على فعل الامر الذى ما اشبه الاسماء
وانما كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب بناؤه
على حركة وجب ان يبنى على اخف الحركات والوجه الثانى انه لا يخلو اما ان
يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح بطل ان يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل
والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغى ان يبنى على ثقيل واذا كان الجر لا يدخله وهو
غير لازم لثقله فلان لا يدخل الكسر الذى هو لازم كان ذلك من طريق الاولى
واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم لثلاثة اوجه الوجه الاول
ان الضم اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على الاثقل اولى الوجه الثانى
ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء الا ترى انهما يجتمعان فى الردف فى نحو قوله

(في الهامش: فاء ولما اشبه ما اشبه الاسماء)

وتلك على ذي الظعن عتبا ٭ ولا ذل التحرم للذنوب ٭
ولا تسأله عما سوف يبدي ٭ ولا عن عيبه لك بالمغيب ٭
متى تك في صديق او عدو ٭ تخبرك العيون القلوب ٭

والوجه الثالث انه لما بني على الضم لان من العرب من يجتزي بالضمة عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر ٭
فلو ان الاطبا كان حولي ٭ وكان مع الاطباء الشفاة ٭
واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل لم بني فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبني على الوقف لانه الاصل وقد ذهب الكوفيون الى انه معرب واحتجوا به الجزم واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انما قلنا انه معرب مجزوم لان الاصل في قم واذهب لتقم ولتذهب قال الله تعالى فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون وذكر انها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازيه لتاخذوا مصافكم فدل على ان الاصل في قم لتقم واذهب لتذهب الا انه لما كثر في كلامهم وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حروف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه اي شيء كقولهم ويلمه والاصل فيه ويل امه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم نحو قولهم لا تقم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واذهب لان النهي ضد الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اغز وارم واخش فتحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم

ولم

ولم يخش فدل على انه مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم مع الحذف ٭
قال الشاعر ٭ محمد تفد نفسك كل نفس ٭ اذا ما خفت من امر تبالا ٭

وما ذهب اليه الكوفيون فاسد وقولهم ان الاصل في قم لتقم واذهب لتذهب الا انه حذف لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك فانه لو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس واحرنجم واعلوط وما اشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه وقولهم ان فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا قياس فاسد لان فعل النهي في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقيا على اصله وقولهم انه يحذف الواو والالف والياء نحو اغز وارم واخش كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فنقول انما حذفت هذه الحروف للبناء لا للاعراب حملا للفعل المعتل على الصحيح حمل الفرع على الاصل والذي يدل على صحة ما ذكرناه ان حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم اولى ٭ واما البيت الذي انشده ٭ محمد تفد نفسك كل نفس فقد انكره ابو العباس المبرد ولو سلمنا صحته فنقول قوله تفد نفسك لم يحذف اليا للجزم بلام مقدرة وانما حذفت الياء للضرورة واجتزاء بالكسرة عن اليا وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى وان سلمنا ان الاصل لتفد وانه مجزوم بلام مقدرة الا انا نقول انما حذفت اللام للضرورة في الشعر وما حذف للضرورة لا يجوز ان يجعل اصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة في المسائل الخلافية ٭
فان قيل لم اعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه الاسما من الاوجه الخمسة التي قدمناها في صدر الكتاب فاعرب به الرفع والنصب والجزم واما الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكرناه ايضا في صدر الكتاب واما النصب والجزم فسنذكرهما ايضا فيما

بعد هذا الباب ان شاء الله فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشى فاثبتوا
الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة الجزم وفتحوا الواو
والياء في حالة النصب وسووا في يخشى بين النصب والرفع قيل انما اثبتوها
ساكنة في الرفع لان الاصل ان يقال هو يغزوُ ويرميُ ويخشىُ بضم الواو
في يغزو والياء في يرمي ويخشى الا انهم استثقلوا الضمة على الواو من يغزو والياء
من يرمي فحذفوها فبقيت الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي واما
الياء من يخشى فانما انقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا
هذه الحروف في الجزم لانها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين
احدهما ان هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين او الحركات
ماخوذة منها على قول اخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت بينهما
المشابهة والوجه الثاني ان هذه الحروف لا تقوم بها الحركات كما ان
الحركات كذلك وكما انها تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكي عن
ابي بكر بن السراج انه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة
التي يخرجها الدوا وكما ان الدوا ان صادف فضلة حذفها وان لم يصادف
الا اخذ من نفس الجسم وكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد
حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل وسهل حذفها وان كانت
اصلية لسكونها لانها بالسكون تضعف فتصير في حكم الحركة فكما ان
الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانما فتحوا الواو والياء في يغزو ويرمي
في النصب لخفة الفتحة وانقلبت الياء في يخشى الفا لتحركها في النصب
وانفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفع لتحركها بالضم في الاصل
وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت الخمسة الامثلة نحو تفعلان



وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين في حالة الرفع بثبوت النون
وفي حالة النصب والجزم بحذفها قيل ان هذه الامثلة لما وجب ان تكون
معربة لم يمكن ان يجعل اللام حرف الاعراب وذلك لانه من الاعراب بالجزم فلو
نها
حرف الاعراب لوجب ان تسكن في حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف ضمير
الفاعل وذلك لا يجوز ولا يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لانه في
الحقيقة ليس بجزء من الفعل وانما هو قايم بنفسه في موضع رفع لانه فاعل فلا
يجوز ان يجعل حرف اعراب الكلمة لغيره فوجب ان يكون الاعراب بعدها
فزادوا النون لانها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والحذف علامة للجزم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لان الثبوت اول والحذف
طارئ عليه كما ان الرفع اول والجزم والنصب طاريان عليه فاعطوا الاول
الاول والطاري الطاري والنصب فيهما محمول على الجزم لان الجزم في
الافعال نظير الجر في الاسما وكما ان النصب في التثنية والجمع محمول على
الجر وكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل فلم استوى النصب
والجزم في قولهم انت تفعلين للواحد وليس في الاسما الاحاد ما حمل نصبه
على جره قيل لان قولهم انت تفعلين تشابه لفظ الجمع الا ترى ان الجمع في حالة
النصب والجر يكون في اخره ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولك تفعلين
فلما اشبه لفظ الجمع حمل عليه ولهذا فتحوا النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك
كسروا النون في تفعلان وفتحوها من تفعلون حملا على تثنية الاسما وجمعها
وهذه الامثلة معربة لا حرف اعراب لها وذلك لما بينا من الاستحالة في
جعل اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان تفعلان وتفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما ان الزيدان

وانما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب صح

والزيدون تثنية وجمعاً للزيد قيل لان الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه وانما
لم يجز ذلك لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل يدل على المصدر والمصدر
لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس الا ان تختلف انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان
الفعل يدل على المصدر المبهم الدال على الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه والوجه
الثاني ان الفعل لو جاز تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته
وجمعه مع الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا فعل ذلك
الفعل مرتين او مراراً فلما لم يجز ذلك دل على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه الثالث
ان الفعل ليس بذات تقصد اليها بان يضم اليها غيرها كما يكون في الاسما
فلذلك لم يثنى ولم يجمع والوجه الرابع ان الفعل يدل على مصدر وزمان
فصار في المعنى كانه اثنان فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنى فلذلك لا يجوز تثنية
الفعل فان قيل اليس الالف في يفعلان يدل على التثنية والواو في يفعلو
يدل على الجمع في تفعلون قيل الالف والواو يدلان على التثنية والجمع ولكن
على تثنية الضمير وجمعه لا على تثنية الفعل وجمعه لما بينا والله اعلم

## باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قايل لم وجب ان تعمل انْ ولنْ واذنْ وكيْ النصب قيل
انما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها
النصب لان ان الخفيفة تشبه انّ الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم
فكذلك هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكي على ان
وانما حملت عليها لانها اشبهتها ووجه التشبيه بينهما ان ان الخفيفة تخلص
الفعل المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبا
فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها وحكي عن الخليل انه قال لا ينصب

شيا

شيا من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثرون على خلافه ويكون ان مع
الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان تفعل كذا خير لك كان
التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك واما لن ففيها قولان فذهب الخليل
الى انها مركبة من كلمتين واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة
الاستعمال كقولهم ويلمه ويل امه وركبوا احدهما مع الاخر فصار لن وذهب سيبويه
الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شي على حرفين ليس فيه زيادة
قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت اما زيدا فلن اضرب
لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل بان يقال ان
الحروف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى
ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركبت مع لا ودخلها معنى
التحضيض جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك
هاهنا ويمكن ان يقال على هذا ايضا ان هلا ضربت ويمكن ان يقال على هذا
ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها واما لن فمعنا ها
النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن فتستعمل على ثلاثة اضرب الاول
الا ان يكون عاملة وهي ان تدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال
وتكون جوابا نحو ان يقول القايل انا ازورك فيقول اذن اكرمك فيجب اعمالها
لا غير والثاني ان تدخل عليها الواو والفاء للعطف فيجوز اعمالها واهمالها
وذلك قولك ان تكرمني اكرمك واذن احسن اليك فيجوز اعمالها فينصب
الفعل بعدها كانها ابتدات بها فيرجع الى القسم الاول ويجوز اهمالها فيرتفع
الفعل بعدها لانه مع الضمير المستكن فيه خبر ابتداء محذوف والتقدير فيه
وانا اذن احسن اليك فيرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين

كلامين احدهما متعلق بالاخر نحو ان يدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تاتني
اذن اكرمك او بين المبتدا وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك فلا يجوز
اعمالها البتة وكذلك اذا دخلت على فعل الحال نحو قولك اذا اظنك كاذبا اذا اد دن
انك في حال ظن وذلك لان اذن انما عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل
على فعل الحال ولا يكون ما بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل
واما كي فتستعمل على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها وان تكون مع الفعل بمنزلة
الاسم الواحد نحو جيتك لكي تعطيني **والثاني** ان تعمل بتقدير ان لانهم يجعلونها
بمنزلة حرف جر لانهم يقولون كيمه كما يقولون لمه وانما وجب تقدير ان بعدها
وبعد الفا والواو واللام وحتى دون اخواتها قيل لثلاثة اوجه **الوجه**
**الاول** ان ان ليس لها معنى في نفسها كساير اذن وكي فلنقصان معناها
كان تقديرها اولى من ساير اخواتها **والثالث** ان ان لما كانت تدخل على
الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في ساير اخواتها فقد وجد فيها مزية
على ساير اخواتها واذا وجد فيها مزية على ساير اخواتها في حالة الاظهار
كانت اولى بالاضمار

ان ان في الاصل للعمل **والثاني** صح

## باب حروف الجزم

ان قال قايل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي في الفعل المضارع الجزم
قيل انما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم
وذلك لان لم ولما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي
كما ان ان التي للشرط والجزا تدخل على الفعل الماضي فتنقله الى معنى المستقبل
فقد اشبهت حروف الشرط وحروف الشرط تعمل الجزم فكذلك ما اشبهها
وانما وجب لحرف الشرط ان يعمل الجزم لانه يقتضي جملتين فلطول
ما يقتضيه حرف الجزاء اختير له الجزم لانه حذف وتخفيف واما لما فبمنزلة لم

في القتال

في القتال وكان محمولا عليه واما لام الامر فانما وجب ان يعمل الجزم لاشتراك الامر معنى
باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل اللام الجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير
اللام في اللفظ وان كان احدهما جزما والاخر وقفا واما لا في النهي فانما وجب
ان تجزم حملا على الامر لان الامر ضد النهي وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه
على نظيره ولما كان الامر مبنيا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيرا
له في اللفظ وان كان احدهما جزما والاخر وقفا على ما بينا فلهذا وجب ان
يعمل الجزم **فان قيل** اذا كان الاصل في لم ان يدخل على الماضي فلم نقل الى
لفظ فعل المضارع قيل لانه لما وجب ان تكون عاملة فلو لزم بعدها الماضي لما
تبين عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها **فان قيل** فهلا جوزتم
دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حروف الشرط والجزاء قيل الفرق
بينهما ظاهر وذلك لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل
المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف فاما لم
فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا
دخولها على المضارع الذي هو الاصل لما جوزنا دخولها على المضارع الذي هو
الفرع لانه اذا استعمل الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل

## باب الشرط والجزاء

ان قال قايل لم عملت ان الجزم في الفعل المضارع قيل انما عملت لاختصاصها وعملت الجزم
لما بينا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزا ولطول ما تقتضيه اختير لها
الجزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان من الالفاظ التي يجازى بها وهي
من وما واي ومهما ومتى واين واي واي حين وحيثما واذ ما فانما
عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها وكلها مبنية لقيامها مقام ان ما عدا

انا وسنذكر معانيهما ولم اقيمت مقام الحروف مستوفا في باب الاستفهام ان شا الله

فان قيل فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى ان العامل فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب اخرون الى ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف الشرط يعمل فيهما جميعا قال لان حرف الشرط تقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزا فلما عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال انهما جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضيا معا عملا معا واما من قال ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان عمله فيه اولى من الحرف فاما من قال انه مبني على الوقف فقال لان الفعل المضارع انما اعرب لوقوعه موقع الاسما والجواب هاهنا لم يقع موقع الاسما فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم على الجوار لان جواب الشرط مجاور فعل الشرط فكان محمولا عليه في الجزم والحمل على الجزم كثير في كلامهم قال الشاعر كانما ضربت قدام اعينها قطنا بمستحصد الاوتار محلوج وكان تقتضي ان يقول محلوجا فخفضه على الجوار ولقول الاخر كان نسج العنكبوت المرمل ولقولهم جحر ضب خرب وما اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها باعتراضات

فاما



فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيهما وحده فاعترض عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها واما من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك لان الاصل في الفعل ان لا يكون عاملا في الفعل واذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط له تاثير واضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما قول من قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففاسد ايضا وذلك لان الفعل الذي ثبت له المشابهة للاسم في موضع واستحق الاعراب بتلك المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون معربا بعد حروف النصب نحو لن يقوم وبعد حروف الجزم لم يقم وان لم يحسن ان يقع موقع الاسما ولكن لما ثبت له ان وقوعه موقع الاسما انما هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال لا لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع منه زوال جملة الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط لانه عامل معه لما بينا فاعرفه

## باب المعرفة والنكرة

ان قال قايل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد النكرة والمعرفة قيل حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو رجل وفرس وثوب ودار وما اشبه ذلك وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه فان قيل فباي شي يعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام نحو الفرس والغلام ودخول رب عليه نحو رب فرس وغلام وما اشبه ذلك فان قيل فعلى كم نوعا يكون المعرفة قيل على خمسة انواع الاسم المضمر والعلم والمبهم وهو

اسم الاشارة وما عرف باللام وما اضيف الى واحد من هذه المعارف، فاما الاسم
المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل، فاما المنفصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب
فاما المرفوع فنحو انا ونحن وانت وانتما وانتم وانتِ وانتن وهو وهما وهم
وهي وهن، واما المنصوب المنفصل فاياي وايانا واياك واياكما واياكم واياكِ
واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن، وذهب الخليل بن احمد الى انه
مظهر استعمل استعمال المضمر فمنهم من قال انه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا
يعلم اسم مبهم اضيف غيره، ومنهم من قال هو بكماله اسم مضمر ولا يعلم اسم مضمر
يختلف اخره غيره ومنهم من قال انه اسم مضمر اضيف الى الكاف فلا يعلم
اسم مضمر اضيف غيره، والصحيح ان ايا اسم مضمر والكاف للخطاب ولا موضع
لها من الاعراب، وذهب الكوفيون الى ان المضمر هو الكاف وايا عماد وهذا
ليس بصحيح لان الشي لا يعمد بما هو اكثر منه وقد بينا فساد ذلك مستقصى
في المسايل الخلافية، واما المتصل فعلى ثلاثة اضرب مرفوع ومنصوب
ومجرور، فاما المرفوع فنحو قمتُ وقمتَ وقمنا وقمتم وقمتِ وقمتن
والمضمر في قام وقاموا وقامت وقامتا وقمن والضمير في اسم الفاعل
نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب وما اشبه ذلك،
واما المنصوب المتصل فنحو رايتني ورايتنا ورايتك ورايتكما ورايتكم ورا
يتكِ ورايتكن ورايته ورايتهما ورايتهم ورايتهن ورايتها وما اشبه ذلك،
واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مرّ بي وبنا وبك وبكما وبكم وبكِ وبكن
وبه وبهما وبهم وبها وبهن وما اشبه ذلك فان قيل فلم كان للمرفوع
والمنصوب ضميران متصل ومنفصل ولم يكن للمجرور ولذلك قيل لان
المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله

الاترى

الاترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم فيرتفع بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي
وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم على الناصب كتقدم المفعول على الفاعل
والفعل فلما كانا يتصلان بالعامل تارة وينفصلان اخرى وجب ان يكون
لهما ضميران متصل ومنفصل، واما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله
ولا ينفصل بين عامله ومعموله الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون
ضميره متصلا لا غير، واما العلم فنحو زيد وعمرو وابي محمد وما اشبه ذلك،
واما المبهم فنحو هذا وهذان وهذه وهاتان وتلك وتيك وتانك وتينك
وهؤلاء وما اشبه ذلك، واما ما عرف بالالف واللام فنحو قولك الرجل والغلام
وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه بالالف واللام
معا، وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها وانما لما بنيت للتعريف
ساكنة ادخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدا بالساكن، والابتداء بالساكن محال،
وفي الخلاف بينهما كلام كثير لا يليق ذكره بهذا المختصر، فاما ما اضيف
الى احد هذه المعارف فنحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل
وغلام صاحب عمرو وما اشبه ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى ان الاسم المضمر
اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم الاسم المبهم ثم ما فيه الالف واللام، فاعرف
الضماير ضمير المتكلم لانه لا يشاركه فيه غيره ولا يقع الالتباس بخلاف غيره من
ساير المعارف والذي يدل على ان الضماير اعرف المعارف انها لا تفتقر الى
ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى ان الاسم
المبهم اعرف المعارف ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام، وهو قول ابن السراج
وذهب اخرون الى ان اعرف المعارف الاسم العلم لانه اول وضعه لا يكون

لما ذكرته من المضمر والمبهم ثم ما عرّف بالالف واللام، وهو قول ابي سعيد
السيرافي، فاما ما عرف بالاضافة فمعرفته بحسب ما يضاف اليه من المضمر
والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم بني
الاسم المضمر والمبهم من دون ساير المعارف قيل اما المضمر فانما بني لانه اشبه
الحرف لانه جعل دليلا على المظهر واذا جعل علامة على غيره اشبه تا التانيث
واذا اشبه تا التانيث فقد اشبه الحرف وما اشبه الحرف يجب ان يكون مبنيا،
واما المبهم وهو اسم الاشارة فانما بني لتضمنه معنى الاشارة فان قيل اين حرف الاشارة
قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الا ان القياس كان يقتضي ان يوضع للاشارة
حرف كغيرها من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي
والعطف والنداء والاستثناء الى غير ذلك الا انهم لما لم ينطقوا به وضمنوا معناه اسم
الاشارة وان لم ينطق به وجب ان يكون مبنيا

باب جمع التكسير

ان قال قايل لم جمع فَعْل بفتح الفاء وسكون العين في
القلة على افعُل وساير اوزان الثلاثي على افعال وهي فِعْل وفُعْل وفَعَل
وفَعُل وفَعِل وفِعَل وفِعِل وفُعُل وفُعَل يجمع على افعال لان فعلا اكثر
استعمالا من غيره من ساير الاوزان وافعُل اخف من الافعال فاعطوا ما يكثر
استعماله الاخف واعطوا ما يقل استعماله الاثقل ليعادلوا بينهما، فاما قولهم
فرخ وافراخ وانف واناف وزند وازناد في حروف معدودة فشاذ عليه
لا يقاس عليها على انهم قد تكلموا عليها فقالوا انما قالوا في فرخ افراخ لوجهين
انهم حملوه على طير فكما قالوا في جمع طير اطيار فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانه
في معناه، والوجه الثاني ان فيه الراء وهو حرف تكرير فتنزل
التكرير فيها بمنزلة الحركة فصار بمنزلة فعَل بفتح العين فجمع على افعال كجبل

واجبال

واجبال وجمل واجمال، قال الشاعر،

ماذا تقول لافراخ بذي مرخ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
القيت كاسبهم في قعر مظلمة ... فاغفر عليك سلام الله يا عمر

فاما انف فجمعوه على افعال فقالوا اناف لان فيه النون والنون فيه غنة فصارت
الغنة فيها بمنزلة الحركة وصار بمنزلة فعَل فجمع على افعال فاما زند فانما جمع على افعال
فقالوا ازناد لوجهين احدهما لما ذكرناه ان النون فيه غنة فصارت كانها متحركة
الوجه الثاني ان زندا في معنى عود وعود يجمع على اعواد فكذلك ما كان في معناه،
فان قيل ولم جمعوا فعلا اذا كانت عينه ياء او واوا على افعال ولم يجمعوه على
افعُل قيل لانهم لو جمعوه على قياس الصحيح لادى ذلك الى الاستثقال الا ترى
انك لو قلت في جمع بيت ابيُت وفي جمع عود اعوُد لادى ذلك الى ضم اليا
والواو والياء تستثقل عليها الضمة لانها معها بمنزلة يا و واو وكذلك الواو
ايضا تستثقل عليها الضمة لانها معها بمنزلة واوين فلما كان ذلك مستثقلا
عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم جمعوا بين فعال وفعول في جمع الكثرة
قيل لاشتراكهما في عدد الحروف وان كان في عددها حرف لين في الاخر
فان قيل فلم خصوا في جمع التكسير ما كان على فعل مما كان عينه واوا بفعال
نحو ثوب وثياب ومما عينه ياء بفعول نحو شيخ وشيوخ وهلا عكسوه قيل انما
لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على فعول الا ترى انه لو جمع على فعول
لكان يؤدي الى اجتماع واوين وضمة نحو ثووب وصووص وذلك مستثقل
لاجتماع واوين وضمة وجوز ذلك في اليا لانها اخف من الواو فكذلك خصوا
ما كان عينه واوا بفعال وما كان عينه ياء بفعول فان قيل فمن اين زعمتم
ان افعلا لا تكون الا في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن جمعوا فعلا بفتح العين

لانه كان يؤدي الى الاستثقال ولا يؤدي الى ذلك اذا جمع على فعال

على أفعُل قيل إنما قالوا أَزْمُن وإن كان القياس يجب أن يقال
أزمان لأنه لما كانت زمن في معنى دهر ودهر يجمع على أدهر فلذلك أيضًا
جمعوا زمنًا على أزمن لأنه في معناه، ولقولهم: أمنزلتي ميٍّ سلامٌ عليكما
هل الأزمن اللائي مضين رواجع، فإن قيل فلم جمع ما جاء على فُعال في
الأغلب على فِعلان قيل لأن فُعالًا مقصور من فُعال وما كان على فُعال فإنه
يجمع على فِعلان نحو غُراب وغِربان وعُقاب وعِقبان فلذلك ما كان مقصورًا
منه يجمع على فِعلان، فإن قيل فلم وجب تحريك العين من فَعْلة بفتح الفاء
وسكون العين في الجمع نحو جفنات وقصعات وسكنت في نحو خدلات
وصعبات قيل لأن فَعْلة بفتح الفاء وسكون العين تكون اسمًا غير صفة نحو
جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خدلة وصعبة فحركت العين منها إذا كانت
اسمًا غير صفة نحو جفنات وقصعات للفرق بينهما وبين الصفة نحو خدلات
وصعبات، فإن قيل فلم كان الاسم أولى من التحريك بالصفة وهلا عكسوا وكان
الفرق حاصلًا، قيل إنما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة لأن الاسم أقوى
وأخف من الصفة والصفة أضعف وأثقل فلما كان الاسم أقوى وأخف والصفة
أضعف وأثقل كان الاسم للتحريك أحمل، فأما قول الشاعر
أبت ذكرٌ عوّدن أحشاء قلبه خفوقًا ورفضات الهوى في المفاصل
فسكن رفضات والأصل فيه رفضات بفتح الفاء لأجل ضرورة الشعر
فإن قيل فلم إذا كانت العين من فعلة معتلة أو مضاعفة تكون ساكنة كالصفة
نحو عورات وبيضات وسلات وما أشبه ذلك قيل إنما كانت ساكنة إذا
كانت العين معتلة لأن الحركة توجب ثقلًا في الواو والياء فسكنوهما بعدًا من ثقل
الحركة عليهما وحرصًا على تصحيحهما ومن العرب من يفتح الواو والياء فيقول

عورات



عَوَرات وبَيَضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قرأ من قرأ عورات
بفتح الواو، قال الشاعر: أخو بيضات رائح متأوب رفيق
بمسح المنكبين سبوح، وإنما كانت ساكنة إذا كانت مضاعفة لئلا
يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستثقل ألا ترى أنك لو قلت
في جمع سلة سلَلات وملة ومَلَلات لكان ذلك مستثقلًا، فإن قيل
فلم جاز في جمع فُعلة بضم الفاء وسكون العين ضم العين وفتحها وسكونها نحو
ظلمة وظلمات وظلَمات وظلْمات قيل أما الضم فللإتباع وأما الفتح فعدولًا
من اجتماع الضمتين وأما السكون فللتخفيف كقولهم في عضُد عضْد، فإن قيل
فلم جاز في جمع فِعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وسكونها وفتحها نحو
سدرة وسدِرات وسدَرات وسدْرات قيل أما الكسر فللإتباع وأما
الفتح فعدولًا من اجتماع الكسرتين وأما السكون فللتخفيف كقولهم في كتِف كتْف
كما بينا في جمع فَعلة والألف والتاء في ذلك كله للقلة عند بعض النحويين
ويحتجون بما روي أن حسان بن ثابت أنشد للنابغة قصيدته التي يقول
فيها: لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دمًا فلم ير فيه
اهتزازًا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد أخطأت في بيت واحد في ثلاثة
مواضع وأغضيت عنها ثم حيث تلومني فقال له حسان وما تلك المواضع فقال
له الأول أنك قلت لنا الجفنات وهي تدل على عدد قليل ولا فخر لك بأن تكون
في ساحتك ثلاث جفنات أو أربع والثاني أنك قلت يلمعن واللمعة بياض
قليل فليس لك فيه كثير شأن والثالث أنك قلت يقطرن والقطر يكون
للقليل فلا يدل ذلك على فرط النجدة وكان يجب أن يقال الجفان ويسلن وهذا
عندي ليس بصحيح لأن هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء للقلة قال الله تعالى وهم في

الغرفات امنون والمراد به الكثرة لا القلة والذي يدل على ذلك انه جمع صحيح
فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون وكان قولهم الزيدون والعمرون للكثرة
والقلة فكذلك هذا الجمع فاما ما روي عن النابغة والحسان فقد كان ابو علي
الفارسي يقدح فيه ولو صح فيحتمل ان يكون النابغة قصد كل شي يدفع عنه
ملامة حسان ويعارضها في الحال **فان قيل** فلم جاز ان يكتفي ببناء القلة عن
بنا الكثرة نحو قلم واقلام ورسن وارسان واذن واذان وطنب واطناب
وكتف واكتاف وابل واابال وان يكتفي ببناء الكثرة عن بنا القلة نحو رجل
ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل والكثير
فجاز ان ينوي بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما جاز ذلك فيما قبل الجمع
بالواو والنون نحو الزيدون فجاز ان ينوي بجمع الكثرة جمع القلة كما يجوز
ان ينوي بالعموم الخصوص **فان قيل** فلم جمع ما كان رباعيا على مثال واحد
وهو مثال فعالل قيل لان ما كان على اربعة احرف لما كان اثقل مما كان
ثلاثة احرف الزم طريقة واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها لانها حروفه مح
اخف الحروف لانها قط لا تكون الا ساكنة **فان قيل** فلم حذف اخر ما كان
خماسيا في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انما وجب حذف اخر حروفه
لطوله ولو اتي به على الاصل لصار مستثقلا فحذفه طلبا للتخفيف وكان
الاخر اولى بالحذف لانه اضعف حروف الكلمة لان الحذف في اخر الكلمة اكثر
من غيره **فان قيل** فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل سفاريج بالياء قيل
لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن اللام المحذوفة منه **فان قيل**
فلم عوضوا بالياء دون غيرها قيل لان ما بعد الف التكسير مكسور فكانهم اشبعوا
الكسرة فنشأت الياء وذلك ليس بثقيل فلهذا كانت اولى من غيرها **فان قيل**

فلم

فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة قيل
انما حذفوا الزيادة اذا لم يقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصلي فالزيادة
اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يجتلبون لها الياء قبل الطرف
واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة فينبغي ان لا تحذف لانها
اولى بالثبات من المجتلبة **فان قيل** فلم قالوا مفتاح مفاتيح وجرموق
جراميق فقلبوا الالف والواو ياء وابقوا الياء على حالها قيل انما قلبوا الالف
والواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وابقوا الياء على حالها لان الكسرة اذا كان
يوجب قلب الالف والواو ياء فلان تبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق
الاولى فاعرفه

## باب التصغير

**ان قال قائل**
لم ضم اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم المصغر يتضمن المكبر
ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يسم فاعله وكما ضم اول فعل ما لم يسم فاعله على
الضم وكذلك اول الاسم المصغر **والوجه الثاني** ان التصغير لما صيغ له بنا
جمع له جميع الحركات فبني الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني
على الفتح تبقيتا للضمة وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد
على ثلاثة احرف دون ما كان على ثلاثة احرف لان ما كان على ثلاثة احرف
يقع ما بعد الياء منه حرف الاعراب ولا يجوز ان يبنى على الكسر **فان قيل** فلم
كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير قام
مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم دريهم وفي دينار
دنينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام درهم صغير وقام دنينير
مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظة زائدة جعلت بزيادة
حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه قام مقام ما يوجب التصغير

فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة ولم كانت ثالثة قيل انما كانت
ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير والتصغير والتكسير من واد واحد زادوا
فيه الياء لانها اقرب الى الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة لان الالف
التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل فلم حمل التصغير على التكسير من اين زعمتم
انهما من واد واحد قيل انما حمل التصغير على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى في م
كما ان التكسير يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجيل
قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت معناه
لانك نقلته من الكبر الى الصغر كما انك اذا قلت في تكسير رجل رجال غيرت
لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته من الافراد
الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انهما من واد واحد فان قيل لم الزموا التصغير
طريقة واحدة ولم يختلف ابنيته كاختلاف ابنية التكسير قيل لان التصغير
اضعف من التكسير الا ترى انك اذا قلت رجيل فقد وصفته بالصغر من غير
ان تضم اليه غيره واذا قلت رجال فقد ضممت اليه غيره وصيرت الواحد
جمعا فلما كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى
واحدا الزم طريقة واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغيير
ويكون كثيرا وقليلا وليس له نهاية ينتهي اليها خص بابنية تدل على القلة
والكثرة فلذلك اختلفت ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيا يحذف
اخر حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل انما وجب حذف اخر
حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في جمع التكسير لان التصغير يجري
مجرى التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال فيه سفيريج كما قالوا في
التكسير سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة رابعة حذفت واذا كانت

رابعة لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لان التصغير والتكسير من واد واحد
فان قيل فلم ردوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيا نحو شمس
وشميسة ولم يردوها اذا كانت على اربعة احرف نحو زينب وزيينب
قيل انما ردوا التاء في التصغير لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها الا ترى
انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نييب فردوا الالف
الى اصلها في باب الواو لانك تقول في تكسيره ابواب وبويب وبابا واصلها صح واصلها
في ناب الياء لانك تقول في تكسيره انياب ونييب في الاصل فاذا كان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان يكون بعلامة تانيث للفرق
بين المذكر والمؤنث وجب ردها في التصغير واختص رد التاء بالثلاثي لخفة لفظه
واما الرباعي فلم يرد فيه التاء لطوله وصار الطول بدلا من تاء التانيث فاما ما
لم يردوا فيه التاء في التصغير من الثلاثي نحو قولهم في تصغير قوس قويس وفي فرس
فريس وفي عرس عريس وفي حرب حريب وفي ناب الابل نييب وفي درع
الحديد دريع فاما ما اثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام
قديديمة وفي وراء وريئة وفي امام اميمة فقد تكلموا عليه فقالوا انما لم
يلحق التاء التصغير ما كان ثلاثيا لانه اجري مجرى المذكر لانه في معناه وذلك
لان القوس في معنى العود والقوس يطلق على المذكر والمؤنث والمذكر هو الاصل
فبقي لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس والحرب في الاصل مصدر
حربته حربا والمصدر في الاصل مذكر والناب روعي فيهما معنى الناب الذي
هو السن وهو مذكر لانها سميت به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع
الذي هو القميص وانما اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيا نحو قديديمة
ووريئة واميمة لوجهين احدهما ان الاغلب في الظروف ان يكون

مذكرة ولو لم يدخل التاء في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر ثم

والوجه الثاني انهم زادوا التاء تاكيدًا للتانيث ويحتمل وجهًا اخر ثالثًا

وهو انهم اثبتوا التاء تنبيهًا على الاصل المرفوض كما صححوا الواو في القود والحوكة

تنبيهًا على ان الاصل في باب ودار بوب ودور على كل حال فكلا القسمين

شاذ لا يقاس عليه **فان قيل** فلم خالفوا بين تصغير الاسماء المبهمة وما اشبهها

وبين الاسماء المتمكنة قالوا في تصغير ذا ذيا وفي الذي اللذيا وفي التي اللتيا

قيل انما فعلوا ذلك جريًا على اصولهم كلها في تغير الحكم عند تغير الباب لان

الاسماء المبهمة لما كانت مغايرة للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكمًا غير حكم الاسماء

المتمكنة لتغايرهما فلم يضموا اوايلها في التصغير كما فعلوا ذلك في الاسماء المتمكنة

وزادوا في اواخرها الفًا ليكون علمًا للتصغير كالضمة في اوايل الاسماء

المتمكنة وجوزوا ان يقع ياء التصغير فيهما ثانية كقولهم في ذا ذيا وفي تا تيا

**فان قيل** فلم لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيه ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة

قيل انما لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لان اوايلها

مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء المتمكنة فان

اوايلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها **فان قيل** فلم زادوا

الالف في اخرها علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف في اخرها علامة

زيادة الالف في اخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فجعل في اخرها الف

ليكون على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي الة الاعراب عليه ؛ فاعرفه

## باب النسب

**فان قال قايل** فلم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورًا ما قبلها نحو زيدي وعمري وبغدادي

ومصري وما اشبه ذلك قيل اولا انما كانت ياء تشبيهًا بياء الاضافة لان

النسب

في معنى الاضافة فلهذا كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الاضافة

وكانت الياء مشددة لان النسب ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا

على هذا المعنى وكان مكسورًا ما قبلها توطيدًا لها **فان قيل** فلم حذفوا

تاء التانيث في النسب نحو قولهم في النسب الى مكة مكي وما اشبه ذلك قيل

لخمسة اوجه **الوجه الاول** انها انما حذفت لئلا يقع في حشو الكلمة وتاء

التانيث لا تقع في حشو الكلمة **والوجه الثاني** انما حذفت لئلا يؤدي الى الجمع بين

تاءي التانيث في النسب الى المونث اذا كان المنسوب اليه مونثًا الا ترى انك لو قلت

في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصرتي لقلت في المونث

امراة كوفتية وبصرتية فلما كان ذلك يودي الى الجمع بين علامتي تانيث في المونث

نحو كوفتية وبصرتية والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز حذفوا

التاء من المذكر لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في المونث **والوجه الثالث**

انما حذفت لان ياء النسب قد ينزل منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد

والجمع الا ترى انهم قالوا رومي وروم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع

بياء النسب كما فرقوا بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمرة

وتمر فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا

بين علامتي تانيث **والوجه الرابع** انما حذفت لان هذه التاء حكمها ان

يقلب في الوقف هاء فلما كانت تتغير ولا يمكن ان يجري على حكمها في ان

تكون تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم **والوجه الخامس** ان تاء

التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك

ههنا تحذف تاء التانيث **فان قيل** فلم حذفت الياء في فعيلة وفعيلة

كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى ربيعة ربعي دون ياء فعيل وفعيل

كقولهم الى ثقيف ثقفي وفي النسب الى هذيل هذلي **قيل** انما وجب حذف اليا
في باب فعيلة وفعيلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف وهما طلبا للتخفيف
وتاثير التغيير بحذف تا التانيث وباب فعيل وفعيل ليس فيه الا سبب
واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب فعيلة وفعيلة سببان موجبان
لزم الحذف ولما كان في باب فعيل وفعيل سبب واحد لم يلزم الحذف

**فان قيل** فلم قالوا حنفي بالفتح وان كان الاصل فيه الكسر **قيل** لانهم
قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شقرة شقري والى نمر
نمري بالفتح وان كان الاصل فيه الكسر طلبا للتخفيف الا ترى انهم قالوا شقري
ونمري بالكسر لادى ذلك الى توالي كسرتين بعدها يا مشددة وذلك مستثقل
فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا شقري ونمري وكذلك هاهنا وكذلك
قالوا في النسب الى علي علوي بالفتح لانهم لما حذفوا اليا الاولى التي هي يا
فعيل بقي على وزن فعل فابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار كرحًا وعصًا فقلبوا من الالف واوا فقالوا علوي
كما قالوا رحوي وعصوي **فان قيل** فلم وجب قلب الالف في رحا
وعصا واوا **قيل** انما وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى
من يا النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان في كلمة واحدة فوجب فيهما القلب
وكان القلب اولى من الحذف لكثرة ما يلحقه النسب من التغيير وكان
التغيير بالحذف ابلغ من القلب واقوى فلهذا كان القلب اولى وكان قلب
الالف واوا اولى من قلبها يا لانها لو قلبت يا لادى ذلك الى اجتماع الا
الامثال الا ترى انك لو قلت رحيي وعصيي لادى ذلك الى اجتماع ثلاث
ياات وذلك مستثقل فعدلوا عن اليا الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال

ما قبلها

قلبت

**فان قيل** فلم قالوا في النسب الى شجٍ شجوي **قيل** لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للعلة
التي ذكرناها فانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتحق بالمقصور نحو
عصًا ورحًا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي **فان قيل** فلم قالوا
في النسب الى معطٍ وقاضٍ معطي ومعطوي وقاضي وقاضوي **قيل** اما من
قال معطوي فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها واوا كما ابدل فيما كان على ثلاثة
احرف نحو رحوي وعصوي واما قاضوي فابدل من الكسرة فتحة وقلبت اليا
الفا فصار قاضيا كمعطي فقال قاضوي كما قالوا معطوي واما من قال معطي
وقاضي فحذف الالف واليا فلان الالف ساكنة واليا الاولى من يا النسب ساكنة
وساكنان لا يجتمعان فحذفت الالف لالتقا الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة
احرف **فان قيل** فلم وجب حذف الالف واليا اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجي والى مشترٍ مشتري **قيل** انما وجب حذف
الالف واليا من الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة واذا كان الحذف
فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك **فان قيل** فلم لزم الحذف
فيما كان على اربعة احرف في النسب الى بشكى بشكي والى جمزى جمزي **قيل**
لانه لما توالت فيه ثلاث حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف
لان الحركة قد تتنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف زينب لان
الحركة الحقته بما كان على اربعة احرف فكذلك هاهنا الحقته الفتحة بما كان على
خمسة احرف **فان قيل** فلم وجب حذف اليا المتحركة مما قبل اخره يا مشددة
نحو قولهم في النسب الى اسيّد اسيدي وما اشبه ذلك **قيل** لئلا يجتمع اربع
ياات وكسرتان وذلك مستثقل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى ولانهم لما حذفوا

الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلذلك كان حذف
المتحركة اولى **فان قيل** فلم وجب قلب همزة التانيث في النسب واوا نحو قولهم
في حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى كساء وعلباء وما اشبه ذلك قيل
لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن حركة التانيث التي توجب ثقلا فوجب
قلبها واوا فاما همزة كساء فلم يجب قلبها لانها منقلبة عن حرف اصلي فاجريت
مجرى الهمزة الاصلية نحو قراء ووضاء وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف اصلي
فاجريت ايضا مجرى الهمزة الاصلية وكما لا يجب قلب الهمزة الاصلية واوا في النسب
فكذلك ما اجري مجراها **فان قيل** فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى
الجمع كقولهم في النسب الى الفرايض فرضي وما اشبه ذلك قيل لان نسبه
الى الواحد بدلا عن كثرة نظيره فيما وحكم الواحد من الفرايض كحكم الجمع واذا
كان حكم الواحد كحكم الجمع وجب الرد الى الواحد لانه اخف في اللفظ مع انه الاصل
فاما قولهم انماري ومدايني فانما نسبوا الى الجمع لانه صار اسم شي بعينه وليس
المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع فلما صار اسما للواحد
تنزل منزلة الواحد فاعرفه

## **باب اسماء الصلات**

**ان قال قايل** لم سمي الذي والتي ومن وما واي
اسما الصلات قيل لانها تفتقر الى الصلات توضحها وتبينها لانها لا تفهم
معناها بانفسها الا ترى انك لو ذكرتها عن غير صلة لم يفهم معناها ما لم يضم
الى شي بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي
اخوها ذاهب او التي ذهب اخوها وكذلك سايرها وفي الذي اربع لغات
الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة واللذ بكسر الذال من غير ياء واللذ بسكون
الذال من غير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي بياء ساكنة والتي بياء مشددة



واللت بكسر التاء من غير ياء واللت بسكون التاء من غير ياء والالف واللام فيهما
زايدتان وليستا فيهما للتعريف لان التعريف بصلتهما وهي الجملة التي بعدها
بدليل اخواتها نحو من وما ولو كانتا للتعريف لادى ذلك الى ان يجتمع فيهما
تعريفان وذلك لا يجوز **فان قيل** فلم دخلت الذي والتي في الكلام قيل
توصلا الى وصف المعارف بالجمل لانهم لما راوا النكرات توصف بالمفردات
والجمل نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب
اخوه وما اشبه ذلك ولم يحبوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة واثروا التسوية
بينهما جاوا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلا الى وصف
المعارف بالجمل كما اتوا بذو التي بمعنى صاحب توصلا الى الوصف بالاسما
الاجناس نحو مررت برجل ذي مال واتوا باي توصلا الى نداء فيه الالف ما
واللام نحو يا ايها الرجل وما اشبه ذلك **فان قيل** فلم وجب العايد من الصلة
الى الموصول قيل لان العايد يعلقها بالموصول ويتممه بها ولهذا لم يجز ان
يرتفع زيد يخرج في قولهم الذي خرج زيد لانه يؤدي الى انه يخلو الصلة من العايد
الى الموصول **فان قيل** فلم حذف في **قوله تعالى** اهذا الذي بعث الله رسولا
قيل لان العايد ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه وانما
جاز حذفه لانه صار للاسم الموصول والفعل والمفعول بمنزلة شي واحد فلما صارت
هذه الاشياء بمنزلة الشي الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول اولى
لان المفعول فضلة في الكلام بخلاف غيره من هذه الاشيا فكان حذفه اولى
**فان قيل** فهل يجوز ان يكون الاسماء المفردة صلات قيل لا يجوز ذلك لان اسما
الصلات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى الوصف بالجمل كما اتوا بذو توصلا الى
الى الوصف بالاجناس وباي توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو

المعنى الاجناسي ولا يأتي بعدا اي الا ما فيه الالف واللام فلهذا لكل هاهنا لا يجوز
ان يكون الصلات الا جملة ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراة من قرا تماما
على الذي احسن بالرفع والتقدير فيه على الذي هو احسن وكذلك قوله تعالى
مثلا ما بعوضة بالرفع فالتقدير ما هو بعوضة وكذلك قوله تع ايهم اشد
على الرحمن عتيا اي هو اشد فحذف المبتدا في هذه المواضع كلها وحذف المبتدا
جايز في كلامهم فان قيل فهذه الضمة في ايهم ضمة اعراب او ضمة بنا قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بنا لانهم لما حذفوا المبتدا
من صلتها دون ساير اخواتها نقصت فبنيت وكان بناوها على الضم اولى
لانها اقوى الحركات فبنيت على الضم كقبل وبعد والذي يدل على انهم بنوها
لحذف المبتدا انهم لو اظهروا المبتدا فقالوا اضرب ايهم هو في الدار لنصبوا ولم
يبنوه وذهب الخليل الى ان الضمة ضمة اعراب وهو يرفعه على الحكاية والتقدير
عنده ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له ايهم وذهب يونس الى الغاء الفعل
قبله وينزل الفعل المؤثر في الالغاء منزلة افعال القلب والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية والحكاية انما يكون بعد
جري الكلام لتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح ابتدا من غير تقدير قول
قايل قاله واما قول يونس فضعيف جدا لان الفعل اذا كان موثرا لا يجوز
الغاوه فان قيل فلم بنيت اسما الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة
لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض
الكلمة مبني والوجه الثاني ان هذه الاسما لما كانت لا تفيد الا مع كلمتين
فصاعدا اشبهت الحروف لانها لا تفيد الا مع كلمتين فصاعدا فان قيل
فاي لم كانت معربة دون ساير اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم ابقوها

على



على الاصل في الاعراب تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل
المضارع اذا اتصل به نون التوكيد او ضمير جماعة النسوة تنبيها على ان الاصل التأكيد
في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها ونقيضها
ونظيرها جزء ونقيضها كل وهما معربان فكانت معربة فاعرفه

## باب حروف الاستفهام

ان قال قايل
كم حروف الاستفهام قيل ثلاثة احرف الهمزة وام وهل وما عدا هذه
الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت مقامها فالاسما من وما وكم وكيف
والظروف اين واي ومتى واي حين وايان واي تحكم عليها بما تضاف
اليه فاما الهمزة وام فقد بيناهما في باب العطف واما هل فتكون استفها ما
وتكون بمعنى قد قال الله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
اي قد اتى قال الشاعر سايل فوارس يربوع لشدتنا
اهل راونا بسفح القف ذي الاكم اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل
استفهاما لان الهمزة للاستفهام وحروف الاستفهام لا تدخل على حرف
الاستفهام فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسما مقام حروف الاستفهام
قيل انما اقاموها مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها
موضع يختص به فمن سوال عمن يعقل وما سوال عما لا يعقل وكم سوال
عن العدد وكيف سوال عن الحال واين واي سوال عن المكان ومتى واي
حين وايان سوال عن الزمان واي تحكم عليها بما تضاف اليه فانها لا تكون
الا مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب زيد او عمرو
وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لان من سوال عمن يعقل
لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد

وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان اين سوال عن المكان لا عن الزمان
وكذلك لو قلت متى الخروج لوجب ان يقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه
ذلك ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لان متى سوال عن الزمان لا عن المكان
وكذلك سايرها **فان قيل** فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة
الاستفهام وهم يتوخون الايجاز والاختصار في كلامهم قيل انما فعلوا ذلك للمبالغة
في طلب الايجاز والاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي تدل
عليه الا ترى ان من تشتمل على جميع من يعقل واين تشتمل على جميع الامكنة ومتى
تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سايرها فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس
كان فيها فايدة ليست في الهمزة الا ترى انك اذا قلت ان زيدا عندك لجاز ان لا
يكون زيد عندك فيقول لا فيحتاج الى ان يعيد السوال ويعيد شخصا شخصا
وربما لا يذكر ذلك الشخص الذي هو عنده فلا يحصل لك الجواب عمن عنده لانه
لا يلزم ذلك في سوالك فلما كان ذلك يودي الى التطويل لان استيعاب
الاشخاص مستحيل اي بلفظ يشتمل على جميع من يعقل وهي من واقاموها مقام
الهمزة ليلزم السوال الجواب عمن عنده وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في
المسجد لجاز ان يكون في واحد منهما فتقول لا فيحتاج الى ان يعيد السوال
ويعدد مكانا مكانا وربما لا تذكر ذلك المكان الذي هو فيه حاصل فلا يحصل
لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزمه ذلك في سوالك فلما كان ذلك يودي الى التطويل
اي باين لانها تشتمل على جميع الامكنة ويلزم المسوال الجواب عن مكانه وكذلك
لو قلت ايخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فيحتاج ايضا
الى التكرير في السوال وربما لا تذكر ذلك اليوم الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يودي
الى التطويل اقاموا متى مقامها لانها تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل اين



على جميع الامكنة وكذلك سايرها فلهذا المعنى من الايجاز والاختصار اقاموها مقام
الهمزة **فان قيل** فلم كانت مبنية ما عدا ايا قيل انما بنيت لانها تضمنت معنى
حرف الاستفهام وهو الهمزة فاما ايا فانما اعربت وان كانت حرف الاستفهام
لما بينا في باب اسماء الصلة من قبل فاعرفه **باب**
**الحكاية** **ان قال قايل** لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها تزيل
الالتباس وتزيد التوسع في الكلام **فان قيل** فهل تجوز الحكاية في غير الاسم
العلم والكنية قيل اختلف العرب في ذلك فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف
كلها دون النكرات **قال الشاعر** **سمعت الناس ينتجعون غيثا**
**فقلت لصيدح انتجعي بلالا** فقال الناس بالرفع كانه سمع قايلا يقول الناس
ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة
والنكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان
واما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رايت
زيدا من زيدا واذا قال مررت بزيد من زيد فيجعلون من في موضع رفع
بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويحكون الاعراب وتكون الحركة قايمة مقام
الرفع التي تجب لخبر المبتدا فاما بنو تميم فلا يحكون ويقولون من زيد بالرفع
في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لانه مبتدا وزيد هو الخبر فلا يحكون
الاعراب وهو القياس والذي يدل على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني تميم
في العطف والوصف والعطف كقولك اذا قال القايل رايت زيدا الظريف
من زيد الظريف **فان قيل** فلم خص اهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية
قيل لان الاسم العلم والكنية غيروا ونقلا عن موضعهما فلما دخلهما التغير فالتغير
يونس بالتغيير **فان قيل** فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام

عن النكرة في حالة الرفع والنصب والجر والتانيث والتثنية والجمع نحو منوا
ومنا ومني ومناة ومنين ومنون ومنين ومنتان ومنتين ومنين
ومنات ومنتان هل هي اعراب اولا قيل هذه الزيادات التي تلحق من من منه
تغيرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من وجهين احدهما ان من
مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب **والوجه الثاني** ان الاعراب يثبت في الوصل
ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب فان الاعراب يثبت في الوقف ويسقط
في الوصل فدل على انه ليس باعراب **فاما قول الشاعر**
**أتو ناري فقلت منون انتم ✽ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما**
فاثبتوا الزيادة في حال الوصل والجواب عنه من وجهين احدهما انه اجرى الوصل
مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان للضرورة فلا يكون فيه حجة **والثاني**
يجوز ان يكون من قبيلة معربون من فقد حكي عن سيبويه انه قال من
العرب من يقول ضرب من مني كما يقول ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في بدل من منا
لغة من اعرابها وانما وقع في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام
الزيدون وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه

## باب الخطاب ان قال قايل

ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل اول كلامك للمسول عنه الغايب
واخره للمسول عنه المخاطب فتقول اذا سالت رجلا عن رجل كيف ذلك الرجل
يا رجل واذا سالته عن رجلين قلت كيف ذلك الرجلان يا رجل واذا سالته
عن رجال قلت كيف اوليك الرجال يا رجل واذا سالت رجلا عن امراه قلت
كيف تلك المراه يا رجل فاذا سالته عن امراتين قلت كيف تانك المراتان
يا رجل واذا سالته عن نسوة قلت كيف اولايك النسوة يا رجل واذا سالت
امراة



امراة عن امراة قلت كيف تلك المراة يا امراة واذا سالتها عن امراتين قلت
تانك المراتان يا امراه واذا سالتها عن نسوه قلت كيف اوليك النسوه يا امراة
واذا سالت امراه عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا امراه واذا سالتها عن رجلين
قلت كيف ذانك الرجلان يا امراة واذا سالت اثنين عن امراة قلت كيف تلكما
المراه يا رجلان **قال الله تعالى** الم انهكما عن تلكما الشجرة واذا خاطبت نسوة
واشرت الى رجل قلت كيف ذلكن الرجل يا نسوة **قال الله تعالى** فذلكن الذي
لمتنني فيه وعلى هذا قياس هذا الباب **فان قيل** فلم قدم المشار اليه الغايب
قيل عناية بالمسول عنه والكاف بعد اسماء الاشارة وهي ذلك وتلك واولايك لمجرد
الخطاب ولا موضع لها من الاعراب لانه لو كان له موضع من الاعراب لكان موضعهما
الجر بالاضافة وذلك محال لان اسما الاشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت
بمنزلة الكاف في النجاك لان ما فيه الالف واللام لا تضاف بمنزلة الكاف في اياك
لانه مضمر والمضمرات كلها معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك زايدة
للتثنية كما في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هاذلك ولا هاتلك واصل اللام ان
يكون ساكنة **فان قيل** فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انما كسرت لوجهين
احدهما انها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها **والثاني**
انما كسرت لئلا يلتبس بلام الملك الا ترى انك لو قلت ذلك بفتح اللام لالتبس
وتوهم السامع ان المراد ان هذا الشي ملك لك فلما كان يودي الى الالتباس
كسرت اللام الزايدة لهذا الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت
في المونث للفرق بينهما والكاف في تلكما ايضا للخطاب وما علامة للتثنية
وكذلك الكاف ايضا في اولايكم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر
وكذلك الكاف ايضا في اولايكن للخطاب والنون المشددة علامة لجمع المونث

ومن العرب من يأتي بالكاف مفتوحة في التثنية والجمع على خطاب الواحد فافهم المعنى
قال الله تعالى ذلكن بما قدمت ايديكم ولم يقل ذلكم • وقيل انما افرد لانه اراد
به الجمع كانه قال ذلك ايها الجمع والجمع لفظه مفرد **باب**
**الالفات** • **ان قال قايل** على كم ضربا الالفات التي تدخل في اوايل
الكلم • قيل على ضربين همزة وصل وهمزة قطع • فهمزة الوصل هي التي تصل
ما قبلها بما بعدها في الوصل وكذلك سميت همزة وصل • وهمزة القطع هي التي تقطع
ما قبلها عن الاتصال بما بعدها ولذلك سميت همزة القطع **فان قيل**
ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلام قيل في جميع اقسام الكلام من الاسم والفعل ليس بمصدر وعلى اسم هو
والحرف اما الاسم فيدخل منه على اسم هو مصدر • فاما ما ليس بمصدر فابن
وابنة واثنان واثنتان واسم واست وامرؤ وايمن الله • والهمزة وامرأة
في اوايل هذه الكلم عوضا من اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة فايمن انها
فاما امرؤ وامرأة فانما ادخلت عليهما لما كان اخرهما همزة والهمزة معرض التغيير
فنزل منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام وادخلت عليهما كما ادخلت على
ما حذف منه اللام • فاما ايمن فهو جمع يمين الا انهم وصلوها لكثرة الاستعمال
وقيل انهم حذفوها حذفا وزيدت الهمزة في اوله لئلا يبتدأ بساكن • واما ما كان ن
مصدرا فنحو انطلاق وانقطاع واحمرار واحميرار واستخراج واغديدان
واخرواط واسحنكاك واسلنقاء واحرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك •
واما الفعل فتدخل همزة الوصل منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق
واقتطع واحمر واحمار واغدودن واخروط واسحنكك واسلنقى واحرنجم
واسبطر وما اشبه ذلك • وانما دخلت همزة الوصل في اوايل هذه الافعال ومصادرها دما
لئلا يبتدأ بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من



الفعل الذي يسكن منه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع لئلا يبتدأ
بالساكن • واما الحروف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على حرف واحد وهي لام التعريف
نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك • في قول سيبويه للعلة التي ذكرناها • واما الخليل
فذهب الى ان الالف واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة
الاستعمال **فان قيل** فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف وايمن • قيل اما الهمزة
مع لام التعريف ففتحت لاوجه ثلاثة **الاول** ان الهمزة لما دخلت على لام التعريف
وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل **والوجه**
**الثاني** ان الحرف اثقل فاختاروا له الفتح لانه اخف الحركة **والوجه الثالث** ان الهمزة ح الكلام الحركات
مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام فاختاروا لها اخف الحركات وهو الفتح فاما
همزة ايمن فانما بنيت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون همزة قطع
مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه **والثاني**
انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حروف القسم وهو الواو فلما ناب عن الحروف
شبه بالحروف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف
**فان قيل** فلم ضمت الهمزة في نحو ادخل وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك
قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الاصل في هذه الهمزة
الكسر وانما ضمت في نحو ادخل وما اشبهه لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل
ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل • وذهب الكوفيون الى ان همزة
الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان كان مضموما
ضمت وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع لان همزة القطع ليس
لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينهما فرقا على التقريب فنقول تفرق بين همزة الوصل
وبين همزة الوصل وبين همزة القطع في الاسما بالتصغير فان ثبتت في التصغير

ففي همزة قطع وان سقطت فهي همزة وصل نحو همزة اب وابن فالهمزة في اب همزة
قطع لانها تثبت في التصغير لانك تقول في تصغيره ابيّ والهمزة في ابن همزة
وصل لا تسقط في التصغير لانك تقول بُنيّ وتفرق بين همزة الوصل في الافعال
بان يكون بالمضارع فيه مفتوحة لا مضمومة فان كانت مفتوحة ففي همزة وصل
نحو ما قدمناه وان كانت مضمومة ففي همزة قطع نحو اجمل واحسن وما اشبه ذلك
لانك تقول في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة قطع
كالفعل وانما كسرت من اجمال ونحوه كيلا يلتبس بالجمع فانهم لو قالوا اجمل اجمالا
بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلما كان ذلك يؤدي الى اللبس كسروا
الهمزة لازالة اللبس **فان قيل** فلم فتحوا حروف المضارعة من الثلاثي وضموها
من الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا
الاكثر الاخف والاقل الاثقل ليعادلوا بينهما **فان قيل** فالخماسي والسداسي
اقل من الرباعي فهلا وجب ضمه قيل انما وجب فتحه لوجهين احدهما ان الكثرة
النقل في الثلاثي من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الاكثر
اولى من الحمل على الاقل **والثاني** ان الخماسي والسداسي ثقيلان لكثرة حروفهما
فلو بنوهما على الضمة لادى ذلك الى ان يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضمة
وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو الفتح على ان بعض العرب يضم
حروف المضارعة منهما فيقولون يُنطلق ويُستخرج بضم حرف المضارعة حملا على
الرباعي

## باب الامالة

**ان قال قائل** ما الامالة قيل ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء **فان قيل**
فلما دخلت الامالة الكلام قيل طلبا للتشاكل لئلا تختلف الاصوات فتتنافر

ومن



ومن جاورهم

وهي تختص بلغة اهل الحجاز من بني تميم وغيرهم وهي فرع على التفخيم والتفخيم هو
الاصل بدليل ان الامالة تفتقر الى اسباب توجبها وليس التفخيم كذلك **فان
قيل** فما الاسباب التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف منقلبة عن ياء او لان
الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء او الامالة للامالة فهذه ستة اسباب
توجب الامالة. فاما الامالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في العالم عالم وفي سالم
سالم. واما الامالة لكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع فنحو قولهم في خاف
خاف فاملوا لان الخا تكسر في خفت. فاما الامالة للياء فنحو قولهم في شيبان
شيبان وفي غيلان غيلان. واما الامالة لان الالف منقلبة عن الياء
فنحو قولهم في رحى رحى وفي رمى رمى. واما الامالة لان الالف تنزل منزلة
المنقلبة عن الياء فنحو قولهم في حبارى حبارى وفي سكارى سكارى
واما الامالة للامالة فنحو رايت عمادا وقرات كتابا **فان قيل** فما يمنع من
الامالة قيل حروف الاستعلاء والاطباق وهي الصاد والضاد والظاء و الطاء
والطاء والغين والخاء والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة **فان
قيل** لم منعت هذه الحروف الامالة قيل لان هذه الحروف مستعلية وتتصل
بالحنك الاعلى فتجذب الالف الى الفتح وتمنعها من التسفل بالامالة
**فان قيل** فلم اذا وقعت بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت
مكسورة قبلها لم تمنع الامالة قيل انما منعت من الامالة اذا وقعت مكسورة
بعد الالف لانه يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار
وحروف الاستعلاء تقتضي التصعد فلو اميلت ها هنا لادى ذلك الى التصعد
بعد الانحدار وذلك صعب ثقيل فلهذا امتنعت من الامالة بخلاف ما اذا
وقعت

مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا اثبت المستعلي مكسورا
ضعف استعلاؤه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد والانحدار بعد التصعد
سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا جازت الامالة اذا وقعت
قبل الالف مفتوحة نحو صامت وذلك انحدار بعد تصعد قيل لان الحرف
المستعلي مفتوح والحرف المستعلي اذا كان مفتوحا ازداد استعلاء فامتنعت
الامالة بخلاف ما اذا كان مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاءه وتصيره
سلما الى جواز الامالة ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد
فقط وانما كان لان الكسرة ضعفت استعلاءه ولانه انحدار بعد تصعد فاعتبارا
بهذين الوصفين جازت الامالة وههنا وان وجد احدهما وهو كونه
انحدارا بعد تصعد ولم يوجد الاخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة
التي هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب الامثال مع الكسرة بمنزلة النزول
من موضع عال بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة التنزل من
موضع عال من غير درجة ولا سلم فبان الفرق بينهما فان قيل فلم اذا كانت
الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واما اذا كانت مكسورة اوجبت
الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فكانه
قد اجتمع فيها فتحتان او ضمتان فلهذا منعت من الامالة واذا كانت
مكسورة فكانه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك اوجبت الامالة فان قيل
فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار
البوار وما اشبه ذلك قيل انما غلبت الامالة للراء المكسورة مع حرف
المستعلي لان الكسرة في الراء اشبعت تكريرا لان الحركة تقوى بقوة الحرف
الذي يتحملها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد

المستعلي

وكما غلب

ضعفت



وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحروف قيل لان الامالة ضرب من التصرف
او ليدل الالف على ان اصلها الياء والحروف لا تتصرف ولا تكون الفاتها
منقلبة عن ياء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في بلى ويا في النداء قيل
اما بلى فانما اميلت لانها اغنت عن الجملة واما يا في النداء فانما اميلت لانها
قامت مقام الفعل فجازت امالتها كالفعل باب

## الوقف

ان قال قائل على كم وجها تكون الوقف قيل على خمسة
اوجه السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان تضم شفتيك
من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضرير والروم وهو ان تشير الى
الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضرير والتشديد وهو
ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر وهذا خالد والاتباع وهو ان تحرك
ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا بحركة الحرف الاخير في الرفع والجر
وهذا نحو قولك بكر ومررت ببكر فان قيل فلم اختصوا الوقف بهذه
الخمسة قيل اما السكون فلان راحة المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ
من الكلمة والوقف عليها والوجه بالسكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا
من التنوين الفا في حال النصب ولم يبدلوا من التنوين واوا في حال الرفع
ولا ياء في حال الجر قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا من التنوين الفا في حال
النصب لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجر فان الضمة والكسرة ثقيلتان
والوجه الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واوا قبلها ضمة وليس في كلام
العرب اسم متمكن في اخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء في
حال الجر لكان ذلك يؤدي الى ان يلتبس بياء المتكلم فلذلك لم يبدلوا

منه يدل على ان من العرب من يبدلوا في حال الرفع واوا وفي حال الجر ياء ومنهم
من لا يبدل في حال النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في حالة الجر
ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال في حال النصب وترك الابدال
في حال الرفع والجر على ما بينا واما الاشمام فالمراد به ان يبين ان هذه الكلمة
حال حركة في حال الوصل ولذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجز الاشمام
في الجر قيل لانه يؤدي الى تسوية المختلفة واما الاتباع فلانه لما وجب التحريك
لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة في حالة الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة
الوصل فكانت اولى من غيرها قال الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر
وكذلك حكم الكسر في قول الاخر ارتني حجلا على ساقها فهش الفواد لذاك الحجل
بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع
والجر قيل لان حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا كان منونا في حالة النصب نحو قولك
رايت بكرا ولا يلزمه في حالة الرفع والجر فان قيل فهلا جاز فيما لم يكن فيه
تنوين نحو قولك رايت بكرا ولا يلزمه في حالة الرفع والجر قيل حملا على ما فيه
التنوين لان الاصل هو التنكير فان قيل فهلا جاز ان يقال هذا عدل
بضم الدال ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكر ومررت ببكر
قيل لانهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لادى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم
لانه ليس في كلامهم شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا نظير له
في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حقو احق وجرو واجر
وقلنسوة قلنس فقالوا هذا عدل بكسر الدال لان له نظيرا في كلامهم نحو ابل
واطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر السين لانه ليس في الاسماء شيء على وزن
فعل الا دئل اسم دويبة ورئم اسم الستة وهما فعلان نقلا الى الاسمية

وحكى



وحكى بعضهم وعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم
رفضوه وعدلوا عن الكسر الى الضم فقالوا هذا بسر بضم السين لان له نظير
في كلامهم نحو طنب وحرض فاعرفها

## باب الادغام

ان قال قايل ما الادغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير ان تفصل بينهما
بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة فان قيل فعلى كم ضربا الادغام
قيل على ضربين ادغام حرف في مثله وادغام حرف في مقاربه بعد القلب فاما ادغام الحرف في مثله
فنحو شق وود والاصل فيه شقق وودد الا انهما لما اجتمع حرفان متحركان من
جنس واحد الا انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الاول
منهما وادغموه في الثاني وحكم المضارع في الادغام حكم الماضي نحو يشد ويرد
وما اشبه ذلك واما ادغام الحرف في مقاربه فهو ان يبدل احدهما من جنس
الاخر ويدغمه فيه نحو الحق قطنا وانعل كلدة واسلخ غنمك وادمغ خلفا
قطنا وانهل كلدة
وما اشبه ذلك فهذا حكم ادغام الحروف غير انه لا طريق الى معرفة تقارب
الحروف الا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة وعشرون
حرفا وهي معروفة وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفا بحروف مستحسنة وهي
النون الخفيفة وهمزة بين بين مثل قوله تعالى أأنذرتهم آانتم والالف
الممالة والف التفخيم وهي التي ينحى بها نحو الواو نحو الصلاة والصاد كالزاي
والشين كالجيم وتبلغ نيفا واربعين حرفا بحروف غير مستحسنة وهي القاف
التي بين القاف والكاف والكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم
التي كالشين والصاد التي كالسين تقول في اثبج اضرط والطا التي كالتاء
والثاء التي كالفاء وحكى ابو بكر بن مهران الضاد الضعيفة المبدلة
من التاء وحكى ان منهم من يجعل مخارجها ستة عشر مخرجا والاول

الهمزة والالف والهاء وهو من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو
من وسط الحلق والثالث الغين والخاء وهو من ادنى الحلق مما يلي الفم والرابع
القاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس الكاف وهو اسفل
من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم والشين والياء وهو من وسط
اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع الضاد وهو من اول حافة اللسان
وما يليها من الاضراس وهي من الجانب الايسر اسهل الثامن اللام وهو من
ادنى حافة اللسان الى منتهى طرفه والتاسع النون وهي من فوق ذلك
فويق الثنايا والعاشر الراء وهو مخرج النون الا ان الراء ادخل بطرف
اللسان في الفم ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر الطاء والدال والتاء وهو
من بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر الصاد والسين
والزاي وهو من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف
الثلاثة حروف الصفير والثالث عشر الثاء والذال والظاء وهو من بين طرف
اللسان واطراف الثنايا العليا والرابع عشر الفاء وهي من باطن الشفة السفلى
واطراف الثنايا العليا والخامس عشر الباء والميم والواو وهو من بين الشفتين
والسادس عشر النون الخفيفة وهي من الخياشيم ولا عمل للسان فيها فهذه مخارج
الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والمذلقة والمصمتة والشديدة
والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة والمفتوحة والمستعلية والمنخفضة
والمعتلة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء والخاء والكاف والسين
والشين والصاد والتاء والثاء والفاء وجمعها ستشحثك خصفه
والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفا وجمعها مد عظ جغ طر
وقل بذ ضيز والمذلقة ستة احرف اللام والنون والراء والميم والباء

والفاء



والفاء وجمعها فر من لب والمصمتة ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية
احرف جمعها اجدت طبقك وكذلك ما بين الرخوة والشديدة ثمانية احرف
الصاد والضاد والطاء والظاء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة والمستعلية
سبعة احرف منها هي التي ذكرناها انها مطبقة والثلاثة الاخر هي القاف والغين
والخاء والمنخفضة ما عدا هذه السبعة والمعتلة اربعة احرف الهمزة وحروف
المد واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهموسة انها احرف اضعف
الاعتماد عليها في موضعها فجرى النفس معها فاخفاها والهمس الصوت
الخفي ولذلك سميت مهموسة ومعنى المجهورة انها حروف اشبع الاعتماد في مو
ضعها ومنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والجهر هو الاظهار فلذلك ضعفها
سميت مجهورة ومعنى المذلقة انها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان
وهو طرفه ولذلك سميت مذلقة ومعنى المصمتة انها حروف ليس لها ذلك
الاعتماد على ذلق اللسان واصمتت ان تختص بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية
او خماسية فلذلك سميت مصمتة ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري
فيها الصوت ولذلك سميت شديدة ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري
فيها الصوت وكذلك سميت رخوة ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها
حروف لا مفرطة في الصلابة ولا ظاهرة الضعف بل هي في اعتدال
بينهما فلذلك كانت ما بين الشديدة والرخوة ومعنى المطبقة انها حروف
يرتفع بها اللسان الى الحنك فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سميت
مطبقة ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى
فينفتح عنها ولذلك سميت مفتوحة ومعنى المستعلية انها تستعلي الى الحنك
الاعلى ولذلك سميت مستعلية ومعنى المنخفضة ضد ذلك ومعنى المعتلة

انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل الموجبة ولذلك سميت معتلة
وسميت الواو والالف والياء حروف المد واللين اما المد فلان الصوت يمتد بها
واما اللين فلانها تخرج في لين من مخارجها فاتسعت واوسعهن مخرجا الالف ويسمى الهاوي
لهويته في الحلق • فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها التي
تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز ان يدغم الباء
في الميم لتقاربهما ولم يجز ان يدغم الميم في الباء قيل انما لم يجز ان يدغم الميم في الباء
نحو اكرم بكرا كما لا يجوز ان يدغم الباء في الميم نحو اصحب مطرا لان الميم فيها زيادة
صوت وهي الغنة فلو ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها لخلاف الباء
وانه ليس فيها غنة تذهب بالادغام وكذلك ايضا لا يجوز ان يدغم الراء في اللام
كما يجوز ان تدغم اللام في الراء لان الراء فيها زيادة صوت وهو التكرير فلو
ادغمت في اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه ليس
فيها تكرير يذهب بالادغام • واما ما روي عن ابي عمرو في ادغام الراء في اللام
في قوله تعالى يغفر لكم خطاياكم فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي
لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو اخفى الراء فخفي على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك
كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه وانما لم يجز
ادغام الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يودي الى الاجحاف به وابطال
ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا يدغم قيل
في ثلاثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين
والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون نحو التايب والثايب
والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساهر والشاكر والصابر والضامر
والطامع والظافر والناصر احد عشر حرفا من حروف طرف اللسان وحرفان

مخالطان

مخالطان لطرف اللسان وهما الضاد والشين • وانما ادغمت لام التعريف في هذه
الحروف لوجهين احدهما ان هذه الحروف مقاربة لها والوجه الثاني ان هذه
اللام كثر دورها في الكلام ولهذا تدخل في سائر الاسماء سوى الاسماء الاعلام
والاسماء غير متمكنة ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ولكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الادغام • واما من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به
فان قيل فما الاصل في ست وبلعنبر قيل اما ست فاصلها سدس
بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس الا انهم ابدلوا من السين
ياء كما ابدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ فلما ابدلوا ها هنا من السين
تاء صار الى سدت ثم ادغموا الدال في التاء فصار الى ست • واما بلعنبر
واصله بنو العنبر الا انهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام
ولم يمكنهم الادغام لحركة النون وسكون اللام فحذفوا النون بدلا من الادغام
ومن ذلك قولهم بلعم يريدون بنو العم ❊ قال الشاعر
اذا غاب عدوا عنك بلعم لم يكن جليدا ولم يعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علماء بنو فلان يريدون على الماء بنو فلان •
قال الشاعر غداة طفت علماء بكر بن وايل • وعجنا صدور الخيل نحو تميم
يريدون على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وانما دعاهم الى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ❊ فاعرفه

تم الكتاب المسمى بكتاب الاسرار العربية تصنيف
الشيخ الامام كمال الدين ابن البركات عبد الرحمن
الانباري وكنت قد اسقطت الخطبة في اول الكتاب
فاردت ان استدركها هنا ان شاء الله وهي هذه

غام

نحو تميم

حسب قبل الطائفة والمكان [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كاشف الغطا ذي الجود
والابداء والاعادة والابداء المتوحد بالاحدية القديمة المتقدسة
عن الحيز والفناء المنفرد بالصفات المنزهة عن الزوال والثناء والصلاة
على سيدنا محمد سيد الانبياء وعلى اله واصحابه الاصفياء وبعد فقد
ذكرت في هذا الكتاب الموسوم باسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين
المتقدمين والمتاخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت
اليه منها بما يحصل به شفا الغليل واوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل
ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعفيته عن الاسهاب والتطويل
وسهلته عن المتعلم غاية التسهيل فالله تعالى ينفع به وهو حسبي ونعم
الوكيل فهذه الخطبة تكون في اول الكتاب وبعدها باب
علم ما الكلم وكان الفرغ من نسخ الكتاب في نصف شهر رمضان
سنة ثلاث واربعين وسبعمائة

ذكر بعض الاسماء التي لا تنصرف وهو كل اسم اجتمع فيه علتان
والعلل المانعة تسعة تجمعها بيتان شعر
جمع ووصف وتانيث ومعرفة ثم عدل وعجمة ثم تركيب
والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
التعريف والعجمة مثل ابراهيم واسماعيل واسحاق وشبهه والتعريف
والتانيث مثل زينب وسعاد وطلحة وحمزة والتعريف والعدل
مثل عمر وزفر عدلا من عامر وزافر لان فعل ابلغ في المعنى من فاعل  لان الفعل
الا ترى ان الساب يقول يا غدر ويا لكع ويا فسق ومن المعلوم ان الساب
انكل

يقصد



يقصد ابلغ ما يقدر عليه في السب ومعنى العدل ان تريد ان تسمي الشي
وذلك المعنى الا انه ابلغ من ذلك الاسم مثل عامر وزافر عدلا عنهما عمر وزفر  والالف
والتعريف والالف والنون المزيدتان في اخر الاسم مثل عثمان وعفان  ن
وكرمان والتعريف ووزن الفعل المضارع مثل احمد ويشكر
وتغلب ويعرب وكذلك كل اسم يختص بالافعال اذا سميت به مثل
ضرب وانطلق واقتدر واستخرج والتعريف والتركيب مثل تسمي الشي
الواحد باسم يجمع من كلمتين ووزن الفعل المضارع والصفة التي يخالف
لفظ مونثها لفظ مذكرها مثل احمر الا ترى انك تقول في المونث حمرا كذلك  ف
مسلم ومسلمة والمونث بحرفين مثل طرفاء وصحراء وحمراء وكذلك
المونث الذي لا تذهب منه علامة التانيث بالجمع مثل حبلى وسكرى
وذكرى والصفة والعدل مثل احاد ومثنى وثلاث ورباع ومعنى
العدل هاهنا ان يعدل باللفظ الذي يجب تكراره الى لفظ واحد يفيد
ما يفيد المعدول عنه مكررا الا ترى ان قولك جاني القوم احاد ومثنى
يفيد ما يفيد قولك جاني القوم واحدا واحدا واثنين اثنين والصفة
المزيد في اخرها الف ونون ولا يزاد عليها علامة تانيث ويكون المونث
منه على فعلى مثل سكران وغضبان الا ترى انه لا يجوز ان تقول في المونث
سكرانة ولا غضبانة انما تقول سكرى وغضبى والجمع الذي يزاد في
اخره الف وهمزة مثل انبياء وشرفاء وعلماء والجمع الذي ثالث
حروفه الف وبعدها حرفان او اكثر ولا هاء في اخرها مثل مساجد
وقناديل الا ان هذا الجمع يجوز ان تصرفه وقد قرا نافع والكسائي
وابو بكر وعاصم وهشام عن ابن عامر وسلاسلا مصروفة في سورة
هل اتى

وفرا نافع وابن كثير والكسائي وابو بكر عن عاصم وقرا الباقون قوارير الاولى والثانية منصرفاً والاصل
في هذا كله الا ينصرف لانه يخالف سائر الجموع ولانه لا نظير له في الواحد ولما من
صرفه فانه لغة لبعض العرب حكى الكسائي انهم يصرفون كلما لا ينصرف الا افعل
فقط ، وكل اسم احد سببيه التعريف وهو على ثلاثة احرف اوسطها ساكن
يجوز صرفه وهو الاكثر مثل نوح ولوط وهند ، ، والله اعلم ،

تم كتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه وقت الظهر يوم الجمعة في
العاشر من شهر رمضان سنة ثلاث واربعين وسبعمائة
كتبه من تعاليق عبد الضعيف الراجي رحمة ربه
احمد بن عبد الله ... عفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين
والمسلمات برحمتك
يا ارحم الراحمين
آمين يا رب
العالمين

الحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً

اللهم اغفر لمن كتب ولمن نظر فيه ... والحمد لله رب العالمين



قدس الله سره العزيز

تا بعوه بشب ذنم و خاموش تا در نبود ذ درون هر كوش تا بو نبرد دماغ هر خام
بو دیگر نهم سر بپوش نخلی نبود وی نشاید این شمع کلابه و خانه موش
شب آمد و جون خلوتی نشست بر ضد کونا ماست سرخوش امشب ز تو قدر یا قوت و عزت
بر دوش ز کبر می زند دوش بیکجند سماع کوش کیر در برداز سماع جان بیهوش
ای نی دهنت پر از شکر شد بیشت ... میخ ... ای جنبر دو ... سستی
یا چرخه و دلو و چاه کم کوش جون کشت شکار شیر جانی بیزار شد از شکار خرگوش
خرگوش بصورت تنی جان کر ما به پر از نکار منقوش با نقش صورت روح کم کوی
خود ناقه مرده شیر کم دوش از شیر نکو بود یار شب باش کندر سر شب نهند شب پوش
تا صبح وصال در رسیدن در کش شب تیره را در آغوش از پای القای یار بی خواب
از خواب شدستمان فراموش شب جتر سیاه دلن و پاوی نعره دهل ... چاوش
این فتنه بهر دمی فرو نشست امشب بر نشست عشق از دوش شب چیست نقاب روی مقصود
کای دمت افرین برین دوش هین طبل شب را از فرو کوب زیرا که سوار شد سیاوش

وله

باده می باید فادغم لر در وصاف تشنه جون خود دم آمد وقت مصاف بر کش شمشیر خنجر حسود ... بریز
تا سر بی تن کند کرد تن چه طواف کوه کن ... کلهما ... کن از چون ... تا بخورد خاک و ریکی جرعه ... کواف
ای دلش جنبر دو دهنم دامکیر ور نه شکاف دلم خون بجهد از شکاف کوش بو غا مکن هیچ محابا مکن
سلطنت قهرمان نیست جنین دست باف در درد آتش روم لقمه آتش شوم جان جو کبریت ... نا ف
آتش فردا نه ماست تشنه و در بزم ماست هر دو یکی می شوم تا نبود اختلاف ... دو ذات جراست ... دو کی ...
جون نکو شود هیزم او حکم کل نبود زلاف ور بجهد ... سوز ... بود او هنوز تشنه ... دو سیر طالب وصل و ذمان
آتش کوید برو تو سیهی من سپید هیزم کوید که تو سوخته من معاف وین طرفش دوی نی و ... طرفش دو ای نی
همیان دو باد در سیهی اعتکاف هم سلمان عزیمت سوی خلقش دهی ... سوی شاهنشهی ... بر طرف ... سحاب

بسم الله الرحمن الرحيم ولا تسئلون عما كانوا يعملون ٢ . .

والله عزيز ذو انتقام بعد ذكره وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ٢ بودكه

٢ بودكه حم ٥ ولا تخف دركا ولا تخشى ٥ بودكه انا كنا فاعلين

٦ بودكه افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا

٧ بودكه الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى

للمتقين الم الله لا اله الا هو الحي القيوم الذي يحيي ويميت

وهو على كل شيء قدير تمت تم